الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

أطروحـــــة مقدمة لنيـــــــل شهـــادة

الدكـــتـــــوراه نظام ل. م. د

تخـصـــــص: مالية

بعنـوان:

نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

من إعداد الطالبة:

عوار عائشة

تحت إشراف:

أ.د. بوثلجة جمال عبد الناصر

لجنة المناقشة:

أ. د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي– جامعة تلمسان	رئيسا
د. بوثلجة جمال عبد الناصر	أستاذ محاضر– جامعة تلمسان	مشرفا
د. جناس مصطفى	أستاذ محاضر– جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن سعيد محمد	أستاذ محاضر– جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر– جامعة معسكر	ممتحنا
د. شريف طويل نور الدين	أستاذ محاضر– جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014–2015

كلمة شكر وتقدير

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) سورة النمل الآية 19.

أتقدم بعظيم الشكر

إلى الأستاذ الدكتور المشرف على هذه الأطروحة بوثلجة جمال عبد الناصر لما قدمه لي من وقت وإرشادات وتوجيهات، فكان معي في كل خطوة خطوتها في انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد لما قدمه لي من عون طوال مشواري الجامعي.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كل عمال وعاملات مكتبة العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد.

إلى كل الأصدقاء والزملاء والى كل من أعانني من قريب أو بعيد لإعداد هذه الأطروحة.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى أخواتي آمال مريم ورميساء

إلى أبناء أختي لميس ومحمد إلياس وزوجها

إلى رفيق دربي خطيبي

إلى أختي وصديقتي لطيفة

إلى كل الأقارب والأصدقاء

محتويات البحث

محتويات البحث	الصفحة
محتويات البحث	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
1- مقدمة عامة	1
2- إشكالية الدراسة	3
3- فرضيات الدراسة	4
4- أهداف الدراسة	4
5- أهمية الدراسة	5
6- مبررات ودوافع اختيار الموضوع	5
7- منهجية وأدوات الدراسة	6
8- حدود الدراسة	6
9- أقسام الدراسة	7
10- صعوبات الدراسة	8
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
مقدمة الفصل	9
1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والنقدي	10
1.1- التكامل الاقتصادي: مفهومه وأهدافه ومراحله	10
1.1.1- مفهوم التكامل الاقتصادي	10
2.1.1- أهداف التكامل الاقتصادي	13
3.1.1- مراحل التكامل الاقتصادي	14
2.1- دوافع وآثار التكامل الاقتصادي	18

1.2.1- دوافع التكامل الاقتصادي	18
2.2.1- نظرية الاتحاد الجمركي	20
3.1- التكامل الاقتصادي: المقومات والمزايا والعيوب	25
1.3.1- مقومات التكامل الاقتصادي	25
2.3.1- مزايا التكامل الاقتصادي	27
3.3.1- عيوب ومشاكل التكامل الاقتصادي	29
4.1- من التكامل الاقتصادي إلى التكامل النقدي	30
1.4.1- مفهوم التكامل النقدي	30
2.4.1- أشكال التكامل النقدي	32
3.4.1- أهداف التكامل النقدي	33
4.4.1- العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي	34
5.1- نظرية منطقة العملة المثلى	35
1.5.1- مفهوم منطقة العملة المثلى	35
2.5.1- مناهج ومعايير منطقة العملة المثلى	36
2- تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العام	42
1.2- التكتل الاقتصادي الأوروبي	42
1.1.2- مراحل بناء الاتحاد الأوروبي.	42
2.1.2- النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية	47
2.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية	49
1.2.2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "النافتا"	49
2.2.2- أهم التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية	55
3.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في آسيا	57
1.3.2- رابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان"	57
2.3.2- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي "الأبيك"	61
4.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في إفريقيا والمنطقة العربية	63
1.4.2- أهم التكتلات الاقتصادية في إفريقيا	63

2.4.2- أهم التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية	69
خاتمة الفصل	77
الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة	
مقدمة الفصل	78
1- الدراسات المتعلقة بدول المغرب العربي	79
2- دراسات أخرى	83
خاتمة الفصل	112
الفصل الثالث: دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي	
مقدمة الفصل	113
1- اتحاد المغرب العربي	114
1.1- محاولات التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي قبل عام 1989	114
1.1.1- تجارب التعاون المغاربي قبل عام 1989	117
2.1- تأسيس اتحاد المغرب العربي	120
1.2.1- الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	123
3.1- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي	132
1.3.1- المقومات التاريخية والثقافية	132
2.3.1- العامل السياسي	132
3.3.1- المعطيات الجغرافية والبشرية	133
4.3.1- المقومات الاقتصادية	135
4.1- مشاكل التكامل المغاربي	136
1.4.1- المشاكل ذات الطابع السياسي	136
2.4.1 - المشاكل ذات الطابع الاقتصادي	138
3.4.1- المشاكل ذات الطابع المؤسساتي	139
2- منهجية الدراسة	140
1.2- ماهية السلاسل الزمنية	140
1.1.2- تعريف السلسلة الزمنية والعناصر المكونة لها	140

2.1.2- أنواع السلاسل الزمنية	143
2.2- الأساليب القياسية المستخدمة	145
1.2.2- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية	145
2.2.2- اختبار التكامل المشترك	149
3.2- الدراسة القياسية	154
1.3.2- تعريف المتغيرات ومصادر البيانات	155
2.3.2- ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي	156
3.3.2- أثر تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989	161
4.2- نتائج الدراسة	167
خاتمة الفصل	172
الخاتمة العامة	173
قائمة المراجع	178
الملاحق	188

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	أشكال التكامل الاقتصادي	18
الشكل رقم 2	الثعبان النقدي	48
الشكل رقم 3	تطور حجم التجارة البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2002-2012	61
الشكل رقم 4	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات–واردات)	75
الشكل رقم 5	الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	131
الشكل رقم 6	منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود مركبة اتجاه عام	142
الشكل رقم 7	منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود مركبة موسمية	142
الشكل رقم 8	منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود دورية	142
الشكل رقم 9	منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية	142

قائمة

الجداول

قائـمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	أهم المؤشرات الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي لسنة 2012	46
الجدول رقم 2	بعض المؤشرات الاقتصادية للنافتا	54
الجدول رقم 3	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان	59
الجدول رقم 4	بعض المؤشرات الاقتصادية لمنتدى الأبيك	62
الجدول رقم 5	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لتجمع الكوميسا	65
الجدول رقم 6	الدراسات التجريبية السابقة	111-106
الجدول رقم 7	مساحة دول المغرب العربي (كلم ^{2})	133
الجدول رقم 8	تطور عدد سكان بلدان المغرب العربي (مليون نسمة)	134
الجدول رقم 9	التوزيع السكاني لدول المغرب العربي حسب المدينة والريف وحسب فئات العمر	134
الجدول رقم 10	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Tests Results)	158-157
الجدول رقم 11	نتائج اختبار الأثر لجوهانسن	159
الجدول رقم 12	نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن	161-160
الجدول رقم 13	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Tests Results)	163-162
الجدول رقم 14	نتائج اختبار الأثر لجوهانسن	165-164
الجدول رقم 15	نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن	166

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم 1	معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي	188
الملحق رقم 2	النظام الأساسي للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي	193
الملحق رقم 3	نتائج الدراسة القياسية	196

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

1-مقدمـــة عامـة:

لقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية خلال العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أبرزها تصاعد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي والتجاري وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أجل تطوير مشاريع التنمية والتعاون الإقليمي والدولي، مما تعذر على الدول التي خيرت الانعزال والعيش منفردة تلبية احتياجات شعوبها بسبب جملة العوائق والمشاكل التي تواجهها في إطار فردي. لذا نجد تزايد ظاهرة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية منتشرة في كل منطقة من العالم سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية .

فالدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه حيث كانت أوروبا أول من سلك الطريق إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي الذي لم يقتصر على ضم الدول العظمى والمتقدمة إقتصاديا فحسب بل شمل هذا التوسع أوروبا بدولها المتقدمة والمتخلفة، ولم ينحصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على القارة الأوروبية فقط بل تعداها إلى مناطق أخرى من العالم ففي قارة أمريكا أنشئت منطقة للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا) والتي تضم ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وأيضا قارتي إفريقيا وآسيا فعلى سبيل المثال تم إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة بالآسيان والتي تتكون من تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وإندونيسيا والفليبين ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك) و السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروفة بالكوميسا وغيرها كتكتلات تبحث عن تكاثف المزيد من الجهود والإرادات في سبيل توحيد التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني على مستوى هذه الدول المتكاملة.

كما عرف العالم العربي محاولات عديدة في هذا المجال تجسد في إقامة صيغة فعلية لتكتل إقليمي تمثلت في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 والذي نص ميثاقها على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، وكذا إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج عام 1981 ضم كل من السعودية والإمارات والبحرين والكويت وعمان وقطر يهدف إلى تعميق وتنسيق الترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها الاقتصادية والذي حقق مجموعة من الانجازات تمثلت في إنشاء منطقة تجارة حرة عام 1983 ثم اتحاد جمركي عام 2003 كما تم الإعلان عن قيام سوق مشتركة

عام 2008، أما بخصوص إقامة اتحاد نقدي خليجي فقد تعذر على دول المجلس إصدار عملة مشتركة التي كانت مبرمجة عام 2010 وأجلت إلى وقت لاحق.

وفي ظل التحولات التي يعرفها العالم اليوم لم يبق مجال للتشتت والانفراد، فقد اجتمعت أمم متباعدة في اللغة والأعراف وأصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد. وإذا كانت الدول المتقدمة أو النامية قد تكاملت بين بعضها البعض وشكلت تكتلات كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المنطقة، فإنه يتوجب على دول المغرب العربي التي تشترك في العديد من أوجه التشابه من تقارب جغرافي ووحدة اللغة والدين والتاريخ المشترك فضلا عن مقومات اقتصادية وثقافية أخرى النظر من جديد في سياساتها الاقتصادية، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة تبقي هذه المنطقة تسير نحو المجهول، حيث أن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة لهذا تزايد التوجه الدولي نحو التكتلات الإقليمية في كل مناطق العالم .

ومن هذا المنطلق، تأسس اتحاد المغرب العربي بين البلدان الخمس الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا في 17 فبراير 1989 حينما وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية ليكون هذا الاتحاد كأداة من شأنها تكوين كتلة إقليمية تهدف إلى توحيد اقتصاديات المنطقة، من خلال تمتين وتوثيق أواصر الأخوة بين شعوب الدول الأعضاء، و تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها و المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، و العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وإتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين كما يهدف الاتحاد في الميدان الدولي إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون وثيق بينها يقوم على أساس الحوار إلى جانب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء في ميدان الدفاع أما في الميدان الاقتصادي يسعى إلى تحقيق التنمية المغاربية في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية، واتخاذ الوسائل اللازمة لهذه الغاية التي تتمثل في إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد وفي المقابل نجده يهدف في الميدان الثقافي إلى التعاون في مجال التعليم ، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية الاسلامية، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ الوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

كان الهدف من إنشائه هو توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة. ومنذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات

حيث كانت النتائج متواضعة والتي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها بأن تكون مجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع، وذلك نظرا للكثير من الخلافات والمشاكل التي تعتبر سياسية لا أكثر ولا أقل.

2-إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتناقش أهم القضايا المستقبلية التي تواجه دول المغرب العربي وهي البحث عن الاندماج في كيان اقتصادي يعزز حالة التعاون من أجل تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها الاقتصادية من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نتطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردها فيما يلي:

- ✓ ما مدى واقعية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟
- ✓ ما هي أهم مقومات اتحاد المغرب العربي والسمات المميزة لهذه الدول؟
- ✓ ما هي العوامل المعيقة لعملية التكامل في اتحاد المغرب العربي أو بعبارة أخرى ما هي أهم التحديات والتهديدات التي يواجهها الاتحاد المغاربي وكيف يتم تجاوز هذه المعوقات؟

3-فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات التجريبية السابقة المطلع عليها وللإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تظهر المتغيرات الاقتصادية الكلية لبلدان المغرب العربي سلوكا متشابها في المدى الطويل مما يساعد على الجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول في المنطقة.
- ✓ ساهم تأسيس اتحاد المغرب العربي في تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء.
- ✓ يعتبر العامل السياسي أبرز العوامل التي أعاقت وتعيق اتحاد المغرب العربي.

4-أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحليل وقياس درجة التكامل الاقتصادي بغية استكشاف مدى قدرة تجسيد كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي بين ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب في حين تم استبعاد ليبيا وموريتانيا بسبب قلة البيانات عنها.

إلى جانب ذلك تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب المحتملة التي تقف وراء التقدم البطيء نحو تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ عرض الأساس النظري لظاهرتي التكامل الاقتصادي والنقدي.
- ✓ تسليط الضوء على أهم نماذج التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم سواء بين الدول المتقدمة أو النامية أو البلدان العربية.
- ✓ محاولة الوقوف على واقع ومسار التكامل الاقتصادي المغاربي مع إبراز أهم الخصائص والإمكانيات المتاحة لديه.

5-أهمية الدراسة:

تكتسب مسألة التكامل الاقتصادي المغاربي أمرا بالغ الأهمية نظرا للجهود والموارد الهائلة والضخمة التي أنفقتها هذه الدول لمحاولة تنظيم نفسها في مجموعة اقتصادية متماسكة تربطها مصالح مشتركة. وفي هذا الإطار تظهر أهمية هذه الدراسة في كون أنها تتناول ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي أصبحت منتشرة عبر بقاع العالم والتي تتقدم بخطى سريعة للتكييف مع مستجدات الساحة العالمية، ومدى إمكانية حدوث تكامل اقتصادي بين اقتصاديات المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) في ظل المزايا والخصائص التي تتصف بها هذه الدول من جهة وتزايد الدعوات نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية من جهة أخرى.

6-مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع والمبررات دفعتنا لاختيار موضوع التكامل المغاربي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ باعتبار أن التجمعات الاقتصادية أصبحت تشكل إحدى مظاهر العالم المعاصر في ظل تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض ونظرا لأهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوع الاندماج المغاربي لإيضاح مدى إمكانية تحقيق الوحدة المغاربية، كل هذا زاد من رغبتنا في تقييم مسيرتها والبحث في أهم الانجازات التي حققتها والعقبات التي تواجهها.
- ✓ قلة الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي وبالأخص الدراسات التجريبية.
- ✓ أما الدافع الذاتي فيتمثل في ميول الباحثة إلى القيام بدراسة قياسية متواضعة تعالج إمكانية التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي باللغة العربية حيث أن معظم الأبحاث التي أنجزت هي أبحاث

نظرية وكذلك لرغبتنا في إثراء الجامعة الجزائرية وبالخصوص جامعة تلمسان بدراسات حول موضوع التكامل الاقتصادي.

7-منهجية وأدوات الدراسة:

للإحاطة بإشكالية البحث والتأكد من مدى صحة الفرضيات قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري في محاولتنا في إبراز مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بظاهرتي التكامل الاقتصادي والنقدي وكذا إبراز أهم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم ووصف وتحليل اقتصاديات المغرب العربي.

كما تم اعتماد المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في المدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن بعد التعرف على خصائص السلاسل الزمنية.

8-حدود الدراسة:

يركز الإطار المكاني لهذه الدراسة على محاولات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب.

أما الإطار الزمني فيغطي فترتين: الفترة الأولى من 1969 إلى 1988 والتي تمثل فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي، والفترة الثانية ما بين 1989 و2012 مع الإشارة إلى أن عام 1989 هو تاريخ نشأة اتحاد المغرب العربي.

9-أقسام الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

يستعرض هذا الفصل مقدمة عامة وإشكالية الدراسة وتحديد الفرضيات إلى جانب عرض أهداف وأهمية الدراسة والمنهج المستخدم لتحقيق هذه الأهداف وأهم الأسباب التي أدت بنا إلى تناول هذا الموضوع...

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يقدم موجزا للجوانب النظرية لهذه الدراسة، تناولنا في المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي والنقدي وأشكال وأهداف كل منها والعلاقة بين هذين التكاملين إلى جانب دراسة لنظرية منطقة العملة المثلى بمعاييرها المختلفة.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لعرض التجارب التكاملية بداية من قارة أوروبا ثم أمريكا وآسيا ثم إفريقيا والمنطقة العربية.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة

يتناول الفصل الثاني أهم الدراسات التجريبية التي أجريت حول موضوع إمكانية وجدوى التكامل الاقتصادي والنقدي حيث قسمت إلى قسمين دراسات خاصة بدول المغرب العربي ودراسات أخرى مع مراعاة التسلسل الزمني في ترتيبها.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

حاولنا في المبحث الأول تسليط الضوء على بلدان المغرب العربي وفكرة تأسيسها ومحاولات التكامل الاقتصادي فيما بينها.

أما بالنسبة للمبحث الثاني يستعرض دراسة قياسية تهدف إلى قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي المغاربي لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترتين 1969-1988 و 1989-2012 بغية معرفة مدى قدرتها على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة مع عرض نتائج التقدير المتوصل إليها.

وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة عامة حاولنا من خلالها تقديم النتائج المتوصل إليها إلى جانب عرض مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

10- صعوبات الدراسة:

هناك مجموعة من الصعوبات والعراقيل واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة المتواضعة والتي تعترض معظم الباحثين هي كالآتي:

- ✓ قلة المراجع المتخصصة بالعينة المدروسة ألا وهي دول المغرب العربي.
- ✓ قلة الدراسات التطبيقية المرتبطة بالتكامل المغاربي خصوصا باللغة العربية.
- ✓ صعوبة تجميع البيانات والإحصاءات خصوصا البيانات التي ليس لها مصدر واحد كما أن هذه البيانات اتسمت بالتضارب من مصدر إلى لآخر مما جعل مهمة التوفيق بينها صعبة للغاية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل

تميزت فترة نهاية القرن العشرين بتزايد ظاهرة التكامل الاقتصادي سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي على مستوى الدول المتقدمة و النامية للاستفادة من مكاسب ومزايا التكامل والانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية تربطها مصالح و علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية وثقافية مشتركة، حيث تسعى هذه التكتلات إلى خلق كيان اقتصادي أكبر وأقدر على الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية بإخضاع صادرات البلدان الأخرى خارج التكتل إلى قيود وحواجز حمائية.

وقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم في أمريكا وأوروبا وإفريقيا وآسيا وأيضا العالم العربي ومن أمثلة ذلك نجد التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا)، ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى جانب منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (الأبيك) وتكتل الكوميسا إلا أن التجربة الأوروبية تبقى الأهم من حيث الخطوات العملية المتقدمة وصولا إلى مراحل شرفت على الاندماج السياسي.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نلم بمختلف جوانب هذا الموضوع حيث سيتم التطرق في الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والنقدي ثم سنعرض ثانيا أهم نماذج التكتلات الاقتصادية المنتشرة عبر العالم .

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والنقدي

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم نشاطا متسع النطاق في مجال تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية بهدف التعاون والتكامل مع دول الجوار حيث لم يبق في مصلحة أي دولة أن تعيش منعزلة عن باقي الدول، وكنتيجة لهذا ظهر ما يسمى بموضوع التكامل الاقتصادي الأمر الذي زاد من أهمية هذا الموضوع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

1.1- التكامل الاقتصادي: مفهومه وأهدافه ومراحله

تعود فكرة التكامل الاقتصادي إلى فترة الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر Viner. J عام 1950م الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي
The theory of Custom Union التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي. كما تطورت على يد العديد من الاقتصاديين أمثال سيتوفسكي وميد و وليبسي، ولكن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي بلابلاسا عام 1961، في كتابه المعروف "نظرية التكامل الاقتصادي" (the theory of economic integration).

1.1.1- مفهوم التكامل الاقتصادي

1.1.1.1- تعريف التكامل الاقتصادي

قبل التطرق لمفهوم التكامل الاقتصادي، لابد من التعرف على مفهومه من الناحية اللغوية.

يعود أصل كلمة "**تكامل**" integration للأصل اللاتيني لمصطلح Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو Integr، بدأ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا هذا ما يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد[1].

لم يتفق الاقتصاديون على تحديد تعريف واحد للتكامل الاقتصادي بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع هذا إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول الهدف المرجو من التكامل، وفيما يلي نعرض بعض التعريفات لمصطلح التكامل الاقتصادي.

[1] د.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص10.

يعرف "**بيلا بلاسا B. Balassa** " التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1]. من خلال هذا التعريف نلاحظ أن بلاسا يناقش قضية التمييز أو التدخل الحكومي كشرط ضروري لتحرير التجارة بين أطراف التنظيم التكاملي.

ولقد عرف "**تنبرجن Jan Tinbergen**" التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد الموحد[2].

ويرى الاقتصادي "**جونار ميردال J. Myrdal**" أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[3].

أما الاقتصادي" **فريتز ماخلوب F.Machlup**" يرى أن التعريف الأكثر ملائمة للتكامل ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة أو بالمكان الذي تتجه إليه[4].

ويعرف "**بندر**" التكامل الاقتصادي على أنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية[5].

---

[1] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 217.

[3] د.محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

[4] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 30.

[5] د. محمد هشام خواجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1978، ص 296.

كما يوضح الاقتصادي "**فان سيرجيه**" أن التكامل الاقتصادي هو قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، وعدم وضع قيود جديدة.

وبعد عرض موجز لأهم التعريفات التي تعرض لها مصطلح التكامل الاقتصادي يمكن تقديم مفهوم أكثر شمولية له يتمثل في أن التكامل الاقتصادي هو عمل إيرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة القيود على التجارة الدولية وانتقالات عناصر الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع توافر فرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء[1].

2.1.1.1- التمييز بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم

نحاول فيما يلي مقارنة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم ذات المعاني المتقاربة مثل التعاون الاقتصادي و التكتل الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي.

التعاون الاقتصادي: تكمن أهم أوجه الاختلاف بين التكامل والتعاون الاقتصاديين في العناصر التالية:

- ✓ يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية بينها يهدف التكامل إلى إلغاء التمييز بينها وخلق كيان اقتصادي جديد؛[2]
- ✓ تتم علاقات التكامل الاقتصادي بين وحدات اقتصادية ذات أنظمة اقتصادية متجانسة أو متقاربة في حين لا تتوفر هذه الميزة في التعاون الاقتصادي؛
- ✓ تتم علاقات التعاون الاقتصادي بشكل ثنائي بين دولتين فقط أو جماعي بين مجموعة من الدول تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية كما يمكن أن تكون في شكل مبادرات فردية (مثلا مساعدات

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص15.

[2] د. منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، جامعة بغداد، 1991، ص 30.

مالية)،[1] على خلاف التكامل الاقتصادي إذ يأخذ أشكالا عديدة وبدرجات متفاوتة (منطقة تجارة حرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، التكامل الاقتصادي التام).

التكتل الاقتصادي: غالبا ما يشار إلى مصطلح التكتل بمعنى التكامل، والحقيقة أن اصطلاح التكتل ليس له معنى محدد فقد نعني به كل تجمع اقتصادي وسياسي كما قد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لمجموعة من الدول.

الاندماج الاقتصادي: هناك علاقة بين التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي حيث يشير هذا الأخير إلى آخر مراحل التكامل الاقتصادي،[2] يتضمن إذابة البنى الاقتصادية للدول المتكاملة في بنية اقتصادية واحدة وتنسيق كافة السياسات الاقتصادية.

2.1.1- أهداف التكامل الاقتصادي

يسعى التكامل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[3]:

- ✓ الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة نتيجة اتساع نطاق السوق بين الدول المتكاملة وتشجيع الاستثمارات وتوجيهها توجيها سليما؛
- ✓ الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع حيث من المفروض أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛
- ✓ دفع عجلة التنمية الاقتصادية بعد قيام التكتل وذلك بوضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء وتوفير فرص عمل جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛
- ✓ يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات الأجنبية؛
- ✓ تعزيز المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

---

[1] د.محمد هشام خواجكيه، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 294.

[2] د. صبحي تادرس قريصه، د. مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 419.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 52، 53.

وبعد عرضنا لأهداف التكامل الاقتصادي يجب أن نفرق بين أهداف التكامل في الدول الصناعية والدول النامية:

أ- بالنسبة للدول الصناعية: تسعى للاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة للدول الأعضاء والاستفادة من وفورات الحجم ومزايا التخصص مما ينعكس ايجابيا على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للبلدان الأعضاء.

ب- بالنسبة للدول النامية: فهي لا تستفيد من كل مزايا التكتل حيث أن معظم أهدافها هي أهداف هيكلية كما أن عوائد الكفاءة لم تكن هدفا لهذه الدول نظرا لصغر هياكلها الصناعية مقارنة بالمخططات الاقتصادية والتنموية.

3.1.1- مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عدة قبل الوصول إلى حالة الاندماج التام تبدأ من منطقة التجارة التفضيلية تليها منطقة التجارة الحرة ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي وتنتهي بمرحلة التكامل الاقتصادي التام، يمكن إبراز هذه المراحل كما يلي:

1.3.1.1- ترتيبات التجارة التفضيلية [1](PTA)

تعتبر أضعف أشكال التكامل الاقتصادي تقوم من خلاله مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حركة السلع والخدمات دون إلغاء نهائي لها،[2] من أشهر الترتيبات التفضيلية نظام التفضيل الكومنولث البريطاني المنشأ عام 1932 بين بريطانيا و أعضائها. وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تهدف منطقة التجارة التفضيلية إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي؛
- تنصب المعاملة التفضيلية الجمركية على الجانب السلعي للتجارة الإقليمية ولا تمتد إلى الجانب النقدي؛
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

[1] PTA: preferential trade agreements

[2] كامل بكرى، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 151.

2.3.1.1- منطقة التجارة الحرة FTA[1]:

في هذا الشكل تلغى جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل بينما تحتفظ هذه الدول بتعريفاتها الجمركية اتجاه العالم الخارجي.

تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة العقبات أمام حركة التجارة وتنمية التبادل التجاري كما تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة. وقد عرفتها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **GATT** في المادة 24 بأنها "مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم"، وخير مثال على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960 ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك عام 1992.

لعل أبرز المشاكل التي تواجهها هذه الترتيبات ظاهرة انحراف التجارة التي تنشأ عن عدم التزام الدول الأعضاء بتعريفة خارجية مشتركة تجاه مستورداتها من العالم الخارجي مما ينتج عنها احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية إلى داخل المنطقة عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة ثم تقوم بإعادة تصديرها إلى الدول الأعضاء بتعريفة جمركية مرتفعة.

3.3.1.1- الاتحاد الجمركي Customs Union

مرحلة تكاملية أكثر تطورا يتم من خلاله إقامة منطقة تجارة حرة ويضاف إلى ذلك تبني الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من العالم الخارجي، وقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الاتحاد الجمركي بأنه " استبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر يتم من خلالهم إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين أطراف التكامل كما يتم الاتفاق على تعريفة موحدة إزاء باقي دول العالم"[2]. ويمكن إبراز المكونات الأساسية للاتحاد الجمركي من خلال النقاط التالية:[3]

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- وحدة تبادل السلع بين الدول الأعضاء؛

[1] FTA :Free Trade Area

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 240.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، مرجع سابق، ص 64.

- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد؛

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية للدول الأعضاء حسب معادلة متفق عليها.

من أهم ما يميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة أنه يزيل مشكلة انحراف التجارة ويقضي على عمليات إعادة التصدير بتوحيد مستوى الرسوم الجمركية في تعاملاتها الخارجية كما يتميز أيضا في كونه لا يسمح لأي عضو بعقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات الدفع مع الدول غير الأعضاء أو تحديد مثل هذه الاتفاقيات المعقودة إلا بعد حصوله على موافقة من الدول الأعضاء. ومن أشهر أمثلة الاتحاد الجمركي اتحاد البنلوكس عام 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، الذي دخل حيز التنفيذ في أول جانفي عام 1948.

4.3.1.1- السوق المشتركة Common Market

هي المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمراحل السابقة عن طريق إزالة كل العقبات التي تعيق انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، لتصبح أسواقها سوقا واحدة تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحركة تامة ويستطيع العمال ممارسة أعمالهم داخل المنطقة بدون تمييز كما يمكن للمستثمرين استثمار أموالهم في أي موقع داخل نطاق السوق،[1] من أمثلة هذه الصورة السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا وألمانيا وايطاليا ودول البنلوكس عام 1992، السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا).

5.3.1.1- الاتحاد الاقتصادي Economic Union

تعتبر الوحدة الاقتصادية درجة أكثر تقدما من السوق المشتركة، تتضمن بالإضافة إلى إلغاء القيود على تجارة السلع وعوامل الإنتاج تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية وذلك بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي بين أطراف التكامل[2]. ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الاقتصادي تجربة الاتحاد الأوروبي.

---

[1] د. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي –العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية- الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005، ص 125.

[2] د. عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي (دراسة مقارنة) بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية الأخرى، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2011، ص 31.

6.3.1.1- التكامل الاقتصادي التام Economic Integration

وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية. أو بمعنى آخر يتطلب هذا الشكل إلى جانب ما سبق تحقيقه عبر المراحل السابقة ما يلي:[1]

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة؛
- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛
- إيجاد عملة موحدة تجرى في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة؛
- تكوين جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

بعد عرضنا لمختلف صيغ ودرجات التكامل الاقتصادي ومدى تكامل كل درجة من هذه الدرجات، يمكن القول أن أشكال التكامل الاقتصادي تختلف حسب قوة وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادي، فيمكن أن تتم عملية التكامل من خلال تحرير التجارة بين الأطراف من القيود وهو ما يسمى بالتكامل بالتجارة أو من خلال تحرير حركة عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بتكامل عناصر الإنتاج أو من خلال تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية وهو ما يعرف بالتكامل بالسياسات أو من خلال التوحيد الكامل لهذه السياسات وهو ما يطلق علبة بالاندماج التام. والشكل التالي يوضح أشكال التكامل الاقتصادي:

[1] د. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 143.

الشكل رقم 1: أشكال التكامل الاقتصادي

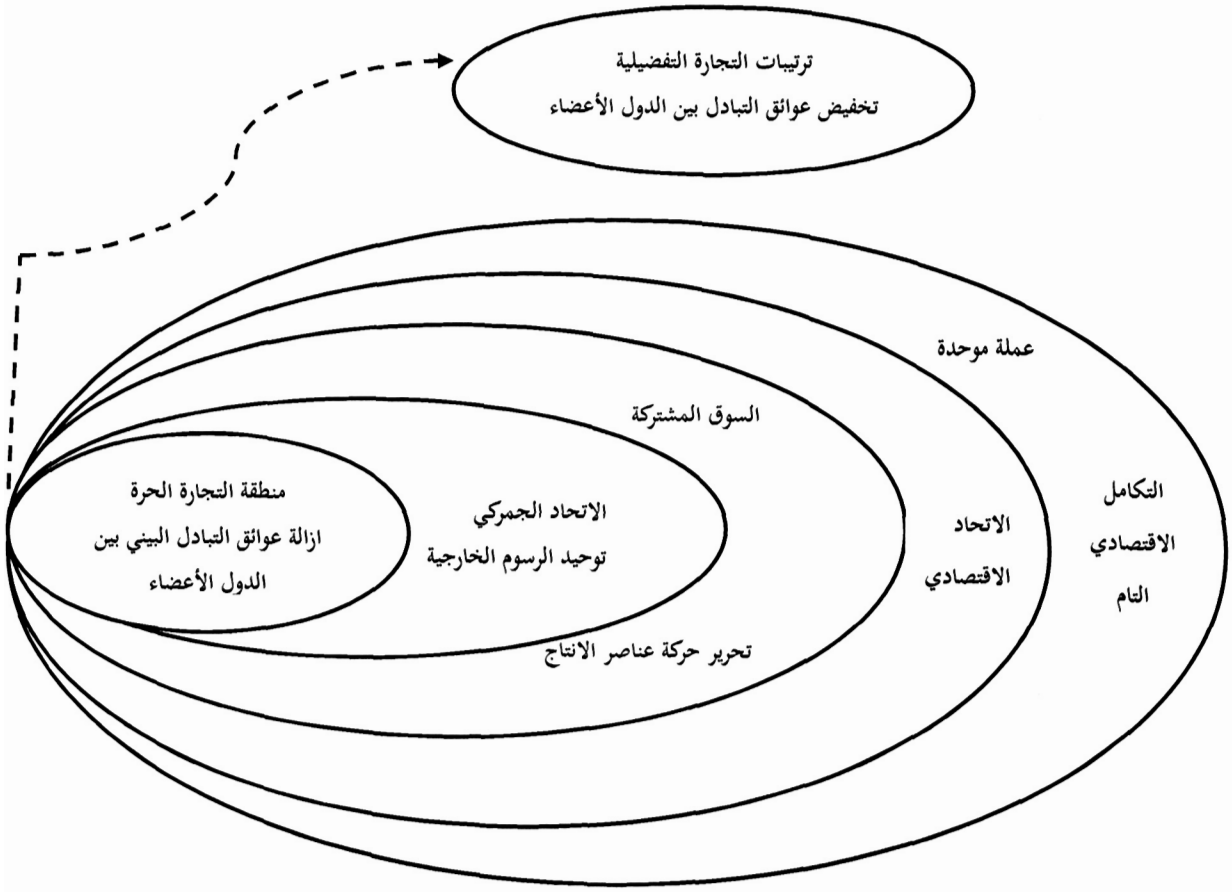

المصدر: د.أحمد الكواز، التجارة الخارجية التكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص 9.

2.1- دوافع وآثار التكامل الاقتصادي

1.2.1- دوافع التكامل الاقتصادي

تتباين دوافع قيام التكامل الاقتصادي بين دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية يتلخص أهمها فيما يلي[1]:

---

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 23، 25.

د. عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي (دراسة مقارنة) بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية الأخرى، مرجع سابق، ص 11.

بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 17.

إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، مرجع سابق، ص 55.

- ✓ فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: تسعى الاقتصاديات الصغيرة لعقد اتفاقيات التكامل بغرض تسهيل عملية تسويق منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة و منافسة الدول الكبرى في حين تسعى هذه الأخيرة كذلك لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وحمايتها عن طريق إبرام اتفاقيات التكامل الاقتصادي.
- ✓ رفع مستوى رفاهية المواطنين: إن اتساع حجم السوق من خلال إلغاء الحواجز الجمركية يضمن تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي يحصل المستهلكون على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، كما أن تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى يؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- ✓ الاستفادة من وفورات النطاق والإنتاج الكبير: يؤدي توسيع الأسواق إلى التمتع بالوفورات الإنتاجية الكبيرة سواء وفورات داخلية ناتجة عن كبر حجم الإنتاج أو وفورات خارجية ناشئة عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- ✓ رغبة الدول الأعضاء في استغلال خبراتها وتبادل المعلومات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة حتى لا تبقى في معزل عن دول الجوار وما تشهده من تطورات علمية وتكنولوجية وصناعية.
- ✓ بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج: يتيح التكامل الاقتصادي تحرير التجارة بين أطراف التكامل وبالتالي ارتفاع معدلات التبادل التجاري البيني والتقليل من انفتاح المنطقة على العالم الخارجي.
- ✓ تحسين الموازين التجارية: تتيح عملية التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء خفض حجم الواردات وتعظيم مستوى الصادرات حسب المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عضو، مما يؤثر إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف.
- ✓ مواجهة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة العالمية خلال السنوات الأخيرة وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام منظمة التجارة العالمية وما أوجدته من ظروف يجب الاستعداد لها والتعامل معها.
- ✓ رغبة الدول المتكاملة في تكوين وحدة عسكرية للدفاع عن نفسها ضد أي تهديدات تأتي من العالم الخارجي.

✓ الدوافع السياسية: تعتبر بمثابة العامل الحاسم لإقامة تكامل اقتصادي حيث بتحقيق الاتحاد السياسي تشعر شعوب دول التكتل بتوحيد مصالحها الاقتصادية وبوجود أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور وبالتالي تحقيق الوحدة السياسية، ويمكن تلخيص أهم الدوافع السياسية في النقاط التالية:

- توثيق الروابط السياسية القائمة بين دول المنطقة التكاملية وخلق أجواء تسودها الثقة والتفاهم وحسن الجوار والاستقرار السياسي داخل المنطقة؛

- تقوية دفاع الدول المتكاملة ضد القوى السياسية الخارجية مثل ما حدث في أوروبا حيث كان الدافع من قيام السوق الأوروبية المشتركة هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها؛

- تعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية؛

- تحقيق الوحدة السياسية بين الدول المنضمة إلى التكتل الاقتصادي.

2.2.1- نظرية الاتحاد الجمركي

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي ويمكن تعريفها بأنها " تلك النظرية التي تقدم الإطار النظري المناسب لتحليل ودراسة أي نظام تجاري تمييزي مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقي دول العالم"[1]. ويرجع ميلاد نظرية الاتحاد الجمركي إلى الاقتصادي الأمريكي **J. Vener** عام 1950 في كتابه المعروف باسم " قانون فاينر للاتحادات الجمركية". كما كانت هناك آراء عديدة بخصوص الاتحادات الجمركية أدلى بها بعض الاقتصاديين فيما بعد من بينهم **Catudal** عام 1951 الذي يصف عمل فاينر للاتحادات الجمركية أول عمل تعرض لمسألة التكامل الاقتصادي بطريقة مفصلة وبوجهة نظر اقتصادية بحتة، وقد وصفت أيضا **Salera** 1951 كتاب فاينر أنه أول علاج دقيق لهذا الموضوع.[2] وقد تطورت نظرية الاتحاد الجمركي على يد عدد من الاقتصاديين أمثال ميد **Meade**، ليبسي **Lipsey**، وجيرالز **Jehrels**.

تحدد نظرية الاتحاد الجمركي نوعين من الآثار، آثار استاتيكية (ساكنة) أو قصيرة الأجل وآثار ديناميكية أو طويلة الأجل نوضحها فيما يلي:

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 48.

[2] Amr Sadek Hosny (2013), Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, May, p 134.

1.2.2.1- الآثار الاستاتيكية للتكامل الاقتصادي Statics effects

يفرق فاينر بين نوعين من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، الأولى ايجابية تسمى بأثر خلق التجارة والثانية آثار سلبية تتمثل في أثر تحويل التجارة.

✓ **أثر خلق التجارة : Trade creation**

ينتج عن إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد تجارة جديدة بين الدول الأعضاء لتعويض المنتجات المستوردة من بلدان خارج الاتحاد وذلك عن طريق انتقال السلع من مصادر الإنتاج ذي التكلفة المرتفعة إلى مصادر الإنتاج منخفضة التكلفة في دولة عضو في الاتحاد،[1] أي إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو في الاتحاد بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى في الاتحاد مما يعني أن خلق التجارة يكون أثرها ايجابي حيث أنه يؤدي إلى التحسين في مستوى الكفاءة و زيادة التخصص في الإنتاج وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للبلدان الأعضاء .

✓ **أثر تحويل التجارة Trade diversion**

يحدث هذا الأثر الضار نتيجة الانتقال من المنتجين الأجانب ذوي التكلفة المنخفضة إلى المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة في التكتل نظرا لإلغاء الرسوم الجمركية داخل الاتحاد، أي إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو،[2] مما يعني أن أثر تحويل التجارة يعتبر أثرا سلبيا لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج وبالتالي خفض مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء .

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن هناك مجموعة من القواعد يمكن الاسترشاد بها حتى لا يفوق أثر تحويل التجارة أثر خلق التجارة تتمثل في:[3]

- تشابه الهياكل الإنتاجية وتكاملها تمثل عاملا مهما لتعظيم منافع التكتل، حيث أن وجود تباين في الميزات النسبية للدول الأعضاء يزيد من الواردات البينية على حساب الواردات الخارجية؛

---

[1] د. كامل بكرى، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق، ص 163.

[2] د. كامل بكرى، نفس المرجع، ص 168 .

[3] د. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 226، 227.

سيد نميري، سعد فتح الله، جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، الدليل الالكتروني للقانون العربي **ArabLawInfo**، الأردن، 2001، ص 6.

- يشكل عامل تقارب الأداء والاستقرار الاقتصادي هو الآخر عاملا مهما في تعادل المكاسب والتكاليف بين أطراف التكامل ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة؛

- كلما زاد حجم التجارة بين دول الاتحاد عن حجم التجارة الخارجية كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية لدول الاتحاد؛

- كلما قلت نسبة التجارة الخارجية إلى التجارة الكلية لكل بلد قبل تكوين الاتحاد تزيد الرفاهية الاقتصادية نتيجة الأثر المنشئ للتجارة؛

- اتساع حجم الاتحاد وزيادة انضمام الدول إليه يزيد من المكاسب الناتجة عن قيام الاتحاد ويقلل من إمكانية تحويل التجارة،

- كلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل تكوين الاتحاد عن مستوى الرسوم الجمركية بعد تكوينه كلما زاد الأثر الايجابي لخلق التجارة وقل أثر تحويل التجارة.

2.2.2.1- الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي Dynamic Effects

إلى جانب المكاسب الاستاتيكية تحقق دول الاتحاد الجمركي مكاسب ديناميكية طويلة الأجل هي كالتالي:

✓ **الآثار المترتبة على اتساع نطاق المنافسة:**

يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى ازدياد حدة المنافسة وهو ما يساعد على قيام عدد أكبر من الوحدات ذات الكفاءة الإنتاجية والقضاء على الممارسات الاحتكارية التي قيدت المنافسة على مستوى السوق القومي لكل دولة عضو قبل تكوين الاتحاد وقللت من فرص الاتفاق والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية أو الوحدات التسويقية للسيطرة على مصادر الإنتاج ومنافذ التسويق وتقسيمها بين الوحدات التسويقية في حدود المعايير المتفق عليها، مما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة.[1] كما يؤدي اتساع نطاق المنافسة إلى تشجيع الشركات في داخل الاتحاد على تطوير وإدخال تقنيات وتكنولوجيات حديثة تحسن مستوى الجودة وتخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء.

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 96، 97.

✓ **أثر وفورات الحجم:**

يهدف الاتحاد الجمركي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي فانه يمكن للشركات العاملة داخل الاتحاد زيادة مستوى الإنتاج وتحقيق ما يسمى بوفورات الحجم، ويمكن أن تكون وفورات الحجم المتحققة إما وفورات داخلية أو خارجية. فالوفورات الداخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج وكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية أما الوفورات الخارجية تتولد من عوامل خارج نطاق المشروع (وفورات التركز، وفورات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية).[1]

✓ **تشجيع الاستثمار:**

كذلك ثمة آثار أخرى للاتحاد الجمركي نتيجة اتساع السوق هي تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية، فقد يكون هناك تدفق لاستثمارات من دول خارج الاتحاد ترغب في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار التكامل تفاديا لحاجز التعريفة الجمركية عن طريق الإنتاج داخل الاتحاد.

✓ **التخصص:**

أشار رواد النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية إلى المزايا النسبية والمطلقة في تحديد هيكل التجارة،[2] فالتكامل الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية يمكن أن يسمح للدول المشاركة للاستفادة من ميزتها النسبية والتخصص داخل الاتحاد حيث يتاح لكل بلد عضو في الاتحاد أن يتخصص في إنتاج وتصدير أنواع معينة من السلع التي يحقق فيها ميزة نسبية.

✓ **التجارة:**

زيادة القدرة التفاوضية في شكل مجموعات للدول يؤدي إلى زيادة وتشجيع التبادل التجاري بين أطراف التنظيم التكاملي وتحسين معدل وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية.

مما سبق استعراضه يمكن القول أن المكاسب الديناميكية أو طويلة الأجل هي أكثر فائدة من المكاسب الاستاتيكية ترمي إلى تشجيع التكامل الاقتصادي و تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للدول الأعضاء.

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 23.

[2] Al-Mofarrej, Mofarrej S (1991), The static and dynamic effects of economic integration on the Gulf Cooperation Council countries, PH.D, Golorado State University, p48.

3.2.2.1- مناهج تطوير نظرية الاتحاد الجمركي

تطورت نظرية الاتحاد الجمركي لتشمل مناهج جديدة عرفت بمناهج "تحديث وتطوير نظرية الاتحاد الجمركي"، حاولت دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي من خلال تقديم إجابة واضحة على التساؤل الآتي:

ماهو المبرر من إنشاء الاتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي من ذي قبل إذا كانت السياسة الجمركية غير التفضيلية قادرة دائما على تحقيق هذا الهدف؟

وللإجابة على هذا السؤال ظهر لدينا منهجان رئيسيان هما:[1]

- **منهج كوبر- ميسل Cooper Massell**
- **منهج جونسون Johnson Approach**

✓ **منهج كوبر- ميسل:**

أشار إلى مبررات تكوين الاتحاد من خلال التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية الأولى تتعلق بآثار إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين دول الاتحاد الجمركي، والثانية تشمل عملية إقامة جدار جمركي موحد على واردات الاتحاد الجمركي من العالم الخارجي. ويرى هذا المنهج أن زيادات رفاهية المستهلك تجد سببا لها في النوع الأول، أما الآثار الناشئة عن القوة التحويلية للاتحاد فتجد سببا لها في النوع الثاني.

كما يطرح هذا المنهج التساؤل التالي: لماذا تلقى ظاهرة إقامة الاتحادات الجمركية قبولا من جانب الكثير من دول العالم ولا تحظى ظاهرة التخفيضات الجمركية نفس القبول من طرف هذه الدول؟

وهنا يحاول المنهج الإجابة عنه كما يلي: تشعر الدول الصناعية الصغيرة أو الدول النامية برغبة قوية في إتباع سياسات الحماية إحساسا منها بعدم القدرة على التأثير في معدلات التبادل الدولية الخاصة بها، وتحريكها في صالحها. وتشير هذه الإجابة إلى أن الدول الصغيرة تفضل تكوين اتحادات جمركية بدلا من ظاهرة التخفيضات الجمركية باعتبار أن الاتحادات الجمركية وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج إتباع سياسات الحماية.

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 77، 81.

✓ **منهج جونسون:**

حاول هذا المنهج تفسير مختلف جوانب ظاهرة الحماية الجمركية، و اهتم بالاتحاد الجمركي، وقد ركز جونسون على مجموعة من الأهداف غير الاقتصادية للمجتمع وهي الأهداف التي تختارها السياسات الاقتصادية لكسب الرضا، وتوليد الإحساس بالانتماء القومي من خلال إبراز القدرات الاقتصادية القومية على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع بدلا من استرادها من الخارج.

وفي هذا الإطار يرى جونسون إلى ظاهرة التكتلات الإقليمية أنها إحدى السياسات الحمائية وأكثرها فاعلية لتحقيق الأهداف التالية:

-تحسين معدلات التبادل الدولية؛

-اغتنام المكاسب الديناميكية والناشئة عن ظاهرة اقتصاديات الحجم؛

-زيادة المنافسة داخل الأسواق التي يتكون منها الاتحاد الجمركي؛

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

3.1- التكامل الاقتصادي: المقومات والمزايا والعيوب

1.3.1- مقومات التكامل الاقتصادي

يتطلب قيام التكامل الاقتصادي توافر مجموعة من الشروط والمقومات هي كالآتي:

1.1.3.1- التقارب الجغرافي

يعد التقارب الجغرافي أحد المقومات الضرورية لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي حيث يساعد على توسيع دائرة التبادل التجاري وتسهيل الاتصالات وانتقال عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل.[1] ورغم توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا حيث نجد أن بعض التجارب التكاملية تسعى لضم دول بعيدة جغرافيا بتكاليف أكبر مقارنة بدول متقاربة جغرافيا.

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 8.

2.1.3.1- توافر البنية الأساسية الملائمة[1]

من الشروط الواجب توافرها لنجاح العملية التكاملية توفر بنية اقتصادية أساسية وملائمة من شبكة نقل ومواصلات واتصالات تساعد على توسيع حجم التبادل التجاري وتسهيل انتقال الأفراد وتحفيز الاستثمار الإقليمي في المنطقة التكاملية.

3.1.3.1- توافر الأيدي العاملة المدربة

كذلك من الشروط اللازمة لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي توافر اليد العاملة المؤهلة في الدول الأعضاء مما يتيح لها الاستخدام الأمثل لمواردها الإنتاجية وزيادة حجمها وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.[2]

4.1.3.1- تنسيق السياسات الاقتصادية

من بين مقومات زيادة التبادل التجاري في المنطقة التكاملية انسجام السياسات الاقتصادية فيما بين أعضائها خاصة السياسة الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية وسياسات الاستثمار بالشكل الذي يؤمن تنمية اقتصادياتها[3].

5.1.3.1- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إقامة تكامل اقتصادي تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي ذلك لأن تخصص الدول في إنتاج منتجات متباينة يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها كما تصبح منتجاتها غير متنافسة في أسواق الدول الأعضاء الأمر الذي يجعل من اقتصادياتها متكاملة[4].

6.1.3.1- وجود حالات النواقص والفوائض

وجود عنصري العجز والفائض يعبر عن الاستعداد الذاتي لأي بلد ينوي التوجه نحو التكامل الاقتصادي بهدف سد العجز في هياكله الإنتاجية وموارده الإنمائية وإمكانياته التسويقية، هذا بحصوله

---

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، مرجع سابق، ص 56.

[2] د. كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984 ، ص 35.

[3] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 45.

[4] إكرام عبد الرحيم، نفس المرجع، ص 57.

على منافع وإمدادات من الأطراف التي يتكامل معها ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا استطاعت مقايضته مع غيرها من الدول.

7.1.3.1- الظروف السياسية

يعتبر المناخ السياسي من أهم أسباب نجاح الترتيبات الإقليمية إذ يتلاشى الأمل بشأن التكامل إذا تهاونت الإرادة السياسية، فقد تتوافر الشروط الكافية لإقامة تكامل إقليمي غير أنها لا تحصل على عملية تكامل جماعي عندما يقف القرار السياسي موقفا غير مواتيا للتكامل[1]، وفي هذا الشأن تفترض الظروف السياسية توافر العناصر الآتية:

- وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في التكتل الإقليمي؛
- التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس؛
- القدرة على الاستجابة للأهداف الاقتصادية والسياسة للشركاء؛
- وجود وجهات نظر مشتركة حول قضايا سياسية؛
- التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وتسوية المنازعات.

2.3.1- مزايا التكامل الاقتصادي

يحقق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء مجموعة من المزايا والمنافع نوضحها فيما يلي:

1.2.3.1- اتساع حجم السوق

يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق من خلال تصريف منتجات الدولة في أسواق الدول الأخرى الأعضاء بعد أن كانت مغلقة أمامها بسبب الحواجز الجمركية وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم الكبير بالإضافة إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل[2].

2.2.3.1- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة

ينتج عن اتساع حدود الدولة اقتصاديا وتزايد فرص الإنتاج تنويع ميادينه وزيادة اعتماد الدول

[1] د. محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 104.

[2] د. كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 42، 43.

الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج[1].

3.2.3.1- تحسين شروط التبادل التجاري وزيادة القدرة على التفاوض

تكسب الدول المتكاملة أهمية خاصة في الساحة الدولية أكبر مما كانت عليه قبل التكامل حيث تصبح ممثلة في كتلة اقتصادية واحدة تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول خارج منطقة التكامل بشكل يحقق مصالحها،[2] كما يؤدي اتساع السوق إلى تعزيز مركز الدول الأعضاء في المساومات وتحسين التبادل التجاري من أجل تعزيز مكانتها مع البلدان الأعضاء.

4.2.3.1- زيادة معدل النمو الاقتصادي

يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية، حيث أن اتساع حجم السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة يخلق حافزا قويا على الاستثمار عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية كبرى لا تستطيع الدول أن تنشئها فرادى إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[3].

5.2.3.1- زيادة التوظيف

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتقليل من البطالة بتوفير فرص عمل جديدة في مختلف المجالات وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في دول التكامل، ويعمل التكامل الاقتصادي أيضا على إعادة توزيع السكان بالشكل الذي يحقق التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة محققا بذلك انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع مستوى الإنتاجية والمعيشة داخل المنطقة التكاملية[4].

---

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، مرجع سابق، ص60.

[2] إكرام عبد الرحيم، نفس المرجع، ص61.

[3] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 214، 215.

[4] د. كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 45، 46.

3.3.1- عيوب ومشاكل التكامل الاقتصادي

يواجه التكامل الاقتصادي مجموعة من المشاكل تعيق استمرار قيامه أهمها:

1.3.3.1- مشكلة التعريفة الموحدة

من أهم الاعتبارات الأساسية للتكامل الاقتصادي ضرورة الاتفاق على وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي غير أنه من الصعب التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء في تحديدها فبعض الدول التي تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة ستعارض قبول تعريفة جمركية موحدة أقل من هذا الرسم والبعض الآخر الذي يفرض رسما منخفضا على وارداتها من بعض الدول ستعارض كذلك قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم بسبب الرغبة في الحفاظ على مصالحها التجارية مع الدول خارج التكامل.[1] ومن أمثلة ذلك ما حدث لبريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، حيث رفضت تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن باقي دول العالم برسوم جمركية مرتفعة بهدف الحفاظ على مصالحها.

2.3.3.1- مشكلة الحماية الجمركية

تنتج هذه المشكلة بسبب اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول المتكاملة واختلاف ظروف مشاريعها الإنتاجية حيث أن معظم دول التكامل تحمي إنتاجها بدرجات متفاوتة وبالتالي من الصعب التخلي عن الحماية من طرف كل دولة خوفا من مشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى خاصة التي تنتج بتكاليف أقل.

3.3.3.1- مشكلة توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر

يتمثل هذا المشكل في كيفية توزيع إيرادات الجمارك المحصلة داخل المنطقة التكاملية بين الدول الأعضاء وعلى أي أساس يتم تقسيم هذه الإيرادات؟[2]

يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الاقتصاديات الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، وقد طبق هذا فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965. في حين يرى البعض الآخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء

---

[1] د. كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 53.

[2] د. كامل بكرى،نفس المرجع ، ص 59.

على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الإقليم المتكامل وقد عملت بهذا الأسلوب كل من دانزج وبولندا في الاتحاد الجمركي المقام بينهما عام 1922. ونفس الطريقة يتم اعتمادها حول كيفية تعويض الخسائر من الإيرادات الجمركية لبعض الدول.

4.3.3.1- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية

وينحصر هذا المشكل في مدى قبول الدول الأعضاء توحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية فمثلا الاتفاق على توحيد أنظمة الضرائب يقلل إيرادات بعض الدول ويزيد من إيرادات البعض الآخر كما أن تثبيت سعر العملة وحرية تحويلها قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى الدول الأعضاء الأخرى وأيضا إباحة حرية تحويل عملاتها من المحتمل أن يزيد من خلل موازين مدفوعاتها[1].

4.1- من التكامل الاقتصادي إلى التكامل النقدي

هناك ارتباط وثيق بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي إذ أنه من غير الممكن تحقيق تكامل اقتصادي كامل دون الوصول إلى حالة تكامل نقدي كامل، فكلا التكاملين يرتبطان ببعضهما البعض لتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي كامل وليس لأي منهما أن يقوم بشكل كامل دون الآخر بل يسيرا بشكل متوازن.

1.4.1- مفهوم التكامل النقدي

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل النقدي، فقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه مجموع الإجراءات والسياسات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات النقدية لجميع الأشخاص ولكل الأغراض بين أطراف التكامل[2]، كما عرفه البعض الآخر أمثال فاينر بأنه تثبيت أسعار الصرف بشكل نهائي بين عملات المنطقة التكاملية لاتخاذ عملة مشتركة[3]، لكن هذا التعريف له سلبيات حيث أكد كوردن أنه بالرغم من التثبيت القاطع للعملات إلا أنه من غير الممكن تصديق الوعد القائل بتثبيت عملات الدول الأعضاء بشكل دائم طالما بقيت تحمل كل واحد منها اسما مختلفا.

---

[1] د. كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 61.

[2] د. علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 22.

[3] د.جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل والوسائل- بيروت، 1983، ص43.

وينظر بعض الاقتصاديين إلى التكامل النقدي بشكل منطقة عملة واحدة أو مجموعة من العملات قابلة للتحويل فيما بينها ومرتبطة مع بعضها بأسعار صرف ثابتة تتمتع بحرية الحركة داخل المنطقة دون أي قيد أو شرط مع ضرورة تحديد المعروض النقدي من قبل سلطة نقدية مركزية واحدة تخضع لها أيضا البنوك التجارية من حيث قابليتها على طرح النقود.

ويتفق الاقتصادي ماخلوب مع معظم الاقتصاديين في تعريف التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1] يتبين لنا من هذا التعريف أن جوهر التكامل الاقتصادي في رأي ماخلوب هو اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية وذلك بإحلال عملة موحدة محل العملات الوطنية المنفصلة. في حين يميز كوهن (B.J.Cohen) بين ثلاث معان للتكامل النقدي:[2]

- تكامل عملة: يعني به تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة.
- تكامل مالي: أي التكامل عن طريق السوق من خلال تحرير عناصر الإنتاج وتوحيد المؤسسات والأسواق المالية.
- تكامل نقدي صرف: يتطلب سياسة نقدية موحدة إلى جانب توحيد السياسات الاقتصادية الأخرى.

أما لامفالوسي (Lamfalussy) فقد عرف التكامل النقدي على أساس احتوائه على خاصيتين اثنتين هما: استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وتحقيق درجة عالية من حرية المدفوعات فيما يخص معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال.

وبعد عرض موجز لأهم التعريفات التي تعرض لها مصطلح التكامل النقدي يمكن تعريفه على أنه تلك المناطق التي تحمل خلالها أسعار الصرف علاقة ثابتة تجاه بعضها البعض، أين يتم استبدال عملات الدول الأعضاء بعملة واحدة مشتركة أي تكوين منطقة عملة مشتركة أو اتحاد عملة.

وفي هذا الخصوص يمكن القول أن الاتحاد النقدي يشتمل على مجموعة من العناصر نوجزها فيما يلي:

---

[1] د.جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، مرجع سابق، ص 42.

[2] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 51.

– إنشاء عملة موحدة مثبتة بشكل دائم أو مجموعة من العملات قابلة للتحويل ومرتبطة فيما بينها بأسعار صرف ثابتة؛

– إنشاء البنك المركزي كسلطة نقدية للاتحاد، تكلف بإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها قصد تحقيق الاستقرار النقدي للمنطقة؛

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها.

2.4.1- أشكال التكامل النقدي

يمر التكامل النقدي بمراحل مختلفة حتى يصل إلى مرحلة تأسيس الوحدة النقدية، هي كالآتي:

1.2.4.1- التكامل النقدي الجزئي

يعتبر التكامل النقدي الجزئي أحد صور العمل النقدي المشترك، يضم مجموعة من البلدان تملك عملات مختلفة، كما يشمل أشكالا مختلفة:

- ✓ **اتحاد المدفوعات:** يقوم بمقتضاه مجموعة من البلدان بحل مشكلة العملات غير القابلة للتحويل عن طريق إنشاء نظام للمقاصة لتسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها،[1] ومن أمثلة هذا الشكل اتحاد المدفوعات الأوروبي خلال الفترة 1950، 1958.
- ✓ **تنسيق أسعار الصرف:** يتم من خلاله الاتفاق بين الدول الأعضاء على تحديد هامش تقلبات أسعار صرف عملاتهم بغية تخفيض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث نتيجة التعاملات داخل المنطقة التكاملية،[2] ومن أشهر أمثلته نظام الثعبان النقدي الأوروبي.
- ✓ **التنسيق النقدي:** يشمل التنسيق في مجالات الضرائب، أو السياسة المالية، أو الأهداف المتوسطة الأجل واعتماد سياسة نقدية متفق عليها من قبل الدول الأعضاء من خلال التنسيق بين أسعار الفائدة أو الكميات النقدية المعروضة طبقا لسياسة سعر الصرف التي تتبعها هذه الدول.
- ✓ **تكامل الأسواق المالية:** في هذا الشكل تقوم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات تزيد من فعالية تدفقات السلع وعناصر الإنتاج عبر الحدود وذلك بإلغاء كافة قيود الصرف المفروضة على تدفقات

---

[1] د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 44.

[2] قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 202.

رؤوس الأموال في التنظيم التكاملي،[1] هذه الإجراءات من شأنها إتاحة فرص العمل والاستثمار والتخفيف من تدفق الاستهلاك وتنويع المحفظة المالية.

✓ **تأسيس عملة موازية:** في هذه المرحلة تستخدم الدول الأعضاء عملة مكملة للعملات الوطنية القائمة وليس عملة بديلة عنها.

2.2.4.1- التكامل النقدي الكلي (الوحدة النقدية)

يمثل هذا الشكل أقوى صورة للتكامل النقدي، حيث يتم فيه إحلال عملة موحدة محل جميع العملات الوطنية لتقوم بدورها المحلي، كما يتطلب أيضا إنشاء سلطة نقدية مركزية متمثلة في البنك المركزي تتولى مهمة الإشراف على السياسة النقدية للمنطقة.[2] من أمثلة هذا الشكل التجربة الأوروبية.

3.4.1- أهداف التكامل النقدي

تتنوع أهداف التكامل النقدي حسب صيغة التكامل المعتمدة وفيما يلي نحاول التمييز بين أهداف التكامل النقدي الجزئي وأهداف التكامل النقدي الكلي.

1.3.4.1- أهداف التكامل النقدي الجزئي

✓ **مجال اتحاد المدفوعات:** يهدف إلى دعم وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء التي تعاني نقص في الاحتياطات الدولية أو الدول التي تواجه عجز في موازين مدفوعاتها.

✓ **مجال تنسيق أسعار الصرف:** يسعى إلى التقليل من آثار تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

✓ **مجال التنسيق النقدي:** ثمة غايتان يمكن توخيهما من خلال التنسيق النقدي هما:

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- اعتماد سياسات مشتركة لأسعار الصرف لتفادي وجود تغيرات في الأسعار المركزية في المنطقة المعنية.

✓ **مجال تكامل الأسواق المالية:** يهدف إلى تجنب مخاطر الاستثمار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر من خلال تكوين محافظ مالية متنوعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الادخار و الاستثمار.

---

[1] د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مرجع سابق، ص 46.

[2] صديقي أحمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 47.

2.3.4.1- أهداف التكامل النقدي الكلي

يمكن إبرازها من خلال النقط التالية:

- إزالة مخاطر أسعار الصرف ومختلف العوائق النقدية التي تحول دون تحقيق الوحدة النقدية، والتخفيض من تكاليف المعاملات التجارية الدولية؛

- تكامل القطاعات المالية والنقدية وإنشاء بنك مركزي مشترك تخول له صلاحية إصدار عملة موحدة وممارسة سياسة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد؛

- تشكيل قوة اقتصادية وسياسية بين الدول الأعضاء واكتساب هذه الأخيرة لقدرة تفاوضية تعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي.

4.4.1- العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي

يعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق بين مجموعة من الدول على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها النقدية والمالية و الاقتصادية، وقد يتحقق التكامل الاقتصادي الجزئي حين تبني أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي التي رأيناها سابقا، أما التكامل الاقتصادي الكامل عندما يشمل كافة الأشكال بدون استثناء.

ويعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول الأعضاء مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، فقد يتحقق الاتحاد النقدي الجزئي حين تبني أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك السابقة الذكر، أما التكتل النقدي الكامل فيتحقق عند تبني عملة نقدية واحدة لتحل محل الوحدات النقدية للدول الأعضاء وإنشاء بنك مركزي واحد وسلطة نقدية واحدة للمنطقة.

فالاتحاد النقدي و التكامل الاقتصادي الكاملان يسيران جنبا إلى جنب، غير أن الاتحاد النقدي هو تتويج لتكامل اقتصادي كامل، حيث يشكل هذا الأخير نقطة انطلاق أساسية للاتحاد النقدي. فالعمليات التجارية تتطلب المدفوعات و حركة رؤوس الأموال تتطلب تبادل العملات المختلفة، والهجرة تستدعي توفير فرص العمل ثم القيام بتحويل أجورها، وقيام نظام مدفوعات دولي يستدعي إجراء المدفوعات الدولية وعملية الصرف الأجنبي دون أي قيد، كلها شروط من شأنها تقوية التكامل الاقتصادي وتشجيعه عن طريق تسهيل حركة التجارة وعناصر الإنتاج داخل التنظيم التكاملي.[1] ومن

[1] د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مرجع سابق، ص 67.

هنا تتضح العلاقة الوثيقة التي تربط بين هذين التكاملين وأنهما يسيران بشكل متوازن، حيث لا يمكن لأحدهما أن يتخلف كثيرا جدا عن الآخر.

5.1- نظرية منطقة العملة المثلى

وردت في الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي، أهم هذه النظريات ما يدعى بنظرية منطقة العملة المثلى **Optimum Currency Area**. ويعتبر الاقتصادي ماندیل (Mundell) أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى من خلال بحثه المنشور عام 1961، تلته أعمال أخرى من قبل مجموعة من الاقتصاديين يأتي على رأسها الاقتصادي ماكينون (McKinnon) في بحثه المنشور عام 1963، وكينن Kennen عام 1969، و Ingram و Herbert و Fleming وآخرون. وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على الأساس النظري الذي تقوم عليه منطقة النقد المثالية والشروط الواجب توافرها في الأقطار التي تسعى للانضمام إلى هذه المنطقة.

1.5.1- مفهوم منطقة العملة المثلى

تعرف منطقة العملة المثلى بأنها منطقة جغرافية تضم عددا من الدول تستخدم عملة واحدة أو عدة عملات ترتبط أسعار صرفها ببعضها البعض ارتباطا قويا لا رجعة فيه بشكل يضمن ثبات سعر صرفها البيني ويكفل لتلك العملات حرية الحركة والتحويل والتداول في دول الاتحاد دون قيود أو تكلفة إضافية مما يجعلها تماثل أداء عملة واحدة وتتميز بالمثالية[1]. كما يقصد بالمنطقة النقدية المثلى مجموعة الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تجعل من هذه الدول مؤهلة لتبني اتحادا نقديا فيما بينها وعملة نقدية موحدة ناجحة وبالتالي تحقيق الفوائد المتوقعة من هذا الاتحاد ومن هذه العملة الموحدة. وفي تعريف آخر يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من البلدان أو الأقاليم من الأمثل لها أن تتبنى عملة مشتركة واحدة وأن تستقل بسياسة نقدية واحدة[2]، ويوصف إقليم معين بأنه يمتلك الخصائص اللازمة لقيام منطقة عملة مثلى إذا تحققت فيه مجموعة من الشروط تدور حول مدى الارتباط الموجود بين اقتصاديات البلدان التي تعتزم إنشاء العملة الموحدة، ويمكن قياسها من خلال التبادل التجاري البيني إلى التبادل التجاري لدول المجموعة، مرونة انتقال عناصر الإنتاج بين

[1] Francesco Paolo Mongelli (2002), New Views on the Optimum Currency Area Theory: What is EMU Telling US?, Working paper series n^0 138, European Central Bank, p 7.

[2] Saifuzzaman Ibrahim (2008), A Study of Optimum Currency Area in East Asia: a Cluster Analysis, Journal of Economic Integration, 23(4), P 768.

الأقطار الأعضاء مع مرونة أقل من حركتها خارجيا، ومستوى الاعتماد المتبادل ومدى التماثل من حيث الصدمات التي تتعرض لها دول الأعضاء داخل الاتحاد، وكذلك عندما تتمتع اقتصادياتها بالتنوع من حيث الإنتاج والصادرات، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى سنتعرض لها لاحقا.

2.5.1- مناهج ومعايير منطقة العملة المثلى

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة موضوع التكامل النقدي من خلال تحديد النطاق الملائم الذي ينبغي أن تغطيه منطقة العملة المثلى وما إذا يمكن لبلد أن يشارك في الاتحاد النقدي أو أن يحتفظ بعملة مستقلة خاصة به، وفي هذا السياق يشير(1975) Ichyama إلى أسلوبين لتحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلى. يتناول هذان المنهجان بالتفصيل الشروط التي يتعين النظر فيها حتى يتسنى الاستفادة من مزايا الانضمام إلى المنطقة النقدية العظمى.

1.2.5.1- المنهج التقليدي Traditional approach

نجم عنه تحديد مجموعة من المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة عملة مثلى، قدمها عدد من الاقتصاديين أمثال ماندیل و ماكينون وكينن وآخرون، هذه المعايير هي كالأتي:

- ✓ **معيار حركة عوامل الإنتاج « MUNDELL »**: كان أول من صاغ مصطلح المنطقة النقدية المثالية سنة 1961، عرف الأمثلية على أنها القدرة على استقرار مستويات العمالة الوطنية والأسعار ومن ناحية أخرى عرف المنطقة الاقتصادية بأنها منطقة عملة مثلى حين تتصف بخصائص تؤدي إلى الإزالة التلقائية لمشكلة البطالة واختلال المدفوعات، بمعنى استعادة التوازن دون تدخل السياسة النقدية والمالية.[1] وهنا يعتبر ماندیل أن عنصر حركة عوامل الإنتاج يؤدي دور سعر الصرف أو السياسة النقدية لتصحيح حالة عدم التوازن،[2] وبذلك صاغ ماندیل نظرية منطقة العملة المثلى على أساس حركية عوامل الإنتاج حيث يرى أن المنطقة النقدية المثالية هي إقليم يتصف بمرونة كبيرة في حركة عوامل الإنتاج داخليا مع قابلية محدودة على الانتقال خارجيا يعني انتقال هذه العناصر من الأقاليم ذات المردود المنخفض إلى الأقاليم ذات المردود المرتفع مما يزيل مشاكل اختلالات المدفوعات بطريقة أحسن من أدوات تسوية سعر الصرف.

[1] Al- Mannae, Nabeel Ahmed (1987), A reassessment of the theory of monetary integration, with applications of the case of the Cooperation Council of the Arab States of the Gulf (GCC), Ph.D, University of Miami, P54.

[2] Belkacem Laabas and Imed Limam (2002), Are GCC Countries Ready for Currency Union?, the Arab Planning Institute, Kuwait, p 6.

✓ **معيار درجة الانفتاح الاقتصادي « Mc KINNON »**: يرى ماكينون (1963) أن درجة الانفتاح الاقتصادي تؤثر على قرار أي بلد بشأن الانضمام إلى المناطق النقدية أم لا، حيث استخدم صفة الأمثلية لوصف منطقة العملة الموحدة باستعمال السياسة النقدية والمالية وأسعار الصرف المرنة كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في الحفاظ على التشغيل الكامل للعمالة، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار داخل التنظيم التكاملي.[1]

هنا يعتبر McKinnon أن منطقة العملة المثلى هي المنطقة التي تتميز بوجود انفتاح اقتصادي بين اقتصاديات الدول المكونة لها، حيث يعني بدرجة الانفتاح حصة السلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها، فإذا زادت الأولى عن الثانية يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح،[2] فزيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه الأقطار يزيد من انفتاحها على بعضها البعض، مما يقلل من الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، الأمر الذي يدعم تثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار، وبالتالي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زادت المنفعة من تكوين منطقة العملة.

✓ **معيار تنوع الإنتاج « Kenen »**: ثالث أهم معايير منطقة العملة المثلى معيار تنوع الإنتاج، الذي قدمه Kenen في نظريته عام 1969، حيث يرى أن تنوع الهيكل الإنتاجي للبلد وكذا تنوع هيكل صادراته يزيد من إمكانات تحقيق منطقة النقد المثالية الأمر الذي ينجم عنه منع حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي لن يكون ضروريا تغيير سعر الصرف لإعادة التوازن الخارجي.[3]

إن تعرض الاقتصاد أحادي الإنتاج إلى انخفاض الطلب على إنتاجه يؤثر فقط على ذلك المنتوج مما يؤدي إلى حدوث صدمات غير متماثلة، هذا على عكس الاقتصاد المتنوع يكون أقل تأثرا من هذه الصدمات، وان سجل آثار ستكون متقاربة بين أقطاره إلا أنه لا يؤثر على اتحاد أطرافه، فتنوع الاقتصاد سوف يساعده على الاستجابة لهذه الصدمات بسهولة.

وقد أشار كينن إلى ثلاث حجج لدعم نظريته هي كالآتي:[4]

---

[1] Al- Mannae, Nabeel Ahmed, Op.cit, p54.

[2] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مرجع سابق، ص 17.

[3] Cristina Puiu (2011), Optimum currency area: an epistemological view, Munich Personal RePEc Archive MPRA Paper , No. 35055, p4.

[4] Al- Mannae, Nabeel Ahmed, Op.cit, p78.

- إن الاقتصاد الوطني المتنوع لا يخضع لتغيرات في معدل التبادل التجاري بقدر ما يتعرض له الاقتصاد أحادي الإنتاج، فكلما زاد تنوع الاقتصاد وبالأخص هيكل صادراته قلت آثار الصدمات الخارجية؛

- إن تعرض الاقتصاديات المتنوعة إلى انخفاض الطلب على صادراتها الرئيسية لن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة كما يحصل للاقتصاديات غير المتنوعة؛

- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والداخلي وبالأخص بين الصادرات والاستثمار ضعيفة في الاقتصاد المتنوع، وذلك لأن الطلب على الاستثمار المحلي في هذه الاقتصاديات يعتمد على الطلب المحلي وعلى تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية وليس على الطلب الأجنبي.

- ✓ **معيار تقارب معدلات التضخم « FLEMING »**: يعتبر FLEMING (1971) أن العنصر الأساسي لقيام منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول هو وجود تقارب بين معدلات التضخم بين دول المنطقة النقدية الشيء الذي يحافظ على استقرار شروط التبادل التجاري ويعزز المعاملات الجارية مما يقلل من الحاجة إلى سعر الصرف الاسمي لتصحيح اختلالات المدفوعات، فالاختلاف في معدلات التضخم هو اختلاف في آليات سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية إلى جانب تباين السياسات النقدية والتفضيلات الاجتماعية.[1]
- ✓ **معيار التكامل المالي « Ingram »**: يشير Ingram (1962) في دراساته وبحوثه إلى أن التكامل المالي بين الدول الأعضاء هو آلية مثلى لاستعادة التوازن، مما يقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي، حيث أن الاختلالات الموجودة يمكنها أن تتلاشى عن طريق تدفقات رؤوس الأموال من المناطق التي تشهد الفائض إلى المناطق التي تعاني من العجز.
- ✓ **معيار الاندماج الجبائي**: يفرض الاندماج الجبائي توافر ميزانية مركزية لدول الاتحاد للحد من آثار الأزمات والصدمات التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات والتي يمكن تعويضها عن طريق إجراء تحويلات مالية من الدول ذات الفائض التي الدول ذات العجز.[2] لذلك يعتبر Kenen الاندماج الجبائي محددا أساسيا للمنطقة النقدية المثلى يستبعد الحاجة إلى نظام الصرف كوسيلة لتصحيح الاختلالات وحل المشاكل الاقتصادية.

---

[1] Francesco Paolo Mongelli (2008), European economic and monetary integration and the optimum currency area theory, Economic Papers 302, European Communities, p3.

[2] سعدوني محمد، محمد بن بوزيان، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، دفاتر MECAS، العدد 5، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009، ص 255.

- ✓ **معيار الاندماج السياسي:** يربط Mintz (1970) المنطقة المثالية بالعامل السياسي، بحيث تلتزم الدول الأعضاء بتعهدات مشتركة فيما بينها من أجل توحيد وتنسيق سياساتها الاقتصادية وتشجيع الروابط المؤسسية البينية[1]. الأمر الذي يؤكده Haberler (1970) أن منطقة العملة النقدية تشمل تشابه الاتجاهات السياسية بين أقطارها.
- ✓ **معيار تماثل الصدمات الاقتصادية بين الدول الأعضاء:** المنطقة المثالية هي إقليم يجب أن تتسم من خلاله الدول الأعضاء بتماثل الصدمات الاقتصادية الكلية التي تتعرض لها بحيث تصبح تكلفة مواجهة تلك الصدمات أقل من تكلفة الصدمات عديمة التماثل. فبموجب إدخال الوحدة النقدية تتخلى الدول الأعضاء عن سياساتها المستقلة وتتبع سياسة نقدية موحدة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول،[2] فمثلا عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية أو تضخمية فان جميع الدول ستعاني من نفس الضغوط حتى لا تكون هناك دول تواجه كساد في حين يوجد انتعاش اقتصادي في باقي دول الإقليم والعكس. وفي دراسة ل Bayoumi and Eichengreen (1996) أثبتت وجود علاقة ايجابية بين الصدمات الأساسية في بعض الدول الأوروبية تشمل ألمانيا والنمسا والدانمارك وفرنسا ودول البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) وسويسرا حيث لوحظ أن الارتباط بين الصدمات في هذه الدول يفوق دول الجنوب.[3]

2.2.5.1- المنهج الحديث Cost-benefit approach

يشير المنهج التقليدي إلى مجموعة الخصائص الاقتصادية التي من خلالها يمكن تحديد ما إذا كانت مجموعة من الدول مؤهلة لتشكيل منطقة العملة الموحدة، وفي هذا الإطار يعارض Ishiyama هذا المنهج وذلك لانعدام فكرة الموازنة بين منافع العملة الموحدة مقابل التكاليف، و ما يميز نظريات النهج التقليدي أنها تسعى إلى تحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي، في حين أن التكامل النقدي هو عملية تطورية ديناميكية. وبالتالي سيكون من الخطأ الحكم على رغبة بلد معين للانضمام إلى الاتحاد النقدي على أساس أن المكاسب والخسائر متعلقة فقط باستقرار الأسعار، والعمالة، وتوازن المدفوعات.

[1] Francesco Paolo Mongelli, op.cit, P4.

[2] Sweta Chaman Saxena, Mirza Allim Baig (2004), Monetary Cooperation in South Asia:Potential and Prospects, Discussion Papers N°71, Research and Information System for the Non-Aligned and Other Developing Countries RIS, India, p 10.

[3] Francesco Paolo Mongelli, op.cit, P26.

لذلك اعتمد بعض الاقتصاديون أسلوب جديد لتحديد منطقة العملة المثلى المعروف باسم منهج المنافع والتكاليف يقوم على أساس فكرة الموازنة بين تكاليف ومنافع الدخول إلى المنطقة المثالية.

✓ **المنافع:** في هذا الصدد ينبغي أن نميز بين نوعين من المزايا أو المنافع لاتحاد العملة، المنافع التي يمكن أن تتحقق بمجرد تأسيس الاتحاد والمنافع ذات طبيعة ديناميكية والتي قد لا تظهر إلا على المدى الطويل، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مزايا العملة الموحدة على النحو التالي:[1]

زيادة مستوى الدخل: إحدى مزايا الاندماج النقدي أثره الايجابي على مستوى رفاهية أقطار اتحاد العملة مما يعني رفع مستويات دخولها التي تتكون أساسا من عنصر العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وفي هذا الشأن يرى Grubel (1970) أن إنتاجية هذه العوامل سوف تتأثر بشدة بالتكامل النقدي وذلك بعد ربط أسعار صرف عملات الدول الأعضاء وسوف يكون المنتج في وضع يسمح له بالتعامل مع المنطقة بأكملها كأنها سوق واحدة، فالزيادة في حجم الإنتاج يترتب عليه تحقيق وفورات الحجم الداخلية مما قد يؤدي إلى زيادة التخصص والتبادل فضلا عن تحقيق مكاسب من الإنتاج والاستهلاك .

الوفورات الناشئة عن الاحتياطات الدولية:كما يؤدي إنشاء الاتحاد النقدي إلى تحقيق وفورات مؤداها تخفيض الاحتياطات الأجنبية وتجميع احتياطات في المنطقة المثلى علاوة على ذلك لن تكون هناك حاجة إلى النقد الأجنبي لتمويل التجارة البينية وبالتالي فإن الدول الأعضاء سيكون لديها المزيد من الموارد تحت تصرفها، والتي بدورها سوف تولد لديها العديد من المكاسب.

منافع الاندماج المالي: تفترض معظم أدبيات منطقة العملة الموحدة والتكامل النقدي اندماج الأسواق المالية بين الدول الأعضاء الأمر الذي يؤكده Ingram حيث يرى أن التكامل المالي هو عامل من عوامل نجاح المنطقة المثالية، وفي هذا الإطار تعددت وتنوعت المزايا والمنافع المرتبطة بتحقيق التكامل المالي حيث يربط كينين الاندماج المالي الأمثل بكفاءة تخصيص الموارد المالية في الاتحاد النقدي. ففي ظل تكامل أسواق رأس المال يصبح بإمكان أصحاب الثروات تحقيق مكاسب كبيرة لأنه سيكون هناك مجموعة أكبر من الأصول المتاحة لأي مستثمر، وبالتالي السماح لهم بتنويع محافظهم الاستثمارية، وكذلك من المرجح تراجع القوى الاحتكارية في السوق وهكذا فان التكامل المالي يسمح بتوسيع نطاق الأسواق وتخفيض تكلفة الاقتراض الجديدة وعرض المقترضون والمقرضون تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية . وأيضا أكد انغرام دور تدفقات رأس المال في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات حيث يشير

[1]Al- Mannae, Nabeel Ahmed, op.cit, P90, 98.

إلى أن تكامل أسواق رأس المال سيخفض من تكلفة التكيف مع الاضطرابات الخارجية من خلال الحد من حدوث تغيرات أو اضطرابات في الدخل.

منافع تجميع المخاطر: يعتبر التكامل النقدي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث يتم تثبيت أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء أو إدخال عملة مشتركة واحدة تحل محل العملات وبالتالي سوف يتم القضاء على المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. وفي هذا السياق يعتقد العديد من الاقتصاديين أن تثبيت سعر الصرف بين مجموعة من العملات سوف يعزز الاستثمار ويشجع التبادل التجاري داخل الإقليم من خلال تخفيض المخاطر الناشئة عن التجارة والاستثمار.

منافع أخرى للتكامل النقدي: إلى جانب الفوائد المذكورة أعلاه، هناك مجموعة أخرى من المنافع الناجمة طرح عملة مشتركة هي كالآتي:

- هناك منافع تنشأ عن خفض كلفة الإدارة المالية؛

- يؤدي الاتحاد النقدي إلى الحد من سوء توزيع الموارد التي قد تحدث بسبب تأثيرات المضاربة وآثارها السلبية على سعر الصرف؛

- يمثل التكامل النقدي الخطوة الأخيرة نحو التكامل الاقتصادي الكامل وبالتالي تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون داخل المنطقة التكاملية.

✓ **التكاليف:** إن المشاركة في منطقة العملة الموحدة تنطوي على مجموعة من التكاليف أهمها:

- ينتقد معارضو الوحدة النقدية نظام سعر الصرف الثابت ويزعمون أن حجم وفترة اختلال الدخل والعمالة غالبا ما تكون أكبر في ظل ثبات سعر الصرف؛

- فقدان السيطرة على الأدوات النقدية من قبل البنوك المركزية في الدول الأعضاء لصالح المؤسسة النقدية المركزية على مستوى الاتحاد النقدي، وعدم القدرة على السيطرة على معدلات الفائدة، وفقدان عوائد إصدار العملة الوطنية، وفوق هذا كله فقدان قدر من الاستقلال السياسي، لأن النقد يعتبر أحد الرموز السياسية في الدولة؛

– فقدان استقلالية السياسة النقدية[1]: تتمثل هذه التكلفة في اختفاء أداة أساسية من أدوات السياسة حيث أن تغيرات أسعار الصرف قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة قد تنتج عن تغير معدلات الأجور والإنتاجية والأسعار؛

– عائق السياسة المالية الوطنية: تعد السياسة المالية أكثر فعالية في الاقتصاديات المنعزلة ولكن في حالة انتماء هذه البلدان إلى المنطقة المثالية قد تتقيد سياساتها المالية بأهداف المنطقة ككل.

2- تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والتجاري وتكوين تكتلات وتجمعات إقليمية بعضها فشل في الانطلاقة في حين عرف البعض الآخر تطورا كبيرا وصل إلى مختلف مراحل الاندماج. وقد انتشرت هذه التكتلات عبر العالم في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وإفريقيا وآسيا والمنطقة العربية.

1.2- التكتل الاقتصادي الأوروبي

1.1.2- مراحل بناء الاتحاد الأوروبي

مر الاتحاد الأوروبي بمحطات الهامة ساهمت في توسيعه وإقرار عملة واحدة في أوروبا وفيما يلي أهم صور التنظيمات والتكتلات الاقتصادية الأوروبية:

1.1.1.2- اتحاد البنلوكس (BENELUX)

تكون عام 1943 بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج وبدأ خطواته العملية الأولى في 5 سبتمبر 1944 حين وقعت الحكومات الثلاث في لندن اتفاقية إنشاء اتحاد جمركي موحد، ونفد عام 1948.

يعتبر اتحاد البنلوكس أول تجربة للوحدة الاقتصادية الأوروبية، نظرا للنجاح الذي حققه في تحرير أكثر من نصف تجارة الاتحاد الداخلية إلى جانب وضع قائمة بفئات التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة فما تحقق كان موحدا إلى الحد الذي شجع للاقتداء به وحافزا لأن يلتحق بتجميع أكبر مما جعل الدول تتبنى الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب.[2]

---

[1] M. Benbouziane & A. Benamar (2010), Could GCC Countries achieve an Optimal Currency Area?, Middle East Development Journal, Vol 2, p 5.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص 475.

2.1.1.2- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

في 09 ماي 1950 نادى روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك بإقامة اتحاد للفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا تحت إدارة سلطة عليا في منظمة بإمكان الدول الأوروبية الأخرى الانضمام إليها. وتنفيذا للاقتراح الفرنسي تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتوقيع على معاهدة إنشائها في 18 أفريل 1951 من طرف ستة دول وهي: فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ، دخلت حيز التنفيذ في 23 جويلية 1952.[1]

وقد أسفرت إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عن نتائج جوهرية أهمها:[2]

- إلغاء القيود الكمية على المنتجات الخاصة بقطاعي الفحم والصلب في الدول الست؛
- إغلاق المناجم غير المجزئة وإدخال الأساليب الحديثة في المناجم، وحل الاحتكارات في ميدان الفحم، والقضاء على سياسات التمييز التي كانت متبعة؛
- إلغاء الازدواج في الأسعار؛
- زيادة الإنتاج وتخفيض الإعانات التي كانت تمنح للمنتجين تدريجيا؛
- زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بنسبة 169% في منتجات الحديد والصلب وبنسبة 42% في منتجات الفحم خلال الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى سنة 1956.

3.1.1.2- معاهدة روما

بعد إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1952 توالت اللقاءات بين الدول الست أدت في النهاية إلى التوقيع على معاهدتين جديدتين في العاصمة الايطالية روما في 25 مارس 1957، الأولى تتعلق بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC[3] وتعرف باسم السوق الأوروبية المشتركة ECM[4] والثانية تتعلق بتشكيل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية EAEC[5] لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، دخلت هاتين المعاهدتين حيز التنفيذ في أول يناير 1958.[6]

وفي عام 1967 نجحت الدول الست الموقعة على المعاهدة في دمج الجماعتين في منظمة واحدة عرفت بالجماعة الأوروبية EC، وبعد سنة من قيام الجماعة الأوروبية بدأ تشكيل اتحاد أوروبي تم بمقتضاه إلغاء كافة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد مع إقامة تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء. وزاد

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، نفس المرجع، ص475.

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 57.

[3] EEC : European Economic Community.

[4] ECM : European Common Market.

[5] EAEC : European Atomic Energy Community.

[6] إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 21، 22.

عدد الدول الأعضاء في المجموعة لتضم كلا من بريطانيا والدانمارك وايرلندا عام 1973 ثم اليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1986 ليصبح عدد الدول الأعضاء اثني عشر دولة.[1]

ولقد تمثلت أهم بنود معاهدة روما فيما يلي:[2]

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء؛
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- توحيد التعريفة جمركية اتجاه العالم الخارجي ووضع سياسات موحدة في مجال التجارة الخارجية؛
- توحيد السياسة الزراعية؛
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء؛
- ربط دول وأقاليم ما وراء البحار بالاتحاد الأوروبي بغرض زيادة التبادل التجاري.

4.1.1.2- معاهدة ماستريخت وتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي

مع حلول منتصف الثمانينات اتضح أن أهداف معاهدة روما لم تتحقق ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة وظهرت مجموعة من الآثار السلبية على الاقتصاد الأوروبي أهمها عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مما دفع الدول الاثني عشر إلى الإسراع في إقامة السوق الأوروبية الموحدة.

في فبراير 1992، في مدينة ماستريخت الهولندية تم المصادقة على معاهدة ماستريخت والتي تم بموجبها تعديل اسم الجماعة الأوروبية ليصبح الاتحاد الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1993، استهدفت تحقيق مايلي:[3]

- إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوروبا الموحدة؛
- تحسين أداء المؤسسات وذلك بخلق أداء تنظيمي موحد؛
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية؛
- تنفيذ سياسة خارجية مشتركة، وخلق اتحاد وثيق بين الأوروبيين.

---

[1] هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، الجمهورية الايرلندية، الدانمارك، اليونان، اسبانيا، البرتغال.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 426.

[3] حسن عمر، الجات والخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية: مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 46.

ومن ناحية أخرى انضم إلى الاتحاد أعضاء جدد كالنمسا وفنلندا والسويد في جانفي 1995 ليصبح عدد الدول الأعضاء خمسة عشر دولة، وفي عام 2004 انضمت عشر دول جديدة من شرق أوروبا هي: قبرص وجمهورية التشيك واستوانيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا، تلتهم رومانيا وبلغاريا في عام 2007 آخرهم كانت كرواتيا انضمت في عام 2013 ليصل بذلك عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة، وما تجدر الإشارة إليه أنه هناك مجموعة من الدول تسعى للانضمام وتحاول تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي وهي: تركيا وأيسلندا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا.

ويوضح الجدول التالي حجم الانجازات الكبيرة التي وصلت إليها بلدان الاتحاد الأوروبي لتعزيز التكامل الاقتصادي بينها من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية.

تشير هذه الأخيرة إلى وجود اختلاف في الأداء الاقتصادي من دولة إلى أخرى، فمن حيث نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تحتل لاتفيا المرتبة الأولى بمعدل 5.6% تليها ليتوانيا بنسبة 3.6% ثم استونيا بنسبة 3.20% وتليها دول أخرى بنسب متفاوتة، كما يلاحظ أن هناك بعض الدول حققت معدلات نمو سالبة، أما فيما يخص معدل التضخم فقد سجلت دول الاتحاد الأوروبي نسبا متباينة تصل إلى 5.6 % في المجر و 3.9% في استونيا و 3.6 في سلوفاكيا وهي نسب مرتفعة ذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وأسعار النفط، في حين سجلت أدنى نسبة لها في السويد 0.8%. وحسب التقرير الاقتصادي للتجارة والتنمية انخفضت التدفقات الوافدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 32% خلال عام 2012، سجلت مجموعة الاتحاد الأوروبي هبوطا في التدفقات الوافدة لتبلغ 19.13% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في عام 2012.

وبمقارنة سلوك التجارة البينية للدول الأعضاء بتجارتها الخارجية يتضح أن أكثر من 50% من تجارة الاتحاد تتم داخل التجمع وهي أعلى من معدل تجارتها مع الدول الأخرى خارج الاتحاد.

بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 506.5 مليون نسمة عام 2012، سجلت أعلى نسبة في ألمانيا 16.11% من إجمالي سكان الاتحاد تليها فرنسا بنسبة 12.87% ثم المملكة المتحدة بنسبة 12.40% بينما سجلت أدنى نسبة في مالطا ولوكسمبورغ وقبرص بنسبة 0.08% و 0.10% و 0.17% على التوالي.

الجدول رقم 1: أهم المؤشرات الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي لسنة 2012

المؤشرات / البلد	عددالسكان (% من سكان الاتحاد)	معدل نمو الناتج المحلي (%)	الصادرات البينية (%)	الواردات البينية (%)	معدل التضخم (%)	FDI (% من الاستثمارات العالمية)
ألمانيا	16.11	0.70	57.1	63.5	2.0	0.48
بلجيكا	2.17	-0.20	70	67.8	2.8	-0.11
النمسا	1.66	0.80	69.2	75.9	2.4	0.46
بلغاريا	1.44	0.78	58.4	58.6	2.9	0.14
قبرص	0.17	-2.40	60.4	69.0	2.3	0.06
الدانمارك	1.10	-0.60	63.3	70.7	2.4	0.21
اسبانيا	9.09	-1.40	63.5	54.6	2.4	2.05
استونيا	0.26	3.20	66	80.0	3.9	0.10
فنلندا	1.06	-2.20	53.6	62.8	2.8	-0.13
فرنسا	12.87	00	58.9	67.2	1.9	1.85
اليونان	3.22	-6.40	44.1	45.7	1.5	0.21
المجر	1.96	-1.70	75.8	70.2	5.6	0.34
ايرلندا	1.90	0.70	59.1	67.1	1.7	0.69
ايطاليا	11.97	-2.40	53.7	52.9	3.0	2.07
لاتفيا	0.26	5.60	63.5	78.2	2.2	0.07
ليتوانيا	0.59	3.60	60.5	56.8	3.0	0.06
لوكسمبورغ	0.10	0.20	79.6	77.2	2.6	2.06
مالطا	0.08	0.80	39	76.7	2.4	0.01
هولندا	3.29	-0.90	76	45.3	2.4	-0.01
بولندا	7.59	2.00	75.7	67.2	3.5	0.24
البرتغال	2.07	-3.20	71	71.8	2.7	0.66
جمهورية التشيك	2.07	-1.30	80.9	75.1	3.2	0.78
رومانيا	4.20	0.30	70.2	73.5	3.3	0.16
المملكة المتحدة	12.40	0.20	50.2	47.9	2.8	4.61
سلوفاكيا	1.06	2.00	83.9	74.0	3.6	0.20
سلوفينيا	0.40	-2.30	68.8	67.2	2.6	0.01
السويد	1.96	0.80	56.9	67.1	0.8	1.01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات من:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unctad.org.fr

http://epp.eurostat.ec.europa.eu

2.1.2- النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية

بدأ التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، ففي شهر نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية برئاسة وارنر Warner رئيس وزراء مالية لكسمبورغ في ذلك الوقت لوضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجيا قامت بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في فبراير 1971 تضمن ضرورة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي عبر مراحل تستغرق فترة تتراوح بين 7 و 10 سنوات، وأوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية ± 0.6% في المرحلة الأولى غير أن دول المجموعة الأوروبية لم تستطع تنفيذ توصيات اللجنة بسبب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في أوت 1971 قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب الأمر الذي أدى إلى إحداث إشاعات بحدوث اضطرابات في أسواق الصرف العالمية و تمت عدة لقاءات للبحث في هذه الأزمة انتهت بعقد اتفاقية سيموثونيان[1] في ديسمبر 1971.

1.2.1.2- مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

جاءت فكرة تكوين وحدة نقدية أوروبية متأخرة بسبب وجود نظام بريتون وودز الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة 10%، في فبراير 1971 ظهرت الحاجة إلى إصدار عملة نقدية أوروبية مستقلة لتحقيق الاستقرار النقدي، والتي مرت بالمراحل التالية:[2]

- ✓ **نظام الثعبان النقدي:** أنشئ الاتحاد الأوروبي عام 1972 نظام الثعبان النقدي حيث التزمت دول الجماعة بهامش تقلب أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار في حدود ± 2.25%، واستحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض في حدود ± 1.25%، وقد أطلق على هذا النظام بنظام الثعبان داخل النفق ذلك أن حركة تقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار ومقابل بعضها البعض تشبه حركة الثعبان داخل النفق. لكن واجه هذا النظام العديد من المصاعب مما أدى إلى إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي الأوروبي.

---

[1] اتفاقية سيموثونيان تضمنت السماح لأسعار الصرف بأن تتقلب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا بعد أن كانت في حدود 1% حسب اتفاقية بريتون وودز.

[2] مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 70، 75.

الشكل رقم 2 : الثعبان النقدي

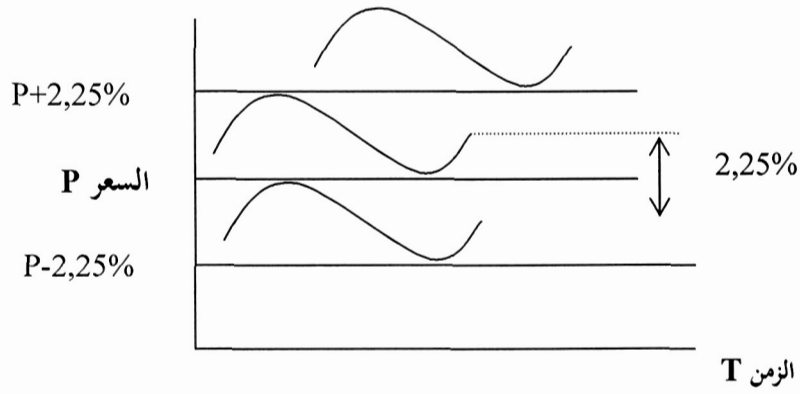

المصدر: قحايرية آمال ، مرجع سابق، ص 174.

✓ **النظام النقدي الأوروبي:** دخل موضع التنفيذ في مارس 1979، وحسب هذا النظام يكون لكل عملة من عملات الدول الأعضاء سعران أحدهما مركزي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح لأسعار العملات بالتقلب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من هذا السعر ماعدا الليرة الايطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% حتى يناير 1990 والثاني محوري يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في النظام ويقوم هذا النظام على ثلاثة دعائم رئيسية هي : وحدة النقد الأوروبية و آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية و آليات الائتمان.

✓ **الوحدة النقدية الأوروبية:** تم الإعلان عن إنشاء العملة الأوروبية الموحدة اثر عقد اتفاقية ماستريخت عام 1992، حددت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية وفق المراحل التالية: [1]

المرحلة الأولى: بدأت من أول جويلية 1990 وانتهت بنهاية عام 1993 ركزت فيها الدول الأعضاء على توسيع مجالات التنسيق والتقارب بين السياسات الاقتصادية والنقدية لتجنب حدوث عجز في الميزانية العامة وتزايد الديون الحكومية لأية دولة من الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة من عام 1994 حتى نهاية عام 1998، اهتمت بتنفيذ دول الاتحاد سياسات وبرامج اقتصادية هدفها تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي خصوصا فيما يتعلق بمعدل التضخم وسعر الفائدة وعجز الموازنة وأسعار الصرف، إضافة إلى اتخاذ إجراءات إنشاء البنك المركزي الأوروبي.

المرحلة الثالثة: بدأت في أول يناير 1999، شهدت هذه المرحلة ميلاد العملة الأوروبية الموحدة

[1] مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23، بغداد، 2009، ص 7،8.

(اليورو)بانضمام الدول التي استوفت معايير التقارب الاقتصادي وإنشاء بنك مركزي أوروبي يضم كل البنوك المركزية الوطنية.

وفي عام 1995 أثناء اجتماع القمة الأوروبية في مدريد تقرر إطلاق اسم اليورو على العملة الجديدة وأن يحل اليورو محل الايكو بداية من عام 1999 على أن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات إلى اليورو على أساس 1 ايكو= 1 يورو.

2.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية

قامت عدة تكتلات اقتصادية في نصف الكرة الغربي شملت محاولات للتكامل بين الدول النامية من أمريكا اللاتينية ، تلتها محاولات لأمريكا الوسطى والكاريبي وأقاليم أخرى من أمريكا الجنوبية كما تم التوصل إلى إنشاء تجمع اقتصادي في شمال أمريكا في شكل منطقة تجارة حرة.

1.2.2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "النافتا"

تختلف هذه التجربة عن تجربة الاتحاد الأوروبي كونها تقف عند إقامة منطقة تجارة حرة دون أن تتعداها، وهي تكتل حديث النشأة يسعى لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع الدول الأقل نموا، يضم دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

1.1.2.2- نشأة النافتا

يطلق على التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية اسم النافتا NAFTA وهي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ظهرت في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش، وبسبب تزايد المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي. تأسست النافتا في أول يناير 1994 كامتداد لاتفاقية أبرمت سنة 1989 بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مفاوضات بين الدول الثلاث حول اتفاق التجارة لأمريكا الشمالية في جوان 1991 ثم إقراره في شهر أوت والتوقيع عليه في ديسمبر 1992 وأجازها الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993[1]، وبمقتضى هذه الاتفاقية تم إزالة كافة الرسوم الجمركية بين هذه الدول نحو تسعة آلاف سلعة خلال15سنة وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص43.

2.1.2.2- أهداف النافتا

✓ **أهداف النافتا:** تهدف النافتا إلى:[1]

- تحرير التجارة ودعم وزيادة فرص الاستثمار بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وزيادة حجم التجارة البينية؛

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء؛

- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية داخل المكسيك ما أدى إلى زيادة العمالة المكسيكية وفتح سوق بعدما كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛

- معالجة مشكلات البطالة في التكتل، عن طريق زيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي زيادة فرص العمل؛

- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا خاصة اليابان؛

- زيادة معاملات دول النافتا مع التجمعات الاقتصادية الأخرى، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادرات تلك التكتلات، وزيادة قدراتها التنافسية؛

- الالتزام بتطبيق قوانين المنافسة والوصول لإجراءات تفصيلية لتسوية النزاعات؛

- العمل على حماية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية.

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص130، 131.

3.1.2.2- آثار النافتا على الدول الأعضاء

حققت اتفاقية النافتا للدول الأعضاء العديد من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

✓ **بالنسبة للمكسيك:** حقق تجمع النافتا العديد من المزايا للمكسيك نذكر منها :

- زادت التدفقات الاستثمارية الأمريكية للمكسيك بعد أن تم إلغاء قوانين الاكتفاء المحلي المكسيكية، والسماح للشركات الأمريكية بالاستثمار في المكسيك وتلقيها نفس المعاملة التي تلقاها الشركات المكسيكية، حيث شهدت تطور ملموس من عام 1991 إلى عام 1993، ثم تضاعفت خلال سنة 1994 إلى 8 بليون دولار هذا ما يزيد من معدلات النمو ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية، ففي دراسة أجراها جيري كلايدهوفباور و جيفري جي سكوت عام 1992 تشير إلى أن النافتا تستطيع خلق 609000 وظيفة عمل في المكسيك؛

- تدعيم النافتا الإصلاحات الاقتصادية خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة كالسيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها، ففي حالة السيارات نصت الاتفاقية على أن تقوم المكسيك بتخفيض الضرائب المفروضة على السيارات الأمريكية إلى أن تصل إلى 0% بعد عشر سنوات وطالبت بسد حاجات الأسواق الأمريكية من السيارات بالسيارات المنتجة محليا في المكسيك وتخفيض القيود على صادرات المكسيك من السيارات، وتم إزالة 20% من العوائق التجارية التي كانت تفرض على تجارة النسيج والملابس الأمريكية المكسيكية وأزيلت لاحقا العوائق التجارية على 60% من التجارة البينية المتبقية بين البلدين خلال فترة زمنية مقدارها 6 سنوات؛

أما بخصوص تجارة المحاصيل الزراعية الأمريكية إلى المكسيك فقد خفضت عليها الضرائب فورا بنسبة 10% إلى 20% إلى 0% هذا بالنسبة للنصف الأول مع التفاهم على تخفيض الضرائب على النصف الثاني خلال فترة زمنية مقدارها 15 عاما.كما أسقط أيضا الاتفاق حول شروط الترخيص المكسيكية لمزاولة نشاطات زراعة القمح والألبان والدواجن وتم أيضا إلغاء كافة القيود التي تعترض حركة رأس المال والخدمات المالية.

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص 131، 133.

علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص438، 441.

أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 76، 77.

– في دراسة أعدتها المفوضية الأمريكية للتجارة الدولية بإعطاء تقديرات بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمكسيك من 0.1% إلى 11.4%؛

– زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية وبالتالي ارتفاع متوسط الأجور الأمريكية؛

– الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

✓ **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:**

– فتح الأبواب أمام الصادرات الأمريكية نحو المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية إلى جانب زيادة استقبال السوق المكسيكية للصادرات الأمريكية من السيارات والملابس والمنتجات الزراعية؛

– ارتفاع رؤوس الأموال الأمريكية، حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات الاستثمارية الأمريكية السنوية حوالي 2.5 مليار دولار سنويا؛

– ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا ففي عام 1994 زاد التبادل التجاري بمعدل سنوي قدر ب 18.1% في حين بلغت قيمته بين البلدين 243.8 مليار دولار عام 2003 أي قدرها حوالي ثلاث أضعاف مقارنة بسنة 1993 (85.2 مليار دولار)؛

– خلق فرص عمل أمريكية إضافية وارتفاع معدلات الأجور للعامل الأمريكي خاصة في القطاعات التصديرية، ففي إحدى الدراسات لميكي كانتور الممثل التجاري لإدارة الرئيس كلينتون في ذلك الوقت تخيل أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكسب 200000 وظيفة في مجال الصناعة بحلول عام 1995.

✓ **بالنسبة لكندا:** حققت كندا هي الأخرى عددا من المكاسب والمزايا من بينها:

– أشارت إحدى الدراسات أن هذا التكتل سيؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 2.8 مليار دولار في كندا؛

– فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وحرية انتقال رؤوس الأموال بين دول النافتا؛

– الاستفادة من اليد العاملة المكسيكية؛

– مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج؛

إلى جانب المكاسب التي تحققها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لأعضائها تتعرض هذه الأخيرة إلى مجموعة من المخاوف من شركائها خارج التجمع حول الآثار المحتملة بتحويل التجارة

والاستثمار باتجاه التكتل من مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج أهمها:

- تخوف دول الكاريبي أن تفقد جانب كبير من التجارة والاستثمار التي كانت تحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية؛

-هناك أيضا توقعات بشأن قطاع الزراعة فقد يزيد طلب الولايات المتحدة الأمريكية على منتجات الحدائق المكسيكية على حساب وارداتها السابقة من البرازيل؛

- المخاوف اللاتينية والآسيوية من انجذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه المكسيك من خلال تقديم نفسها كساحة منخفضة التكلفة قادرة على الوصول إلى أسواق أمريكا الشمالية؛

- طبقا لأحكام اتفاقية Duty Draw Back من المتوقع أن تفضل المكسيك استراد السلع المصنعة من شمال أمريكا على حساب موردين آخرين خارج النافتا؛

- تحرير النقل البري بين دول النافتا وتخفيض نفقات الشحن سيجعل من المنتجات المكسيكية أكثر تنافسية.

وعموما يمكن إعطاء لمحة عامة عن أهم المؤشرات الاقتصادية لدول تجمع النافتا وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 2: بعض المؤشرات الاقتصادية للنافتا

	1995	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)								
الو.م.أ	7404.6	9968.0	12650.4	14054.4	13995.4	14518.1	15092.7	15698.3
المكسيك	13.7	636.7	846.0	1091.9	880.1	1031.1	1155.2	1173.4
كندا	590.5	724.9	1133.7	1502.6	1337.5	1577.0	1736.8	1773.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)								
الو.م.أ	2.5	4.2	3.1	-0.4	-3.1	2.4	1.8	2.2
المكسيك	-6.2	6.6	3.2	1.2	-6.0	5.3	3.9	-3.9
كندا	2.8	5.2	3	0.7	-2.8	3.2	2.5	1.7
الاستثمار الأجنبي المباشر (% الاستثمار العالمي)								
الواردة الو.م.أ	17.1	11.8	1.5	16.8	11.8	14.0	13.7	12.4
الصادرة	25.3	11.4	1.7	15.3	23.2	20.2	23.6	23.6
الواردة المكسيك	2.7	1.2	2.4	1.5	1.3	1.5	1.3	0.9
الصادرة	-0.07	0.02	0.7	0.05	0.7	1.0	0.7	1.8
الواردة كندا	3.1	3.6	3.0	3.9	3.4	2.3	2.9	3.8
الصادرة	2.6	4.7	2.5	3.3	1.8	2.0	2.5	3.3
عدد السكان (مليون نسمة)								
الو.م.أ	66.4	282.2	296.1	304.7	307.3	309.7	311.9	314.1
المكسيك	91.1	97.9	103.9	108.8	110.6	112.3	113.7	114.8
كندا	29.2	30.6	32.2	33.2	33.6	34.07	34.4	34.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات من المصادر التالية:

صندوق النقد الدولي World Economic Outlook Database October 2013 على الموقع: www.imf.org

البنك العالمي على الموقع: www.worldbank.org

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unected.org

فيما يخص الأداء الاقتصادي لتجمع أمريكا الشمالية يظهر الجدول أن دول النافتا تميزت بفاعلية أكبر حيث تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي تطور بشدة خلال السنوات المختلفة وعرف صعودا ليصل إلى 15698.3 مليون دولار عام 2012 في الولايات المتحدة الأمريكية، تليها كندا ب 1773.2 مليون دولار ثم المكسيك بمقدار 1173.4 مليون دولار وهذا نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها أمريكا من مستويات تكنولوجية متطورة وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية كبيرة وكذلك المكسيك بما لها من إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور. أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة منها أثر من الواردة حيث بلغ إجمالي تدفقاتها إلى الخارج حوالي 225.6 مليون دولار عام 2012 توزعت بين دول التكتل بحيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بمقدار 167.62 مليون دولار وبنسبة قدرها 12.4% من الاستثمارات العالمية تلتها كندا بمقدار 45.3 مليون دولار وبنسبة قدرها 3.3% ثم المكسيك في المرتبة الثالثة بمقدار 12.6 مليون دولار وبنسبة قدرها 0.9%، في حين شهد عامي 1995و 2008 أعلى معدلات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حث بلغت نسبتها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك 16.8%و 3.3% و 1.5% على التوالي، ومنذ ذلك التاريخ نلاحظ أن التدفقات الاستثمارية تشهد تراجعا مستمرا فلم تتجاوز نسبتها 12.4% من الاستثمارات العالمية عام 2012.

بلغ عدد سكان تجمع أمريكا الشمالية 476.9 مليون نسمة عام 2012، تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر المناطق سكانا إذ يقطنها 314.1 مليون نسمة تليها المكسيك بنحو 114.8 مليون نسمة في حين تعد كندا أقل دول النافتا من حيث عدد السكان إذ يقطنها 34.8 مليون نسمة.

2.2.2- أهم التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية

1.2.2.2- منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية (اللافتا)

أنشئت منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الجنوبية بمقتضى اتفاقية منتفيديو عام 1960، تكونت من الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، والمكسيك، وباراجواي، وبيرو، وأوروجواي، وفنزويلا، بدأ سريانها في أول يناير 1962.

كانت تهدف إلى إلغاء القيود على المنتجات المحلية بين أعضائها لكن هذا الهدف لم يتحقق، حيث شهد عام 1967 بداية شلل الرابطة واستبدلت اللافتا برابطة تكامل أمريكا اللاتينية (اللايا) [1].

2.2.2.2- مجموعة الأندين

تجمع كل من بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو وفنزويلا، تأسست عام 1969 بهدف تنمية اقتصادياتها والحد من التفاوت القائم بين دول المجموعة ذلك بإزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وإنشاء اتحاد جمركي وتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ إحياء العملية التكاملية لمجموعة الأندين عام 1989 وإقرار إنشاء منطقة تجارة حرة في أول يناير 1992 حددت من خلالها التعريفة المشتركة بأربع مستويات (من 5% إلى 20%) وطبقت فنزويلا وكولومبيا والإكوادور تعريفة خارجية مشتركة في أول فبراير 1995 بينما احتفظت بوليفيا بجداول تعريفاتها في حين تطبق البيرو تعريفاتها المشتركة بصفة تدريجية[2].

3.2.2.2- السوق الكاريبي " الكاريكوم"

تأسست الجماعة الكاريبية عام 1968 كاتفاقية للتجارة الحرة وبعد التوقيع على معاهدة تشاغواراماس، تحولت إلى سوق مشتركة الدول الأربعة: باربادوس وجويانا وجامايكا وتوباغو، دخلت حيز التنفيذ في أول أوت 1973، تضم الآن 15 دولة.

4.2.2.2- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR

تضم في عضويتها الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأوروغواي وانضمت إليها الشيلي وبوليفيا عام 1996 والبيرو عام 2003 وإكوادور وكولومبيا عام 2004، تم تشكيلها وفقا لمعاهدة أسونسيون في 26 مارس 1991، تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة للبلدان الأعضاء وتنسيق السياسات الاقتصادية، وقد تحققت الشروط الأساسية لإنشاء السوق المشتركة لحلول عام 1995.

وطبقا لأحكام الاتفاقية التزمت البلدان الأعضاء بتخفيض التعريفات الجمركية بينها إلى نسبة 14% بحلول عام 2006 في مجال المعلومات، و 16% بالنسبة للسلع الرأسمالية قبل عام 2001. أما فيما يتعلق بالسوق الداخلية كان من المتوقع أن حوالي 9000 منتوج يتنقل بحرية داخل المنطقة بينما

---

[1] فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، ص 181.

[2] أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 82.

تعدل الرسوم الجمركية لباقي المنتجات بصورة تدريجية حتى عام 2006. كما حققت التجارة البينية ارتفاعا كبيرا بمجرد تطبيق برنامج تحرير التجارة حيث ازدادت قيمة التبادل التجاري من 13 مليار دولار عام 1991 إلى 30 مليار دولار عام 2007[1].

4.2.2.2- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM

شكلت هذه السوق بين خمس دول أمريكا الوسطى هي كوستاريكا والسلفادور، وجواتيمالا، وهوندوراس، ونيكاراجوا عام 1960 بموجب معاهدة تم توقيعها في مدينة ماناجوا، أقرت التحرير الفوري للتجارة في 95% من السلع واعتماد تعريفة خارجية موحدة مع العالم الخارجي، دخلت حيز التنفيذ عام 1961 بالنسبة لأربع دول ثم انضمت إليها كوستاريكا في عام 1962، وقد حققت هذه التجربة تقدما ملحوظا في أمريكا اللاتينية خلال فترة الستينات إلا أن هذا النجاح لم يستمر طويلا حيث تأثرت المنطقة ببعض الخلافات خلال هذه الفترة.

وفي جوان 1999 حين دعت أمريكا الوسطى لإحياء السوق، واستردت هندوراس عضويتها عام 1992 وشكلت مع السلفادور وجواتيمالا تكتلا عرف باسم المثلث الشمالي أنشئت من خلاله منطقة تجارة حرة عام في 1993 انضمت إليها نيكاراجوا فيما بعد كما وقعت الدول الأربعة بروتوكول جواتيمالا لتحديث معاهدة ماناجوا وبهدف إقامة اتحاد اقتصادي.[2]

3.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في آسيا

1.3.2- رابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان" ASEAN[3]

لقد استطاع العقل الآسيوي أن يستلهم الدروس والمناهج من تجارب التكتلات العالمية ويوظفها في تجربة آسيوية فريدة من نوعها هي رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وخاصة في القارة الآسيوية.

1.1.3.2- نشأة الرابطة

في عام 1967 تم إنشاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" بين خمس دول هي: ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وبروناي التي انضمت إلى الاتحاد عام 1984، اهتمت بالتنسيق

---

[1] André Dumas (2003), L'économie mondial commerce. Monnaie. Finance, 2éme édition, De bœck, Bruscelles, P268.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 501.

[3] Association of Southeast Asian Nations.

السياسي وتطوير التبادل التجاري بين أعضائها ومحاولة تحسين الروابط الاقتصادية مع أعداء المنطقة خاصة الأضرار التي لحقت الرابطة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول[1] بدليل انضمام الفيتنام إلى الآسيان في 28 جويلية 1995.

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بينها دخلت حيز التنفيذ عام 1993، انضمت إليها الفيتنام سنة 1995 ثم لاوس وميانمار عام 1997 وأخيرا كمبوديا عام 1999، تهدف إلى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمقدار 5% خلال 15 سنة، وفق الأسلوب التالي:[2]

- ✓ بالنسبة للنوع الأول من السلع: ينبغي تخفيض التعريفة الجمركية إلى مقدار 20 % خلال فترة ما بين 5 إلى 8 سنوات من تاريخ بدأ سريان الاتفاقية (جانفي 1993).
- ✓ أما النوع الثاني من السلع فيكون تخفيض الحدود فيه أقل من سابقه ويشمل السلع التي تفرض عليها رسوم جمركية أقل أو تساوي 20 %، حيث تم الاتفاق على تخفيض معدل التعريفة ما بين 0 % و 5 % خلال فترة 7 سنوات. وفي عام 1997 تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للنوع الأول من السلع إلى نسبة تتراوح بين 0 % و 5 % تطبق في 2003.

2.1.3.2- أهداف رابطة الآسيان

✓ **أهداف الآسيان:** حددها إعلان بانكوك[3] عام 1976 على النحو التالي:[4]

- تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ وحل الخلافات في المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة؛
- رفع مستوى المعيشي للسكان وتشجيع التعاون النشط والمتبادل في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية ذات الأهداف المماثلة؛
- تشجيع وتعزيز الدراسات حول تجمع جنوب شرق آسيا؛

---

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص 135، 136.

[2] Ngowattana Somsak (2005), Defis de l'intégration économique de l'Asean, thèse de doctorat, université de Paris dauphines, p 27.

[3] وهو الإعلان التأسيسي المتضمن للأهداف والوسائل الرئيسية للرابطة وأصبح بمثابة العقد الأساسي بين الدول الأعضاء.

[4] د. خالفي علي، د. رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص 84.

– تنسيق سياساتها التجارية وعلاقاتها الاقتصادية بتعزيز التعاون فيما بينها من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى من خلال توسيع تجارتها البينية والخارجية وتحسين طرق النقل والاتصالات.

3.1.3.2- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الآسيان

سنحاول من خلال هذا الجدول توضيح واقع اقتصاديات بلدان رابطة الآسيان بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية.

الجدول رقم3: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان لعام 2012.

المؤشر / البلد	عدد السكان بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات من السلع والخدمات بالمليون دولار	الواردات من السلع والخدمات بالمليون دولار
بروناي	0.4	16.9	1.2	12.6	2.8
كمبوديا	15.2	14.1	6.0	6.0	7.9
اللاووس	6.6	9.1	7.9	1.8	2.4
ماليزيا	29.4	304.7	5.6	227.9	187.2
مينمار	63.6	55.2	5.0	7.8	8.0
الفليبين	95.8	250.1	6.6	46.3	61.6
سنغافورة	5.3	276.5	1.3	44.2	375.6
تايلاند	67.8	395.9	6.4	226.1	217.7
الفيتنام	88.7	155.5	5.0	114.5	103.7
أندونيسيا	244.4	878.5	6.2	188.0	180.0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات من:

صندوق النقد الدولي : World Economic Outlook Database October 2013

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD stat على الموقع: unected.org

✓ **عدد السكان**

بلغ عدد سكان الآسيان عام 2012 حوالي 617.2 مليون نسمة، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ حيث قدر عدد سكان اندونيسيا ب 244.4 مليون نسمة (39.5 % من سكان الآسيان) تلتها أربعة دول متوسطة الحجم هي الفلبين (95.8 مليون نسمة) ثم الفيتنام (88.7 مليون نسمة) ثم تايلاند (67.8 مليون نسمة) و مينمار (63.6 مليون نسمة) وأدناها الدول الخمس المتبقية (ماليزيا، كمبوديا، لاوس، سنغافورة، بروناي).

✓ **الناتج المحلي الإجمالي**

قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان مجتمعة حوالي 2356 مليار دولار عام 2012 يرتفع بالدول الكبرى (أندونيسيا) حيث وصل إلى 878.5 مليار دولار وفيما يلي في المرتبة المتوسطة الاقتصاديات الثلاث ماليزيا وسنغافورة والفيليبين في حين لا يتجاوز 250.8 مليار دولار في باقي دول الرابطة (بروناي، كمبوديا، لاوس، مينمار، فيتنام) ولا تزال اللاوس من الدول الأقل نموا في الآسيان.

✓ **التجارة الخارجية**

تساهم التجارة الخارجية لدول رابطة جنوب شرق آسيا في التجارة الخارجية الإجمالية للاتحاد بنسب متباينة حيث بلغ حجم الصادرات السنوية لدول الآسيان 905.2 مليون دولار تستحود ماليزيا وتايلاندا على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة بينما بلغ حجم الواردات من السلع والخدمات 1146.9 مليون دولار وكانت أكبر النسب مسجلة في كل من سنغافورة دولار وتايلاند.

وقد حقق الميزان التجاري للرابطة عجزا بلغ 241.7 مليون دولار بفضل زيادة حجم واردات الرابطة مقارنة بصادراتها خلال الفترة موضع الدراسة.

✓ **التجارة البينية**

حققت التجارة البينية قفزة في بداية الألفينيات حيث زادت حصة الصادرات البينية بنسبة 24.7 % عام 2003 و 25.2 % عام 2005 في حين تراجعت بعض الشيء بين عامي 2005 و 2008 بنسبة تتراوح ما بين 24 % و 25 % وقد ساهم في تطوير حجم التجارة البينية أكثر خلال هذه الفترة دخول منطقة التجارة الحرة للآسيان حيز التنفيذ عام 1993. وفي عام 2008 بلغت أعلى قيمة بينما مالت التجارة البينية للرابطة للاستقرار خلال السنوات الأربعة الماضية وكانت حصة الصادرات البينية أكبر من حصة الواردات البينية يرجع هذا الارتفاع في النسب إلى إتباع سياسة التوسع في التصدير.

وبالرغم من ارتفاع المبادلات التجارية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان " إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بتجارتها مع باقي دول العالم. والشكل الموالي يبين التطور الحاصل بصادرات وواردات الآسيان خلال الفترة 2002- 2012.

الشكل رقم 3: تطور حجم التجارة البينية لدول الآسيان خلال الفترة 2002– 2012.

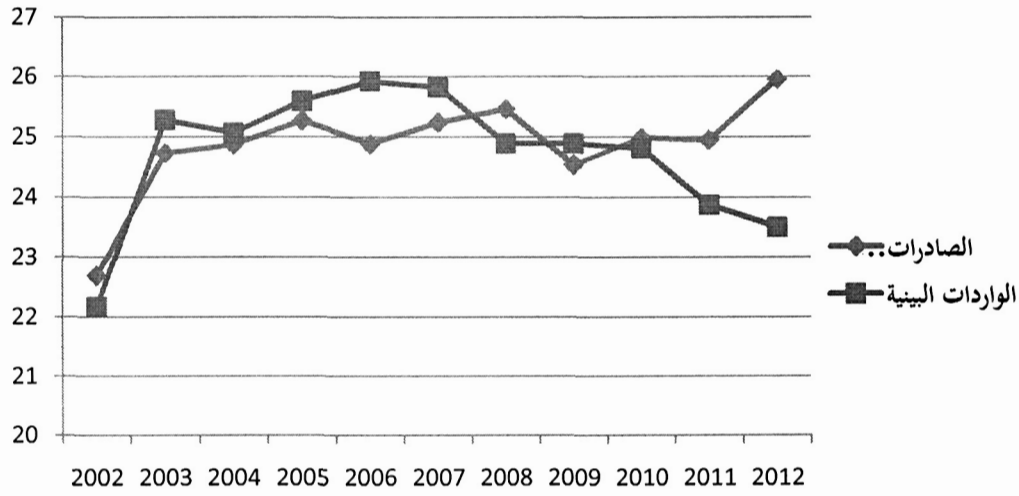

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2.3.2- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي "الأبيك" APEC[1]

يعتبر الأبيك من بين التجمعات الاقتصادية القارية التي اتخذت بعدا إقليميا بعد الحرب العالمية الثانية مثل الاتحاد الأوروبي و تكتل النافتا و رابطة الآسيان ، يضم مجموعة من الدول بعضها يقع في قارة آسيا والبعض الآخر يقع في قارة أمريكا وأستراليا .

1.2.3.2- نشأة الأبيك ومراحل تطوره

أنشئ منتدى الأبيك عام 1989، ضم في البداية 18 دولة ثم ارتفع العدد ليصبح حاليا 21[2] دولة تتوزع على ثلاث قارات كما يجمع الأبيك في عضويته تكتلين اقتصاديين كبيرين هما منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النافتا"ورابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان".

يضم هذا التجمع حوالي 60% من سكان العالم بتعداد 2.7 مليار نسمة حسب إحصائيات عام 2012، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول 1.5 مليون دولار كما تستحوذ اقتصاديات دول تجمع الأبيك القائمة على التجارة على أكبر تجمع للادخار وتكنولوجيا أكثر تقدما.

الجدول التالي يوضح صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية حيث نسجل ما يلي:

- بلغ عدد سكان منتدى الأبيك عام 2012، 2.8 مليون نسمة.

[1] APEC : Asia Pacific Economic Cooperation.

[2] هذه الدول هي: أمريكا، كندا، المكسيك، أستراليا، نيوزيلاندا، الصين، اليابان، هونغ كونغ، بروناي، ، النسيلي، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، بابوانيوفينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبية الصينية، تايلاندا، ، فيتنام.

- تشير الإحصائيات لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسن في الأداء الاقتصادي لمنتدى الأبيك فقد تطور من 35.3 مليون دولار عام 2010 إلى 41 مليون دولار عام 2012 أي بمعدل سنوي بلغ 4.4% عام 2010 و 3.2% عام 2012.

- أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فالصادرة أكثر من الواردة هذا لكثرة الاستثمارات الأجنبية للاتحاد في الدول الأجنبية، حيث بلغ حجم تدفقاتها في الخارج 64.2% من نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام 2012 مقارنة بحوالي 50.1% في عام 2010.

الجدول رقم 4: بعض المؤشرات الاقتصادية لمنتدى الأبيك.

المؤشرات	2010	2011	2012
حجم السكان(مليار نسمة)	2.7	2.7	2.8
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	35.3	38.9	41.0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.4	2.8	3.2
الاستثمار الأجنبي المباشر(% الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي)			
الواردة	46.5	47.0	51.6
الصادرة	50.1	56.1	64.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unctad.org.fr

2.2.3.2- أهداف الأبيك : يهدف الأبيك إلى ما يلي:[1]

- تحقيق النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي؛

- تعظيم مكاسب الأبيك والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا؛

- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى؛

- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى؛

[1] د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 249، 250.

و أكد الإعلان على تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة الأبيك من أجل تعظيم منافع التعاون الإقليمي، ومرت السنوات الأولى للأبيك في مجرد تبادل الآراء ومبادرات بعدد من المشروعات ولكن مع مضي الوقت تحولت إلى منتدى يستهدف بناء جماعة آسيوية باسيفيكية وتوثيق التعاون بينها.

3.2.3.2- تقييم الأبيك: (الايجابيات والسلبيات)

الأبيك من أكبر التجمعات الإقليمية ديناميكية ومرونة نجح في وضع أهداف محددة وبتوقيتات زمنية متفق عليها لتحرير التجارة كما أنه يمثل ترجمة لمفهوم الإقليمية المفتوحة لعدم حصر المزايا التي يمنحها لأعضائه فقط، بل يشمل أيضا غير الأعضاء.

يتميز هذا التجمع بميزة نسبية عن منظمة التجارة العالمية فالضغوط التي يفرضها الأبيك أقل مقارنة بمنظمة التجارة العالمية التي تخلق مناخا تفاوضيا وتتسم اتفاقياتها بصفة الإلزام، كما تشجع الأبيك على الإفصاح عن الالتزامات والنوايا لتحقيق منفعة مشتركة للأعضاء تقوم على مبدأ الشفافية[1].

وضع الأبيك جدولا زمنيا لتحرير التجارة في عام 2010 بالنسبة للدول المتقدمة من أعضائه وعام 2020 للدول النامية وفقا لإجراءات وترتيبات تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية ومقررات وخطط التجمع.

تهتم الأبيك بدور قطاع الأعمال الخاص في خلق الشراء وليس الحكومة وبالتالي ضرورة استمرار مشاركة القطاع الخاص في خلق حالة التجانس والانسجام بين صانعي السياسة وقطاع رجال الأعمال.

بالرغم من المزايا التي يمنحها الأبيك إلا أنه يتوقع أن يواجه بعض الخلافات بين عامي2010 و2020 بسبب التوتر بين الدول المتقدمة والنامية داخل المنتدى مثل عدم قدرة الدول النامية على المنافسة خاصة في الاتصالات والخدمات المالية.[2]

4.2- نماذج التكتلات الاقتصادية في إفريقيا والمنطقة العربية

1.4.2- أهم التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

بعد تحقيق أحلام الشعوب الإفريقية بالتحرر من الاستعمار شعرت بأهمية التكامل الاقتصادي حتى لا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان، حيث نجد عددا من التجمعات على مستوى القارة يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

---

[1] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص92.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص489.

1.1.4.2- جماعة شرق إفريقيا EAC[1]

تم التوقيع على اتفاق إنشاء جماعة شرق إفريقيا عام 1967، ضمت كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا، هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي يطبق تعريفة جمركية ورسوم إنتاج موحدة غير أنها انهارت عام 1977.

2.1.4.2- منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا PTA[2]

أنشئت هذه المنطقة عقب انهيار جماعة شرق إفريقيا وبعد توقيع إعلان لوساكا لإنشاء منطقة تجارة تفضيلية في شرق وجنوب إفريقيا، دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982[3]، وقد قامت هذه المنطقة بغرض تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة شعوب المنطقة، وإقامة سوق مشتركة بحلول عام 2000 ، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وقد ظلت هذه المنطقة قائمة لمدة 10 سنوات إلى أن حلت محلها السوق الإفريقية المشتركة (الكوميسا) في 8 ديسمبر 1994.

3.1.4.2- السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا

✓ **الكوميسا المفهوم والنشأة:**

الكوميسا COMESSA[4]هي التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا، تضم في عضويتها 19 دولة[5] افريقية تقع في جنوب شرق القارة السمراء.

في نهاية السبعينات في لوساكا اثر اجتماع لوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق وجنوب إفريقيا تم من خلاله التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا كخطوة أولى لقيام السوق الإفريقية المشتركة. وفي 21 ديسمبر 1981 تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا، دخلت موضع التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، وقد استهدفت ما يلي:[6]

- تحرير التجارة بين دول المنطقة من خلال تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 واتحاد جمركي عام 2004 ووحدة نقدية عام 2025؛

---

[1] EAC : East African Community.

[2] PTA : Preferential Trade Area.

[3] د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص123.

[4] COMESSA : The Common Market of East and Southern African.

[5] هذه الدول هي: إثيوبيا، اريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلاند، السودان، سيشل، الكونغو الديمقراطية، مصر، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس.

[6] د.عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص17.

ونتيجة للنجاح الذي حققته منطقة التجارة التفضيلية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون لتتحول إلى سوق مشتركة عام 1993 دخلت حيز التنفيذ في 8 فبراير 1994.

✓ **أهداف الكوميسا:** تهدف اتفاقية الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تحقيق النمو والتنمية المطردة للدول الأعضاء بتشجيع التنمية المتوازنة والمتسقة لهياكلها الإنتاجية والتجارية؛

- تشجيع التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وإتباع سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة بهدف رفع مستوى معيشة شعوب الإقليم وتوثيق الروابط فيما بينها؛

- التعاون على خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية؛

- تعزيز السلام والأمن بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها؛

- توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

الجدول التالي يوضح حجم بعض الانجازات التي وصلت إليها الكوميسا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الجدول رقم 5: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لتجمع الكوميسا

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان (مليون نسمة)	413.3	423.9	434.9	446.1	457.6	458.6
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	372.4	451.4	449.8	509.3	504.9	581.6
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	106.9	133.2	94.2	120.6	92.3	116.3
إجمالي الواردات (مليون دولار)	104.4	130.3	115.0	132.1	130.3	163.5
التجارة البينية (مليون دولار)	9.5	13.8	13.6	17.7	18.4	19.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع: unctad.org.fr

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص24.

يلاحظ من خلال الجدل ما يلي:

يقدر إجمالي عدد سكان الكوميسا حوالي 413.3 مليون نسمة طبقا لتعداد عام 2007 حيث ارتفع هذا العدد في عام 2010 ليصل إلى حوالي 446.1 مليون نسمة في حين بلغ تعداده عام 2012 حوالي 458.6 مليون نسمة.

ويتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في مجموع دول الكوميسا قد بلغ حوالي 509.3 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بحوالي 451.4 مليون دولار في عام 2008 وحوالي 449.8 مليون دولار عام 2009 وقد وصل إلى 581.6 مليون دولار في عام 2012 حيث شهدت دول الكوميسا تحسنا في معدلات نموها على مر السنوات السابقة رغم الأزمة المالية العالمية ويعود هذا التحسن من ناحية إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي إضافة إلى تراجع التوتر والصراعات السياسية في المنطقة.

أما من حيث تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي فقد بلغ إجمالي الصادرات إلى دول العالم الخارجي 106.9 مليون دولار عام 2007 و 133.2 مليون دولار عام 2008 وانخفضت إلى 94.2 مليون دولار عام 2009 ثم ارتفعت لتصل إلى 116.3 مليون دولار عام 2012 في حين بلغ إجمالي وارداتها 104.4 مليون دولار عام 2007 و 130.3 مليون دولار عام 2008 وانخفضت إلى 115.0 مليون دولار عام 2009 ثم ارتفعت لتصل إلى 163.5 مليون دولار عام 2012.

ترتكز صادرات دول الكوميسا على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية وتصدره في شكل مادة أولية نظرا لعدم قدرتها على تصنيعها بسبب ضعف جهازها الإنتاجي في حين ترتكز وارداتها على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية هو ما ساهم في تدهور معدلات التبادل الدولي لهذه المنطقة.

ومن الملاحظ أيضا ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول الكوميسا ليصل إلى 13.8 مليون دولار عام 2008 مقارنة بحوالي 9.5 مليون دولار عام 2007 وانخفض بنسبة 7 % عام 2009 مقارنة بمستواه في عام 2008 من 13.8 مليون دولار إلى 13.6 مليون دولار.ويرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع التجارة البينية لأهم أعضاء التجمع مثل كينيا ومصر وأوغندا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان حيث سجلت جميع هذه الدول نموا سلبيا إما في صادراتها أو وارداتها أو كليهما معا عام 2009.[1] بينما ارتفع التبادل التجاري ليصل إلى 18.4 مليون دولار عام 2011 مقارنة بحوالي

[1] Etat de l'intégration en Afrique (2011), troisième publication, commission de l'union africain, p66.

17.7 مليون دولار عام 2010 ثم زاد إلى 19.4 مليون دولار عام، 2012 وتمثل الصادرات البترولية والشاي والسكر والشعير والبن من أهم السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

4.1.4.2- جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC[1]

أنشئت هذه الجماعة عام 1992 لتحل محل مؤتمر تنسيق التنمية لإفريقيا الجنوبية الذي أقيم عام 1980، تضم حاليا 14 دولة[2]، تهدف السادك إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وتخفيف حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، ودعم الفئات المتضررة اجتماعيا عن طريق التكامل الإقليمي، ودعم السلام والأمن.[3] ومؤخرا ركزت الجماعة على تحقيق الاستقرار في اقتصادها الكلي ومحاولة تحقيق التقارب بين البلدان الأعضاء، ففي عام 2008 أطلقت الجماعة اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة تشارك فيها 12 دولة فقط حيث بدأت الدول الأعضاء تنفيذ البروتوكول التجاري في عام 2001 تضمن التحرير التدريجي للتبادل التجاري البيني (85% بحلول 2008) أما النسبة المتبقية (15%) فستخفض إلى الصفر عام 2012. ولكن ظل هذا الانجاز محدودا فلازالت السادك تواجه الكثير من التحديات من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة[4].

كما تحدد عام 2010 موعدا تاريخيا لإنشاء الاتحاد الجمركي، واتفق على تكوين سوق مشتركة للسادك بحلول عام 2015، والوصول إلى اتحاد نقدي بحلول عام 2016، وإنشاء بنك مركزي وعملة موحدة بحلول عام 2018، وتفيد الأبحاث في الوقت الحالي أن الجماعة قد تخلت عن هدف تحقيق الاتحاد الجمركي بحلول عام 2010.

5.1.4.2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS[5]

أنشئت الايكواس في ماي 1975 بين ست عشرة دولة[6]، استهدفت تحرير التجارة تدريجيا بين الدول الأعضاء وإقرار تعريفة جمركية مشتركة في التعاملات مع دول العالم وإزالة العوائق أمام حرية انتقال

---

[1] SADC : Southern African Development Community.

[2] هذه الدول هي: أنجولا، والكونغو الديمقراطية، وجنوب إفريقيا، وسيشل، وتنزانيا، وسوازيلاند، وتسوانيا، وليستو، ومالاوي، وموزمبيق وموريشيوس، ، وناميبيا، وزمبابوي، وزامبيا.

[3] د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص 117.

[4] Tsidiso Disenyana (2009), Toward an EAC, COMESSA and SADC free trade area issues and challenges, South Institute of International Affairs, P 09.

[5] ECOWAS : The Economic Community of West African States.

[6] هذه الدول هي : بنين، والرأس الأخضر، وبوركينافاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وبيساو، ولبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وساحل العاج.

الأفراد والخدمات ورأس المال وإقامة اتحاد نقدي[1]، وقد اعتمدت جدولا زمنيا لتحقيق أهدافها وحددت عشر سنوات لتحرير التجارة البينية وفي نهاية خمس سنوات لاحقة توضع تعريفة جمركية موحدة، وقد تحقق تقدم ملموس في تحرير تجارة انتقال الأفراد وإنشاء طرق بين الدول الأعضاء وتعزيز الاتصالات والمحافظة على الأمن والاستقرار إلا أن هذا الانجاز بقي ضعيفا في مجال التجارة البينية ولم تعرف التعريفة المشتركة النور وظلت السياسات المالية والاقتصادية بعيدة بسبب ضعف الاستقرار السياسي من جهة وضعف الاقتصاديات الوطنية والإرادة السياسية لدى بعض الدول وسوء السياسات الاقتصادية للبعض الآخر من جهة أخرى. وفي عام 1993 تم التوقيع على معاهدة معدلة دخلت موضع التنفيذ عام 1995 بعد تصديق تسع دول عليها، تستهدف توسيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة وإقامة سوق مشتركة واتحاد نقدي وعملة موحدة

6.1.4.2- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى UDEAC[2]

وقعت اتفاقية إنشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى في أواخر عام 1964 بين خمس دول[3] ثم انضمت غينيا الاستوائية إليه ليصبح عدد الدول ستة، يهدف الاتحاد إلى إقامة سوق مشتركة وتنسيق مختلف خطط وبرامج التنمية بين الدول الأعضاء. وقد وقعت دول الأودياس معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا عام 1994 لتعزيز التكامل الاقتصادي وذلك بإنشاء اتحاد نقدي في وسط إفريقيا وإنشاء عملة مشتركة داخل الإقليم هي الفرنك الإفريقي.

7.1.4.2- الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا CEMAC[4]

حلت هذه المجموعة محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا، دخلت حيز التنفيذ في جويلية 1994 بهدف إنشاء اتحاد جمركي، وإقامة سوق افريقية مشتركة.

في عام 2008 تم التصديق على معاهدة معدلة حددت المهمة الرئيسية للجماعة في تعزيز السلم والاستقرار والإسراع بتنمية الدول وذلك بتشكيل اتحاد اقتصادي ونقدي للتحول من حالة التعاون إلى إحدى حالات التكامل الاقتصادي والنقدي[5].

---

[1] د.علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص62.

[2] UDEAC : The Central African Economic And Customs Union

[3] هذه الدول هي : إفريقيا الوسطى، والكونغو، والغابون، وتشاد، والكاميرون.

[4] CEMAC : The Economic and Monetary Community of Central Africa.

[5] Angelar Meyer (2011), Central African Economic and Monetary Union, Centre for studies on federalism, First international democracy Report, p 6, 7.

8.1.4.2- الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (WAEC)[1]

تتكون من ساحل العاج ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وڤولتا العليا، عقدت معاهدة إنشاء هذه الجماعة عام 1973 ودخلت حيز التنفيذ عام 1974، استهدفت تحرير التجارة وتحقيق حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الإطراف، والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلدان الأعضاء بتشجيع التعاون على المستوى الإقليمي خاصة في المجالات الزراعية والصناعية وتربية الحيوانات.[2] كما تقرر عام 1975 إلغاء القيود الكمية على المنتجات والخدمات وفرض تعريفة خارجية مشتركة خلال اثني عشر عاما لكن لم يحرز التجمع تقدما في إزالة القيود الكمية.

9.1.4.2- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA[3]

تأسس في بداية عام 1994 بموجب توقيع سبعة دول[4] لغرب إفريقيا في دكار على معاهدة إنشاء الاتحاد تنص على تبني عملة موحدة هي الفرنك الإفريقي وتكوين اتحاد يحقق التقارب الاقتصادي والنقدي الإقليمي لإنجاح عملية التكامل، وقد خلف هذا التجمع الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي أنشئ عام 1963.

10.1.4.2- اتحاد المغرب العربي

أنشئ هذا الاتحاد في مدينة مراكش عام 1989 بين خمس دول هي الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا بهدف توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، غير أن الاتحاد عانى العديد من المشاكل حالت دون استمراره، هذا ما سنتعرض إليه لاحقا.

2.4.2- أهم التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية

1.2.4.2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA[5]

✓ **ما قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

بدأت محاولات التكامل الاقتصادي العربي مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945 حيث وقعت الدول العربية عدة اتفاقيات أهمها:

---

[1] WAEC : The West African Economic Community.

[2] د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص 170.

[3] WAEMU : West African Economic and Monetary Union.

[4] هذه الدول هي: بنن، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، والسنغال، والتوغو، وفي ماي 1997 انضمت غينيا بيساو .

[5] Greater Arab Free Trade Area

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت: أقرها المجلس الاقتصادي العربي عام 1953، استهدفت قيام تعاون اقتصادي عربي وثيق عن طريق تسهيل التبادل التجاري بإعفاء كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية وتخفيض نسبة 25% للتعريفة على عدد من السلع الصناعية.

اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية:[1] أقرها مجلس الجامعة العربية في نفس تاريخ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري طبقت هذه الاتفاقية على ست دول، وهدفت إلى تسهيل تحويلات مدفوعات المعاملات الجارية على السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: [2] أقرها المجلس الاقتصادي عام 1957 وتم الموافقة عليها عام 1974، نصت على إقامة وحدة اقتصادية تتضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية انتقال البضائع والمنتجات الوطنية، حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والترانزيت واستخدام وسائل النقل والموانئ والمطارات، وحرية التملك والايصاء والإرث.

السوق العربية المشتركة: أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 قرار إنشاء السوق العربية المشتركة تضمن تنفيذ تخفيضات جمركية تدريجية على المنتجات العربية المتبادلة بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة[3]. وتم بالفعل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية اعتبارا من عام 1971 بين أربعة دول هي الأردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت لاحقا ليبيا، رغم كل المحاولات المبذولة إلا أن هذه التجربة تعثرت في التنفيذ واستمرت في إطار منطقة تجارة حرة.

✓ **تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

في ظل تعثر الاتفاقيات السابقة ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/12/19 قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

---

[1] حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000، ص 280، 281.

[2] د. نزيه المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص47.

[3] مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، بيروت، 2009، ص49.

دخلت حيز التطبيق في أول جانفي 1998، إشتمل البرنامج التنفيذي للاتفاقية على العناصر الرئيسية التالية:[1]

- يتم تحرير جميع السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وفقا لأسلوب التحرير التدريجي والذي يطبق بنسبة سنوية 10% خلال عشر سنوات ابتداء من أول جانفي 1998 إلى غاية 2007 وقد تم رفع الخفض للسنتين الأخيرتين إلى 20 % في كل من سنتي 2004 و 2005 ليتم استكمال المنطقة في عام 2005 بدلا من 2007؛

- يجب أن تتوافر في السلع التي ينطبق عليها البرنامج التنفيذي للاتفاقية، وتعتبر السلعة ذات منشأ عربي إذا كانت نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف أقل عن 40 % من قيمتها النهائية؛

- معاملة السلع العربية والتي ينطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية؛

- لا تتعرض السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج التنفيذي للقيود الجمركية ؛

- الأخذ بعين الاعتبار الأحكام والقواعد الدولية المتعلقة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج؛

- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، إذ أن كلا من السودان واليمن استفادتا من هذه الميزة في 2005 بنسبة 20% سنويا للسودان و 16 % لليمن لتصل إلى إلغاء كل الرسوم في أول يناير 2005؛

- تتولى لجان متخصصة متابعة التنفيذ وحل النزاعات.

تضم الغافتا إلى عضويتها الآن 18 دولة هي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والسودان واليمن والجزائر في حين لم تنضم بعد موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

قامت الدول الأعضاء في الغافتا بتطبيق أسلوب التخفيض التدريجي على السلع العربية المستوردة حيث انتهى العمل بتلك الرسوم عام 2005. وفي عام 2011 استكملت الدول الأعضاء بعض الإجراءات التكاملية مثل مناقشة قائمة السلع المقدمة من الجزائر والمعفاة من الرسوم الجمركية داخل المنطقة كما استمرت السودان واليمن بتطبيق أسلوب التخفيض الجمركي بنسبة 90% من الرسوم

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 145، 147.

الجمركية ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل إلى الصفر عام 2012 بدلا من عام 2010 إضافة إلى إعفاء المنتجات الفلسطينية.

2.2.4.2- مجلس التعاون ا لدول الخليج العربي

✓ **نشأة مجلس التعاون الخليجي GCC[1]**

جاءت فكرة إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1975 عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، العراق وإيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان، إلا أن هذا الاجتماع لم يسفر عنه أي شيء ولم تصادف هذه الفكرة خططها في التنفيذ إلا مؤخرا في مطلع الثمانينات أثناء اجتماع قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981، تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 ماي 1981 الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة:[2]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

✓ **انجازات العمل الخليجي المشترك**

حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ قيامه حتى الآن العديد من الانجازات كالآتي:

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة: أقرها المجلس الأعلى في نوفمبر 1981 لرسم خطة التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، شملت على وجه الخصوص:[3]

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة؛

---

[1] GCC : Golf Cooperation Council

[2] د. خليل خلف الدليمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد العاشر، 2005، ص 152.

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والانجاز، الأمانة العامة، الطبعة الخامسة، الرياض، 2011، ص68. على الموقع: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=495، تاريخ الاطلاع: 2014/01/22.

- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية؛
- ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة؛
- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.

قيام منطقة التجارة الحرة: دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت حوالي عشرين عاما، حيث تم إعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية، إضافة إلى ما يلي:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس، دون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير؛
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها؛
- العمل بنظام التخليص الفوري لإلغاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس؛
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس؛
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة " مواطنو دول مجلس التعاون" .

الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001: تماشيا مع المستجدات والتحديات الدولية، أقر المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي حلت محل اتفاقية 1983 وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق و التعاون إلى مرحلة التكامل من خلال [1]إقامة اتحاد الجمركي، وإقامة سوق خليجية مشتركة، وإقامة الاتحاد النقدي، وتحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس، والتكامل في مجالات البنية الأساسية.

قيام الاتحاد الجمركي: دخل حيز التنفيذ في يناير 2003 وبذلك حل محل منطقة التجارة الحرة، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما، الرياض، 2006، ص 143، 144، على الموقع: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=117، تاريخ الاطلاع: 2014/02/04.

إعطاء فترة انتقالية من 2003 إلى 2009 للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للايرادات الجمركية.

وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس:

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي؛
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة؛
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة؛
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية؛
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وبمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي فقد أظهرت الإحصاءات ارتفاع حجم التبادل التجاري البيني من حوالي 6 مليار دولار عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2003 ومن هنا يلاحظ التأثير المباشر لقرار إنشاء الاتحاد الجمركي، أما بعد قيام الاتحاد الجمركي فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل سنوي يفوق 20% وهو ما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم 4: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات–واردات) مليون دولار

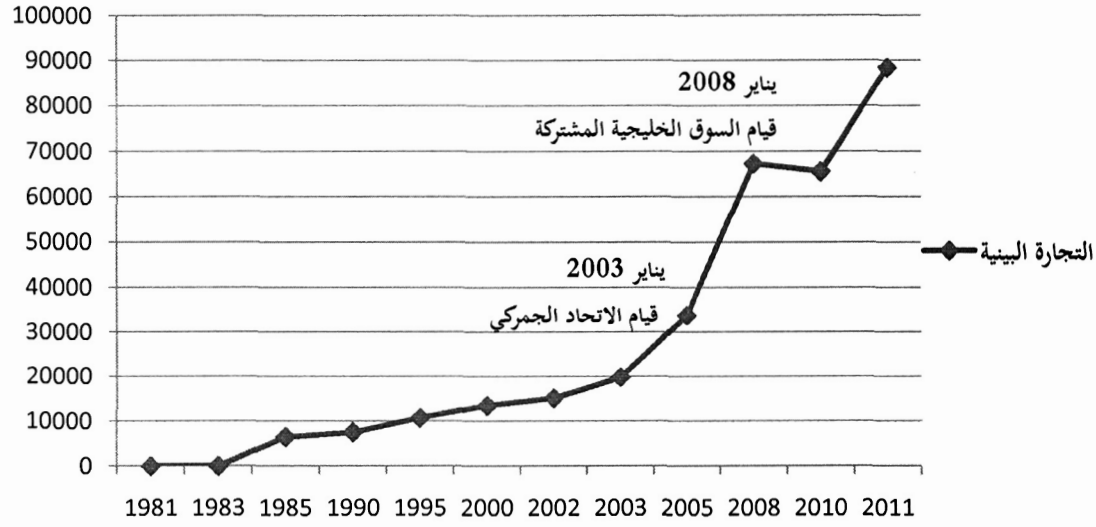

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات من الأمانة العامة لمجلس التعاون على الموقع: www.gcc-sg.org

قيام السوق الخليجية المشتركة: دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في يناير 2008 وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء .وحققت عدة فوائد، فعلى الصعيد الاقتصادي تنمية الاقتصاديات الخليجية وزيادة ترابطها ورفع قدرتها التنافسية وتحسين الوضع التفاوضي مع شركائها التجاريين[1] .أما على الصعيد السياسي، فإن الموقع الجغرافي لدول السوق المشتركة وثرواتها الطبيعية تمثل قوة اقتصادية ومالية كبيرة على مستوى المنطقة العربية، مما يتطلب منها مواقف موحدة من القضايا الأمنية الدولية، بما يحمي مصالحها واستقرار المنطقة بكاملها.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، العمل الاقتصادي العربي: العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا، ورقة مقدمة للمنتدى الاقتصادي العربي في القمة الاقتصادية العربية، ادارة البحوث والدراسات، الرياض، 2009، ص 26، 29، على الموقع: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&F=Search&BID=267، تاريخ الاطلاع: 2014/02/08.

الاتحاد النقدي الخليجي: بدأت فكرة إنشاء العملة الخليجية المشتركة منذ نشأة المجلس عام 1981، وقد حقق مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه العديد من الانجازات هي كما يلي:[1]

سنة 1983: إنشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس.

ما بين 1985 و1987: طرحت لجنة المحافظين حقوق السحب الخاصة كمثبت مشترك لعملات الدول الأعضاء غير أنها لم تحصل على الموافقة.

ديسمبر 2000: تبني الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس.

ديسمبر 2001: موافقة المجلس الأعلى على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والقاضي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس قبل نهاية عام 2002، وأن تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية.

نهاية 2002: ربط أسعار صرف العملات الوطنية للدول الأعضاء بالدولار الأمريكي ما عدا الكويت.

ما بين 2002 و2005: استكملت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين معايير الأداء الاقتصادي لنجاح الاتحاد النقدي.

ديسمبر 2005: الاتفاق على إنشاء مجلس نقدي يتحول فيما بعد إلى بنك مركزي.

ديسمبر 2006: إعلان سلطنة عمان عدم انضمامها إلى مشروع الاتحاد النقدي.

ماي 2007: اجتماع لجنة التعاون المالي ولجنة المحافظين لاستكمال معايير التقارب.

ديسمبر 2007: استكمال متطلبات الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

يناير 2009: التشاور بين الدول الأعضاء حول مقر المجلس النقدي.

ماي 2009: اختيار مقرا دائما للمجلس النقدي.

جوان 2009: وقع وزراء خارجية البحرين وقطر والسعودية والكويت على اتفاقية الاتحاد النقدي.

فبراير 2010: دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ.

مارس 2010: دخل النظام الأساسي للمجلس حيز التنفيذ.

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض، 2010 على الموقع التالي:

http://sites.gccsg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388، تاريخ الاطلاع: 2014/02/08.

خاتمة الفصل

يحتل موضوع التكامل الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية حيث نال هذا المفهوم انتشارا واسعا في الوقت الراهن نظرا لما تولده هذه الظاهرة من مكاسب ومزايا لشعوب المنطقة التكاملية كحل مشكلة ضيق الأسواق وزيادة فرص الإنتاج وتوسيعه وتحسين التبادل التجاري وخلق فرص عمل أكثر للتشغيل وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة وخلق مناخ ملائم للتنمية والقضاء على جملة العوائق والمشاكل التي تعاني منها.

كما أن العملية التكاملية لم تقتصر على الدول المتقدمة فقط بل انتشرت لتشمل الدول النامية وذلك بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية وقارتي أفريقيا وآسيا مثل الاتحاد الأوربي، ورابطة جنوب شرق آسيا، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتجمع دول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا وغيرها كتكتلات تبحث عن مزيد من تكاثف الجهود وتوحيد الإرادات نحو البحث عن سبل تعاون ترتقي بالاقتصاد والسياسة والأمن على مستوى تلك الدول المتوحدة الجهود.

الفصل الثاني

الدراسات التجريبية السابقة

مقدمة الفصل

لقد أصبح موضوع التكامل من سمات المجتمع الدولي في القرن الواحد والعشرين ومن الأهداف الأساسية للتعاون الاقتصادي خاصة في ظل التطورات التكنولوجية وظهور وتطور نماذج تكاملية ناجحة أهمها التجربة الأوروبية التي وصلت إلى مراحل متقدمة جدا وتبني معظم دوله عملة موحدة وأقدمت على الاندماج السياسي ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ولو بدرجة أقل نسبيا وكذلك تجمع جنوب شرق آسيا وكلها محاولات تكاملية يعتبرها الباحثين بمثابة الخلفية الحقيقية وراء الاندماج الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق حظي موضوع التكامل الاقتصادي والنقدي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم وسنقتصر في هذا البحث على بعض الدراسات التطبيقية التي تبحث في إمكانية وجدوى التكامل والتي استخدمت مجموعة نماذج قياسية وبتطبيق طرق مختلفة لتقديرها. وقد جاءت نتائج هذه الدراسات متباينة بعضها تشير إلى إمكانات تحقيق تكامل اقتصادي ونقدي والبعض الآخر تشير إلى عكس ذلك.

وعليه يمثل هذا الفصل عرضا وتحليلا للدراسات التجريبية السابقة المرتبطة بدراستنا وأهم النتائج التي توصلت إليها حيث قمنا بتقسيمها إلى مجموعتين دراسات متعلقة باتحاد المغرب العربي ودراسات أخرى مع مراعاة التسلسل الزمني في ترتيبها.

معظم الدراسات القياسية التي اطلعنا عليها هي دراسات أجنبية منشورة باللغة الإنجليزية تسعى لتحليل وقياس إمكانية وجدوى التكامل الاقتصادي والنقدي بتطبيق طرق قياسية مختلفة، وعليه سيكون هذا الفصل عرض لتلك الدراسات والبحوث وأهم النتائج المتوصل إليها:

1- الدراسات المتعلقة بدول المغرب العربي

1.1- دراسة Darrat and Pennathur (2002) بعنوان:

Are the Arab Maghreb countries really integratable ? Some evidence from the theory of cointegrated systems

للإجابة على هذا التساؤل هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969-1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي(PIB) كمتغير ممثل لاقتصادياتها الكلية والموجودات النقدية (M1) والقواعد النقدية (MB) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية والنقدية في المنطقة، باستخدام طريقة التكامل المشترك .

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الحالية الضعيفة، وإذ يبدو أن مسار التكامل بقي معطلا لأسباب سياسية واجتماعية لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغاربي.

2.1 - دراسة M^ed Hadi Bachir & Al (2007) عن:

The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration

قام الباحثون في هذه الدراسة بتقدير الآثار الناجمة عن تكامل بلدان المغرب العربي في ظل إقامة منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي وسوق مشتركة بتقدير الأرباح والخسائر المحتملة لمختلف خطط التكامل التجاري باستخدام Mirage Model وقاعدة بيانات Mac Map.

تشير نتائج الدراسة أن جملة المكاسب المحتملة من تحرير تجارة السلع في المنطقة تصل إلى ما لا يقل عن 350 مليون دولار، كما أن الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الإنتاج والأجور ينعكس ايجابيا على مستوى رفاهية المستهلكين المغاربة. وتوصل الباحثون إلى أن إقامة سوق مشتركة هو أفضل وأكفأ خيار لبلدان المغرب العربي وتحقق مزايا ومنافع كثيرة في المنطقة تجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكامل الهياكل الاقتصادية يخلق المزيد من فرص التبادل المغاربي وأن تكلفة اللا تكامل مغاربي جد ثقيلة على اقتصاديات المنطقة.

3.1- دراسة Belhadj, ARAM; Bouguezzi, WAJDI and Jedlane,

NABIL (2009) بعنوان:

A Common Monetary Policy For The Maghreb : The Winners And The Losers?

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى أهمية مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب) من خلال التأكد ما إذا كان تبني سياسة نقدية مشتركة (إنشاء اتحاد نقدي مغاربي) سيعود بالفائدة لكل البلدان أو عكس ذلك.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتقدير نموذج قياسي مطور من قبل Zellner (1962) باستخدام طريقة SUR (seemingly unrelated regression) وبالاعتماد على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1990، 2006.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق سياسة نقدية موحدة في المنطقة المغاربية تكون أكثر فائدة للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس وأن نجاح العملية التكاملية المغاربية على المدى الطويل يحتاج بدل مزيد من الجهود من أجل ضمان تنسيق السياسات المالية والنقدية.

4.1 - دراسة Mohamed Ben and Zouheir Bouchaddakh (2009)

بعنوان:

On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of the Macroeconomic Shocks

تبحث هذه الدراسة عن مدى إمكانية إنشاء اتحاد نقدي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) استنادا إلى المعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى وذلك باختبار درجة تماثل الصدمات بغية الإجابة على السؤال التالي: هل الأزمات التي تصيب بلاد المغرب العربي متماثلة أو غير متماثلة؟

بنيت هذه الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR خلال الفترة 1970-2004 بالاعتماد على منهجية Blanchard and Quah 1989، وقد توصل التحليل إلى تباين الصدمات الاقتصادية في هذا النطاق في حين صدمات العرض هي متماثلة نسبيا بين المغرب وتونس كما وجد درجة تشتت مرتفعة نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك تشير معدلات التضخم ضرورة بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالتعاون في مجال العملة الموحدة.

5.1 - دراسة Aram Belhadj& Jude C. Eggoh (2010) بعنوان:

Co-movements Of Business Cycles In The Maghreb: Does Trade Matter?

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التكامل الاقتصادي المغاربي الراهن على ارتباط الدورات الاقتصادية باختبار أثر كثافة التجارة على الدورات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) خلال الفترة 1980- 2005 باستخدام نموذج مبسط أقترح من طرف Frankel and Rose (1998) وفق الصيغة التالية:

$$Corr(i,j)t = \alpha + \beta\ trade(i,j)t + \varepsilon(i,j)t$$

حيث Corr(i,j)t تمثل درجة ارتباط الاقتصادي بين البلدين i و j خلال الفترة t، trade(i,j)t هو مؤشر يقيس كثافة التجارة البينية خلال الفترة t، و ε(i,j)t تمثل عوامل أخرى غير التجارة تؤثر على الارتباط خلال الفترة t. فإذا كان المعامل β موجب نقول أن التجارة تزيد من تزامن الدورات الاقتصادية المشتركة أما إذا كان المعامل سالب يعني زوال تزامن الدورات.

لتقدير هذا النموذج استخدم الباحثان ثلاث طرق: طريقة التقدير المدمج Pooled OLS وطريقة الآثار الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS.

أظهرت نتائج الدراسة أن كثافة التجارة البينية يمكن أن تساعد على تنسيق الدورات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي لكن حجم هذا التنسيق هو أقل من البلدان الصناعية الأمر الذي يدل على وجود علاقة ايجابية بين التجارة البينية المغاربية وتزامن الدورات الاقتصادية مما يعني أن طبيعة هذه العلاقة مهمة جدا لقرار بلدان المغرب العربي بشأن الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي المغاربي، لذا أوصت الدراسة ب:

- ✓ ربط العملة باليورو يكون أكثر فائدة من اعتماد عملة موحدة السبب في ذلك هو أن معظم تجارة المغرب العربي تتم مع الاتحاد الأوروبي وبالتالي تخصيص أفضل للموارد وضمان دورات اقتصادية متزامنة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ نجاح عملية التكامل الاقتصادي والنقدي المغاربي في المدى الطويل يتطلب اتخاذ المزيد من الخطوات:

- تحرير التجارة واعتماد سياسات اقتصادية تكاملية مثل تحرير تجارة الخدمات، وزيادة التبادل التجاري البيني من خلال توفير المناخ الملائم وتنويع التجارة مما يزيد من درجة التنسيق والتعاون داخل المنطقة؛
- الابتعاد عن الصراعات السياسية ومواصلة النظر في الفوائد الاقتصادية لعملية التكامل بين بلدان المغرب العربي.

2- دراسات أخرى

1.2- دراسة (Július Horváth, Richard Grabowski 1997) بعنوان:

Prospects of African Integration in Light of the Theory of Optimum Currency Areas

تدرس هذه الورقة البحثية تجريبيا إمكانات التكامل النقدي بين مجموعة من الدول الإفريقية في ظل نظرية منطقة العملة المثلى لماندیل بهدف الإجابة على التساؤل التالي: هل الأوضاع السائدة حاليا في إفريقيا تسمح بتشكيل منطقة عملة مثلى أو إصدار عملة افريقية موحدة؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان باختبار إذا كانت صدمات العرض والطلب المؤقتة أو الدائمة تؤثر بصورة متماثلة أو غير متماثلة على الدول الإفريقية بتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR (الذي وضعه Blan - chard and Quah 1989 and Bayoumi and Eichengreen 1992) لعينة تتكون من 53 دولة افريقية غطت الفترة من 1960 إلى 1992.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- معظم صدمات العرض هي غير متماثلة في مختلف مناطق إفريقيا وخاصة في الجزء الشرقي لها.
- هناك قدر من التماثل بين صدمات الطلب لمجموعة من بلدان شمال وغرب وجنوب إفريقيا (مصر والجزائر والمغرب وليبيا، وتونس والنيجر وبنين والتوغو وكوت ديفوار وبوركينافاسو والغابون والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال؛ جنوب أفريقيا وزيمبابوي ومدغشقر وموريشيوس) وبالتالي يمكن القول أن نطاق هذا التكامل لا زال محدود جدا.

2.2- دراسة (Hassan Al-Atrash and Tarik Yousef 2000) حول:

Intra- Arab Trade: Is It Too Little?

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم التدفقات التجارية بين الدول العربية لعينة متكونة من 18 دولة خلال الفترة 1995-1997 مستخدمة نموذج الجاذبية الذي يأخذ الشكل التالي:

$$T_{ij}= \alpha_0+ \alpha_1 y_i+ y_j+ \alpha_3 n_i+ \alpha_4 n_j+ \alpha_5 dis_{ij}+ \sum_i^n \beta_i \ Region_{ij}+ language_{i,j} + \delta_1 border_{i,j} + \delta_2 open_i$$

حيث:

T_{ij}: تمثل صادرات الدولة i إلى الدولة j.

y_i: الدخل المحلي الإجمالي للدولة i.

y_j: الدخل المحلي الإجمالي للدولة t.

dis_{ij}: المسافة الجغرافية التي تفصل بين الدولة i والدولة j.

Region: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت الدولة عضو في الاتفاقيات التجارية الإقليمية الآتية: (ASEAN, UE, AMU, GCC) و 0 عدا ذلك.

Language: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت اللغة المشتركة بين الدولتين هي اللغة الانجليزية والفرنسية و0 ما عدا ذلك.

Border: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان تتقاسمان نفس الحدود ويأخذ القيمة 0 في حالة العكس.

Open: مؤشر الانفتاح يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولة منفتحة.

استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى لتقدير هذا النموذج وقد توصلا إلى أن مستويات التبادل التجاري العربي البيني و مستوى التبادل مع العالم الخارجي هي أقل من الفرص المتاحة مثلما أثبته النموذج مما يشير إلى إمكانية التكامل الإقليمي العربي. ومن جانب آخر أشارت نتائج الدراسة أن حجم التجارة البينية المغاربية والخليجية منخفضة نسبيا في حين تظهر دول المشرق مستوى أعلى من التجارة داخل المجموعة.

3.2- دراسة Belkacem Laabas and Imed Limam (2002) بعنوان:

Are GCC Countries Ready for Currency Union?

تختبر هذه الدراسة ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تشكل منطقة نقد مثالية استنادا إلى المعايير التقليدية ، بتطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية واستخدام طريقة التكامل المتزامن على بيانات سنوية للفترة 1960-1999، وتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد تلبية الشروط المسبقة واللازمة لإنشاء اتحاد نقدي لا يزال هيكل اقتصادياتها تهيمن عليه القطاع النفطي، ومحدودية التجارة البينية، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون، لا يبدو أن هناك دليلا على التقارب في أساسيات الاقتصاد الكلي الرئيسية ولا تزامن الصدمات. وبالتالي فالعوامل الرئيسية المواتية لإنشاء عملة مشتركة هي التزام جميع دول المنطقة لترتيبات أسعار الصرف الثابتة والقوية،كما أنه عند إصدار عملة موحدة يمكن من خلالها توسيع التجارة البينية بين دول المجلس إذا اتخذت الخطوات المناسبة نحو مزيد من التخصص والتطور في الصناعات الخاصة بكل منها، وقد يؤدي إلى مزيد من تشابه الصدمات التجارية شريطة تحقيق دول المجلس التقارب في بنيتها الاقتصادية، وتسريع الوفاء بمتطلبات السوق المشتركة لدول المجلس من خلال رفع جميع القيود المفروضة على حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج، وخلق مؤسسات فوق الوطنية وهذا سيكون ممكنا إلا إذا كل دولة على استعداد للتخلي عن بعض اختصاصاتها الوطنية لصالح مصلحة المنطقة ككل.

4.2- دراسة Redjo Husin Tjhiong Sie (2002) حول:

Forging an economic integration

The case of asean

تدرس هذه الورقة البحثية مستوى التكامل الاقتصادي لرابطة دول الآسيان بتطبيق معامل الارتباط (معامل بيرسون Pearson) على بعض المعلمات الاقتصادية مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف الاسمي، أسعار الفائدة على الودائع، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي الإجمالي والتجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومجموع التجارة البينية خلال الفترة 1960-2000 وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوي بين هذه الدول وكذلك نمو التجارة البينية مع زيادة تنقل اليد العملة داخل المنطقة هذا ما يدل على أن دول تجمع الآسيان مؤهلة لإنشاء منطقة عملة مثلى.

5.2- دراسة Ruzita Moh Amin, Zarinah Hamid, Norma Md Saad

(2005) بعنوان:

Economic integration among the members of Leage of Arab State

استهدفت هذه الدراسة بيان مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين خمسة أعضاء جامعة الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن، السودان وسوريا) عن طريق اختبار تجريبي لطبيعة التجارة البينية بين هذه الدول وكذلك مع أهم شركائها التجاريين(ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة والو.م.أ)، حيث بنيت هذه الدراسة على نموذج الجاذبية طبق على بيانات سنوية للفترة 1991-2002 باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS حسب المعادلة التالية:

$$Ln\ X_{ij} = ln\alpha_0 + \alpha_1\ ln\ y_i\ y_j + \alpha_2\ ln\ N_i\ N_j + \alpha_3\ ln\ Distance_{ij} + \alpha_4\ Las_{ij} + \alpha_5\ Border_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

حيث: X_{ij} : تمثل صادرات الدولة i إلى الدولة j.

$y_i\ y_j$: هو دخل الدولة i و الدولة j على الترتيب.

$N_i N_j$: عدد السكان في الدولة i والدولة j على الترتيب.

$Distance_{ij}$: تمثل المسافة بين الدولة i والدولة j.

Las_{ij} : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولة عضوا في جامعة الدول العربية والقيمة 0 عدا ذلك.

$Border_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان تشتركان في الحدود.

توصلت الدراسة إلى أن هذا التجمع لم يكن فعالا في خلق التجارة هذا يدل على فشل التدابير المتخذة للتكامل لذلك أوصى الباحثون بضرورة تخفيض التعريفة الجمركية وتطوير البنى التحتية لتشجيع التجارة البينية العربية.

6.2- دراسة Ali F Darrat and Al Shami(2005) بعنوان:

On the path of integration in the Gulf region

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة من 1970-2001.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) وسياساتها النقدية(تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B). إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

7.2- دراسة Sato k & Zhang .Z Y(2005) بعنوان:

Real out put co-movement in East Asia : Any evidence for a monetary union?

هدفت هذه الورقة إلى البحث في إمكانية تشكيل اتحاد نقدي بين دول آسيا الشرقية من خلال تقييم الناتج الحقيقي لاقتصاديات هذه الدول باستعمال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور واختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار انجل للدورات الاقتصادي المشتركة لتحليل العلاقة في الأجل القصير والطويل باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1978-2004 .

أشارت النتائج إلى وجود اتجاهات للتكامل مشترك في المدى القصير والطويل بين اقتصاديات الآسيان خاصة في الأجل القصير بين كل من سنغافورة، تايلاندا، أندونيسيا، هونج كونغ، كوريا والصين وكذلك بين اليابان وتايوان وبالتالي هناك إمكانية إقامة اتحاد نقدي بين دول آسيا.

8.2- دراسة Aamer Abu- Qarn and SuleimanAbu-Bader (2006)

بعنوان:

On the optimality of a GCC monetary union: Structural VAR, common trends and common cycles evidence

تبحث هذه الدراسة في مدى إمكانية إقامة اتحاد نقدي بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR باختبار الاتجاهات المشتركة والدورات الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أثبتت نتائج الدراسة أن صدمات الطلب العابرة عادة ما تكون متماثلة، في حين أن صدمات العرض الدائمة هي غير متماثلة. وعلاوة على ذلك، لا نجد على المدى الطويل والقصير تزامن الحركات في الإنتاج، على

الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وبالتالي شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها حتى الآن.

9.2- دراسة Mohamed ELAFIF (2007) عن:

Intra-Arab Trade And Their Economic Integration

تدرس هذه الورقة البحثية إمكانية التكامل الاقتصادي لعينة من الدول العربية متكونة من 13 دولة للفترة الممتدة ما بين 1985-2005 بتطبيق نموذج الجاذبية للتجارة البينية حسب الشكل التالي:

$$LnT_{ijt}= \alpha_0+ \alpha_1LnY_{it}+ \alpha_2LnY_{jt}+ \alpha_3LnD_{ij}+ \alpha_4dum_1+ \alpha_5dum_2+ \alpha_6dum_3+ \alpha_7dum_4+ \varepsilon$$

حيث:

T_{ijt} : هي صادرات الدولة i نحو الدولة j؛

α_0 : ثابت؛

Y_i : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i؛

Y_j : هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة j؛

D_{ij} : هي المسافة بين البلدين i و j؛

dum_1 : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البلدان يتقاسمان الحدود والقيمة 0 عدا ذلك؛

dum_2 : متغير وهمي يمثل الاتحاد الإقليمي (اتحاد المغرب العربي أو مجلس التعاون الخليجي) يأخذ القيمة 1 إذا كان البلد عضو في أحد التجمع ويأخذ القيمة 0 عدا ذلك؛

dum_3 : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البلد مصدر للنفط ويأخذ القيمة 0 عدا ذلك؛

dum_4 : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البلد المصدر يتميز بالاستقرار السياسي ويأخذ القيمة 0 عدا ذلك؛

ε : يمثل الخطأ العشوائي.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الدراسة توصل الباحث إلى أن التجارة العربية البينية الحقيقية هي أقل من المتنبأ بها بواسطة النموذج يرجع هذا إلى تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية وخاصة دول

مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يمكن لهذه الدول توسيع التبادل البيني من خلال تنويع الإنتاج الأمر الذي يكشف عن إمكانية التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تعزيز التجارة البينية.

2. 10- دراسة Swapan K. Bhattacharya and Biswa N.

بعنوان: Bhattacharyay (2007)

An empirical analysis on prospects and challenges of BIMSTEC-Japan trade integration

تبحث هذه الدراسة تجريبيا في آفاق وتحديات التكامل التجاري بين اليابان دول BIMSTEC (بنغلاديش وبوتان والهند وميانمار ونيبال وسري لانكا وتايلاندا) وذلك بتحليل أنماط واتجاهات التجارة بين هذه الدول علاوة على هذا تفحص تجريبيا إذا كان التعاون التجاري بين المجموعة يزيد من حجم التجارة البينية.

بنيت الدراسة على نموذج الجاذبية لتحليل التجارة البينية للفترة الممتدة بين 1968-2003 كما يلي:

$$BTI_{c,d,t}= \alpha_0+ \alpha_1 Log(GNP_{c,t}\times GNP_{d,t}) + \alpha_2 Log(PCGNP_{c,t}\times PCGNP_{c,t}) + \alpha_3 D_{c,d}+ \alpha_4 log(1+TR_{c,d})+ \alpha_5 log(1+TR_{d,c})+ \alpha_6 log(REXRT_{c,d,t})+ e_{c,d,t}$$

حيث:

$$e_{c,d,t} = u_c + \upsilon_d + \eta_{c,d,t}$$

علما أن:

$BTI_{c,d,t}$: التجارة البينية من السلعة I بين البلدين c و d؛

$GNP_{c,}$ أو $GNP_{d,t}$: الناتج المحلي الإجمالي للبلدين cو d على الترتيب؛

$PCGNP_{c,t}$ أو PCGNPc,t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدين cو d على الترتيب؛

$D_{c,d}$: المسافة بين البلدين cو d؛

$TR_{d,c}$: معدل التعريفة الذي تفرضه الدولة d على الدولة c؛

$REXRT_{c,d,t}$: سعر الصرف الحقيقي بين البلدين cو d.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حصة هذه الدول من التجارة العالمية صغيرة جدا مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى ولكن لوحظ ارتفاع في التجارة البينية خلال السنوات الأخيرة مما يعني من المحتمل أن ينمو تكتل إقليمي في المنطقة.

وبالتالي إذا كان هناك اتفاق تجارة حرة بين اليابان ودول BIMSTEC فان التجارة البينية ستنمو أسرع بكثير وسوف تظهر من أهم المجموعات الاقتصادية في المنطقة.

2. 11- دراسة عبد الله تركستاني، عبد القادر شاشي و محمد باطويح (2008) بعنوان:

جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

قام الباحثون بإجراء بحثهم على 58 دولة إسلامية لدراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من عدمه باستخدام نموذج الجاذبية كوسيلة لقياس وتقييم التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول خلال الفترة 1980- 2000 كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$\text{Ln } x_{ij} = \ln\alpha_0 + \alpha_1 \ln(y_i\, y_j) + \alpha_2 \ln(GDP_i\, GDP_j) + \alpha_3 \ln N_i + \alpha_4 \ln N_j + \alpha_5 \ln D_{ij} + \alpha_6 Bor_{ij} + \alpha_7 Lg_{ij} + \alpha_8 Col_{ij} + \alpha_9 Rlg_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

حيث:

x_{ij} : قيمة صادرات الدولة i إلى الدولة j؛

y_i: متوسط الدخل الفردي للدولة i؛

y_j: متوسط الدخل الفردي للدولة j؛

GDP_i: الدخل المحلي الإجمالي للدولة i؛

GDP_j: الدخل المحلي الإجمالي للدولة j؛

N_i: عدد سكان الدولة i؛

N_j: عدد سكان الدولة j؛

D_{ij}: المسافة بين الدولتين i و j؛

Bor_{ij}: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتين متجاورتان؛

Lg_{ij}: متغير وهمي يمثل اللغة المشتركة بين الدولتين i و j يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتين تتقاسمان نفس اللغة و 0 عدا ذلك؛

Col_{ij}: متغير وهمي يمثل الاستعمار المشترك؛

Rlg: متغير وهمي يمثل الدين المشترك يأخذ القيمة 1 إذا كان هناك اشتراك في الدين بين الدولتين و 0 ما عدا ذلك.

تم التوصل من خلال هذا النموذج إلى أن هناك روابط كثيرة ومشتركة تربط بين الدول الإسلامية والتي تعد بنية أساسية متينة للتكامل الاقتصادي هذا ما أكدته الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات إلا أن واقع هذه الدول بعيد جدا عن استغلال الإمكانيات لصالحه وقد يرجع ذلك لمجموعة من الأسباب ظهرت من خلال البحث:

- غياب الرؤية الإستراتيجية والبعد الإسلامي؛
- ضعف الإرادة السياسية؛
- ضعف التجارة البينية والقدرات الإنتاجية؛
- تشابه الهياكل الإنتاجية.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها أوصى الباحثون بضرورة العمل بمجموعة من الإجراءات التنفيذية إذا أرادت الدول الإسلامية تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

2. 12- دراسة Ramon A. Castillo Ponce (2008) حول:

Economic Integration in North America

طبقت هذه الدراسة على تجمع النافتا بهدف تقييم درجة التكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتطبيق اختبار الاستقرارية ل Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen cointegration من أجل دراسة العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الثلاث وكذا تطبيق منهجية Vahid and Engle لتقدير العلاقة في الأجل القصير.

قام الباحث بإجراء بحثه خلال فترتين: الفترة الأولى ما بين 1980 و 2006 أما الثانية من 1980 إلى سنة 1993 وهي تمثل فترة ما قبل قيام تجمع النافتا.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي ما قبل توقيع اتفاقية النافتا وكذلك بعد توقيعها حيث لم يحدث تغير كبير في عدد علاقات التكامل المشترك خلال فترتي الدراسة مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاديات الأمريكية والمكسيكية والكندية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وتطوره من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي أو حتى إلى اتحاد نقدي.

2. 13- دراسة Rosmy Jean Louis, Faruk Balli and Mohamed Osman (2008) بعنوان:

Monetary Union Amongst Arab Gulf Cooperation Council (AGCC) Countries: Does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector?

وفي دراسة شملت دول مجلس التعاون الخليجي الستة (السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعمان) قام الباحثون بتحليل وقياس جدوى إقامة اتحاد نقدي خليجي باختبار مدى تماثل صدمات الطلب وصدمات العرض النفطية بين دول المجلس وكذلك إذا كانت هذه الصدمات متناظرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول أوروبا الثلاث فرنسا وألمانيا وايطاليا من أجل اختيار الدولار الأمريكي أو اليورو كمرتكز للعملة الموحدة المتوقعة للكتلة.

وقد وظف الباحثون نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR خلال الفترة 1970- 2006، ومن النتائج التي توصل إليها:

- تماثل صدمات الطلب أما صدمات العرض هي متماثلة ولكن بشكل ضعيف بين دول مجلس التعاون الخليجي مما يوحي بأن قيام اتحاد نقدي خليجي أمر ممكن؛
- ومن ناحية أخرى أشارت نتائج الدراسة إلى عدم تماثل صدمات العرض وصدمات الطلب بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث بينما صدمات الطلب هي متناظرة مع الولايات المتحدة ولكن صدمات العرض غير النفطية ليست كذلك وهو ما يؤكد أن الدولار الأمريكي يمثل العملة الأكثر ملائمة للعملة الجديدة للاتحاد.

2. 14- دراسة Jean-Pierre Allegret and Alain Sand-Zantman

(2009) بعنوان:

Does a Monetary Union protect against foreign shocks? An assessment of Latin American integration using a Bayesian VAR

قام الباحثان بدراسة تجريبية عن دول أمريكا اللاتينية لعينة تتكون من خمس دول (الأرجنتين والبرازيل والشيلي والمكسيك والأوروغواي) باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة ما بين 1991-2007 تحلل الآثار المحتملة من عملية التكامل التجاري بهدف الإجابة على إشكالية تتعلق بجدوى إنشاء اتحاد نقدي بين هذه الدول.

تحقيقا لهذا الهدف درس الباحثان مدى تزامن الدورات التجارية وتماثل الصدمات بين دول المجموعة من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بتحديد إلى أي مدى تؤثر الاضطرابات الدولية على دورات الأعمال التجارية من خلال التجارة أو القنوات المالية والثانية بتحليل أثر اعتماد أنظمة أسعار صرف متباينة على استجابة البلدان لهذه الصدمات.

أشارت نتائج الدراسة إلى انه من غير الممكن تحقيق تكامل إقليمي بين هذه الدول خلال تلك الفترة.

2. 15- دراسة Adom, Sharma& Morshed(2010) بعنوان:

Economic integration in Africa

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن (1988) وأنجل(1993) بين متغيرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، مستوى الأسعار CPI، الأنفاق الحكوميGVEX، تدفقات التجارة TRDFLW والاستهلاك الخاص (PVCS).

أجريت هذه الدراسة على ثمانية دول افريقية وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، الكاميرون، أنغولا وجنوب إفريقيا وتم استخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1976-2005.

بناءا على نتائج الاختبارات اتضح أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدل على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

2. 16- دراسة Giovanni Capanneli, Jong Wha Lee, Peter A Petri (2010) بعنوان:

Economic interdependence in Asia : Developing indicators for regional integration and cooperation

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التكامل الاقتصادي بين اقتصاديات آسيا الشرقية خلال فترات متباينة، ولتحقيق هذا الهدف استعمل الباحثون في دراستهم مجموعة مؤشرات اقتصادية ومالية.

مؤشر للتجارة البينة الذي يقيس مستوى التكامل التجاري بين الدول الأعضاء والمعرف كما يلي:

$$IT\ share_i = (X_{ii} + M_{ii})/(X_{i.} + M_{i.})$$

حيث X_{ii} صادرات المنطقة i نحو المنطقة i؛

M_{ii} واردات المنطقة i من المنطقة i؛

$X_{i.}$ يمثل إجمالي صادرات المنطقة i نحو العالم؛

$M_{i.}$ إجمالي واردات المنطقة i من العالم.

مؤشر التكامل المالي الذي يقيس درجة تكامل القطاعات المالية يتم الحصول عليه عن طريق جمع إجمالي الصادرات والوادرات مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي **Trade/ GDP** إلى جانب استخدام مؤشرات الأسعار ومؤشرات كمية أخرى، كما تم استخدام مقياس آخر يقيس مدى اندماج الأسواق الوطنية على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي يعطى عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن جانب آخر قام الباحثون بتقييم التغيرات الحاصلة في فجوات الدخل بين اقتصاديات المنطقة ومدى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بينها وقياس درجة التقارب السياسية والثقافية بين اقتصاديات آسيا.

أشارت نتائج البحث إلى:

- ارتفاع درجة التكامل الاقتصادي إلى حد كبير ضمن المجموعة العشرة يؤكد ذلك زيادة حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات المالية وغيرها من أشكال التبادل الاقتصادي والاجتماعي؛
- انخفاض مستويات التقارب السياسي والثقافي الآسيوي حيث أن تنوع المصالح السياسية والقيم الثقافية أعاقت أكثر التعاون بين الدول الآسيوية.

وبالرغم من تزايد ترابط هذه المؤشرات مع مرور الوقت إلى حد يقترب من المستويات الأوروبية إلا أن التكامل في آسيا لا يزال ضعيفا يرجع ذلك إلى انخفاض درجة التقارب السياسي والاجتماعي والثقافي وضعف مؤسسات التعاون الإقليمي التي لا تزال متخلفة نسبيا.

2. 17- دراسة Yu-Feng L.Lee, Abdelaziz Gohar (2010) بعنوان:

Trade and intra- regional integration :Is Arab Region A Potential Condidate for Economic Union?

تم تطبيق نموذج الجاذبية للتجارة الدولية خلال الفترة 1998-2007 لدراسة إمكانية إقامة اتحاد اقتصادي بين الدول العربية وذلك بقياس وتحليل أداء التجارة العربية البينية واتجاهاتها، حيث اعتمد الباحثان في دراستهما على طريقة المربعات الصغرى.

توصلت الدراسة إلى تأثر التجارة البينية ايجابيا بحجم الاقتصاد وسلبيا بالمسافة كما أن الدول العربية ذات اللغة المشتركة والدين المشترك تميل إلى تخفيض التبادل التجاري فيما بينها أما المعلمات الأخرى (الحدود المشتركة، الاستعمار المشترك ومتغيرات وهمية أخرى) تؤثر ايجابيا وبنسبة ضعيفة على التجارة العربية البينية .

كما خلصت الدراسة إلى أنه من غير الممكن إنشاء وحدة اقتصادية عربية في الوقت الحالي ويستدعي ذلك المزيد من الجهود نحو السعي وراء تحقيق التكامل الاقتصادي.

2. 18- دراسة Hiroyuki Taguchi (2010) بعنوان:

Feasibility of Currency Unions in Asia
— An Assessment Using Generalized Purchasing Power Parity —

تبحث هذه الورقة البحثية في جدوى تشكيل كتلة اقتصادية إقليمية في آسيا لعينة تتكون من 17 دولة تغطي جنوب آسيا (اليابان والصين وكورياأندونيسيا وتايلاندا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وفيتنام وميانمار وكمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية والهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال) ولفترة ما بعد الأزمة 1999-2009.

وباستخدام منهجية تعادل القوة الشرائية لتحديد وجود اتجاهات مشتركة بين أسعار الصرف الحقيقية لهذه المجموعة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إمكانية عضوية الصين واليابان وكوريا في منطقة العملة المثلى؛
- يمكن لدول الآسيان ودول جنوب آسيا أن تحضر نفسها لتوحيد العملة المحلية؛
- أشارت اختبارات التكامل المشترك إلى وجود اتجاهات مشتركة في المدى الطويل بين تايلاندا والنيبال وبين أندونيسيا وباكستان وبعض الدول الأخرى وكذلك وجود اتجاه مشترك في منطقة جنوب آسيا ودول الآسيان المتقدمة مع العلم أن العلاقات التجارية بين هاتين المجموعتين محدودة؛
- الإسراع في إنشاء اتحاد نقدي بين مجموعة الدول حاليا يبدو أنه سابق لأوانه نظرا لانعدام التشابه بين المتغيرات الكلية لهذه الدول.

2. 19- دراسة M. Benbouziane and A. Benamar (2010) بعنوان:

Could GCC Countries achieve an Optimal Currency Area?

ركزت هذه الدراسة على اختبار مدى إمكانية تحقيق منطقة عملة مثلى لدول مجلس التعاون الخليجي الست أو بصيغة أخرى هل حققت دول المجلس المعايير النظرية لمنطقة العملة المثلى؟

بهدف الإجابة على هذا التساؤل قامت الدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لفحص مدى تماثل الصدمات بين هذه الاقتصاديات وكذا تطبيق نموذج (MTVAR) من أجل اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1980-2007 من خلال مجموعة من المتغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي.

أظهرت نتائج الدراسة أن دول اتحاد مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن منطقة العملة المثلى مما يستدعي إعادة النظر في الكثير من الإجراءات بما فيها رفع مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية وإزالة العقبات التي تعرقل حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنسيق السياسات الوطنية التي تكفل تحقيق الاستقرار الكلي وتطوير الاقتصاد غير النفطي وتعميق التكامل الإقليمي.

كما خلصت الدراسة بتوصية رئيسية هي أن دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تبدأ بنشر إحصاءات عن اقتصادياتها الكلية بطريقة منتظمة تمكن المحللين والاقتصاديين بإجراء بحوثهم بغية تلبية متطلبات صناع القرار بالمنطقة.

2. 20- دراسة (Sato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011 عن:

A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?

اختبرت هذه الدراسة إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في منطقة شرق آسيا حيث استخدم لغرض التحليل عينة بيانات ربع سنوية تغطي الفترة الزمنية 1978- 2006 لإحدى عشر دولة تشمل كوريا وتايوان وهونغ كونغ سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين والصين واليابان والولايات المتحدة.

استخدم الباحثون منهجية التكامل المشترك لجوهانسن لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين النواتج الحقيقة لهذه البلدان وأيضا اختبار انجل جرانجر من أجل الكشف عن الدورات التجارية المشتركة في المدى القصير.

توصلت الدراسة إلى أن بعض الاقتصاديات الآسيوية مثل كوريا، هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين واليابان ينبغي أن تكون من المرشحين لتشكيل اتحاد نقدي لأن النواتج الحقيقية تتحرك معا في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها كما اظهر اختبار انجل أن الدورات التجارية متزامنة في المدى القصير.

وعلاوة على هذا استثنت النتائج الولايات المتحدة الأمريكية والصين من الترشيح للاتحاد النقدي كما أن دول الآسيان لا يمكنها إنشاء اتحاد نقدي إقليمي ما لم تدرج اليابان كبلد عضو.

وأشارت الدراسة في الأخير إلى بعض أوجه القصور في تحليلاتها وأوصت بضرورة إجراء اختبار قوي للتأكد من معنوية النتائج لتشكيل مجموعات اقتصادية أخرى في المنطقة الآسيوية.

2. 21- دراسة Nabil Ben Arfa Cemafi (2012) بعنوان:

Gulf Cooperation Council Monetary Union: Business Cycle Synchronization, Shocks Correlation

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى استعداد دول مجلس التعاون الخليجي (قطر والسعودية والبحرين والكويت) لتشكيل منطقة عملة مثلى من خلال اختبار وجود تزامن في الدورات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء باستخدام أسلوب Hodrick-Presscot ، وبعد توضيح تزامن أو عدم تزامن الدورات الاقتصادية قام الباحث بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR بالاعتماد على منهجية Bayoumi and

Einchengreen (1992)، بغية اكتشاف صدمات العرض والطلب التي تؤثر على هذه البلدان وبالأخص بغية التحقق إذا كانت هذه البلدان تتأثر بصدمات متماثلة أو غير متماثلة.

توصل الباحث من تقدير النموذجين إلى أنه لا يوجد دليل على تزامن الدورات الاقتصادية بين دول المجلس بل هي متباينة وبالرغم من تماثل صدمات الطلب إلا أن صدمات العرض هي أقل تماثلا وهو ما يؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست على استعداد لتشكيل اتحاد نقدي خليجي وإصدار عملة خليجية مشتركة.

2. 22- دراسة Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012)

بعنوان:

GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity

بنيت هذه الدراسة على طريقة تعادل القوة الشرائية كمقياس للتضخم الذي يعتبر أحد أهم معايير منطقة النقد المثالية لاختبار مدى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وعمان) لتشكيل اتحاد نقدي خليجي.

وقد طبق الباحثان اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (IPS test) و (LLC test) وكذا اختبار بادروني للتكامل المشترك لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990- 2007 .

كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس الدرجة (الفرق الأول) وباستخدام اختبار التكامل المشترك اتضح أن كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تربطهم علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل. هذا يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتحاد نقدي وتبني عملة مشتركة بحلول عام 2015 حيث أن الفرق بين معدلات التضخم بين الدول الأعضاء واضح كما أن عملات الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار الأمريكي (ماعدا الكويت) والتي وفرت لهم فوائد كثيرة في مجال استقرار السياسة النقدية والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتبسيط المعاملات التجارية.

إن تنفيذ اتحاد نقدي خليجي يواجه تحديا كبيرا بشأن معيار تقارب معدلات التضخم حيث تشهد دول المجلس ارتفاع في أسعار السلع الأساسية وفرض قيود من جانب العرض واحتمالية انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية التي يمكن أن تجعل معيار التضخم المعيار الأكثر صعوبة لتحقيق عملة خليجية مشتركة. لهذا أوصى الباحثان بضرورة تنويع هيكل اقتصاديات الخليج بدلا من الاعتماد على النفط كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية.

2. 23- دراسة Atef Saad Alshehry and Sarra Ben Slimane (2012)

بعنوان:

On the Optimality of GCC Monetary Union: Asymmetric Shocks Assessments

تدرس هذه الورقة جدوى إنشاء اتحاد نقدي خليجي من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي: هل تستوفي دول مجلس التعاون الخليجي معايير منطقة العملة المثلى؟ وذلك باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1970-2010، حيث يتضمن نموذج هذه الدراسة مجموعة متغيرات تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومستويات الأسعار المحلية.

أشارت نتائج البحث بالرغم من التقدم الذي أحرزه التكامل الخليجي فإنها حتى الآن لا تستوفي شروط إنشاء منطقة العملة المثلى فهيكل اقتصادها لا يزال يهيمن عليه القطاع النفطي والتجارة البينية لا تزال محدودة جدا ومن تم فان دول مجلس التعاون الخليجي ليست جاهزة لتكوين اتحاد نقدي أو إصدار عملة واحدة.

2. 24- دراسة Hem C .Basnet and Sharma (2013) عن:

Economic integration in Latin America

في دراسة أخرى قام بها Sharma & Basnet حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك و فينزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960-2008.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

2. 25- دراسة Kamaludin Ahmed Sheikh, Zarina Yusuf, and Mohamed Aslam(2013) بعنوان:

Feasibility of a Monetary Union in the East African Community: A Structural Vector Autoregression Model

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى إمكانية تشكيل وحدة نقدية أو دراسة إمكانات تحقيق اتحاد نقدي بين أعضاء جماعة شرق إفريقيا التي تشمل بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا بتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR وباستخدام بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1980- 2010. لتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتحديد الصدمات الهيكلية الأساسية التي تواجه هذه الاقتصاديات ثم تقدير مدى تماثل هذه الصدمات.

استخدمت هذه الدراسة أربعة متغيرات لفحص تماثل الصدمات وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى هي الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الأسعار المحلية للتعبير عن صدمة العرض العالمية وصدمة العرض المحلي وصدمة العرض النقدي وصدمات الطلب المحلية.

تم تطبيق ثلاث طرق مختلفة لتقدير النموذج خلال الفترة 1980- 2010 تتمثل في تحليل الارتباط وتحليل التباين ثم دوال الاستجابة.

كشفت نتائج التحليل عن هيمنة صدمات الطلب المحلي وصدمات العرض الأجنبية في حين أن صدمات العرض المحلي وصدمة العرض النقدي هي أقل ارتباطا وغير متماثلة في المنطقة الأمر الذي لا يدعم تبني عملة نقدية موحدة بين أعضاء المجموعة في الوقت الحاضر حيث لا تزال بحاجة إلى تنسيق السياسات من أجل تحقيق المستوى المطلوب من تماثل الصدمات ولكن مع ذلك يعطي بعض الأمل إلى إمكانية تشكيل اتحاد نقدي ناجح مستقبلا.

التعقيب على الدراسات:

يلاحظ بعد استعراض أهم الدراسات التجريبية في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي خلال فترات مختلفة طبقت على اقتصاديات متنوعة، أنها ناقشت جوانب عديدة عن موضوع التكامل واعتمدت في توضيح ذلك على بناء عدة نماذج قياسية باستخدام طرق قياسية مختلفة في تقديرها وتمثل هذه الدراسات عرضا للحالة الاقتصادية لهذه الدول وإجراء تحليلات قياسية للتأكد من إمكانية التكامل من عدمه وتقديم مقترحات لها بأن تسعى نحو إنشاء تكتلات اقتصادية بناء على ما يربطها من مقومات وسمات مشتركة وما تملكه من مؤهلات بشرية واقتصادية وإمكانات وموارد أخرى متاحة لديها. وكانت نتائج الدراسات التجريبية متباينة بعضها يؤكد إمكانية إحداث تكامل اقتصادي ونقدي والبعض الآخر يشير إلى عكس ذلك حيث يتبين من خلالها أهمية دراسة التكامل الاقتصادي والتجارب الاندماجية الرائدة في العالم التي نشأت سواء بين الدول المتقدمة أو النامية لخلق المزيد من فرص التجارة البينية وتفعيل النشاط الاستثماري لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

مع العلم أنه لم تجر إلا دراسات قياسية قليلة ومحدودة جدا حول موضوع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وربما الدراسات القياسية الوحيدة التي اهتمت بتقييم جدوى وإمكانية التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي هي دراسة درات وبناثور (Darrat and Pennathur, 2002) إلى جانب بعض الدراسات.

الجدول رقم 6: الدراسات التجريبية السابقة

الكاتب	عنوان الدراسة	العينة	الفترة	المنهجية	النتائج
Július Horváth, Richard Grabowski (1997)	Prospects of African Integration in Light of the Theory of Optimum Currency Areas	53 دولة	1992-1960	نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	محدودية التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة.
Hassan Al-Atrash and Tarik Yousef (2000)	Intra- Arab Trade: Is It Too Little?	18 دولة	1997-1995	نموذج الجاذبية	هناك إمكانية تكامل اقتصادي بين الدول العربية.
Darrat and Pennathur (2002)	Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems	3 دول	1998-1969	منهجية التكامل المشترك لجوهانسن	إن التكامل بين دول المغرب العربي ممكن اقتصاديا.
Belkacem Laabas and Imed Limam (2002)	Are GCC Countries Ready for Currency Union?	6 دول	1960-1999	منهجية التكامل المشترك	لم تلبي دول مجلس التعاون الخليجي شروط إقامة اتحاد نقدي.
Redjo Husin Tjhiong Sie (2002)	Forging an economic integration The case of asean	10 دول	2000-1960	معامل بيرسون Pearson	يمكن لأعضاء الآسيان إنشاء منطقة عملة مثلى.
Ruzita Moh Amin, Zarinah Hamid, Norma Md Saad (2005)	Economic integration among the members of Leage of Arab State	10 دول	2002 -1991	نموذج الجاذبية	فشل التدابير المتخذة بشأن التكامل بين المجموعة.

إمكانية تشكيل كتلة اقتصادية خليجية.	منهجية التكامل المشترك	1970-2001	6 دول	On the path of integration in the Gulf region	Ali F Darrat and Al Shami (2005)
هناك إمكانية إقامة اتحاد نقدي بين دول آسيا.	منهجية التكامل المشترك	2004-1978	11 دولة	Real out put co-movement in East Asia : Any evidence for a monetary union?	Sato k and Zhang .Z Y(2005)
لم تستوفي دول المجلس شروط إنشاء اتحاد نقدي خليجي.	نموذج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	2003-1962	6 دول	On the optimality of a GCC monetary union: Structural VAR, common trends and common cycles evidence	Aamer Abu- Qarn and SuleimanAbu-Bader (2006)
تكلفة اللا تكامل مغاربي ثقيلة جدا.	نموذج Mirage وقاعدة بيانات Mac Map	2001	87 دولة	The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration	M[ed] Hadi Bachir & Al (2007)
إمكانية التكامل الاقتصادي العربي عن من خلال تعزيز التجارة البينية.	نموذج الجاذبية	2005-1985	13 دولة	Intra-Arab Trade And Their Economic Integration	Mohamed ELAFIF (2007)

Swapan K. Bhattacharya and Biswa N. Bhattacharyay (2007)	An empirical analysis on prospects and challenges of BIMSTEC-Japan trade integration	8 دول	2003-1968	نموذج الجاذبية	إمكانية قيام تكامل إقليمي في المنطقة.
عبد الله تركستاني، عبد القادر شاشي و محمد باطويح (2008)	جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية	58 دولة	2000 -1980	نموذج الجاذبية	إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
Ramon A. Castillo Ponce (2008)	Economic Integration in North America	3 دول	2006-1980	منهجية التكامل المشترك	يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وجني منافعه.
Rosmy Jean Louis, Faruk Balli and Mohamed Osman (2008)	Monetary Union Amongst Arab Gulf Cooperation Council (AGCC) Countries: Does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector?	6 دول	2006 -1970	نموذج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	يمكن إنشاء اتحاد نقدي خليجي.
Belhadj, ARAM; Bouguezzi, WAJDI and Jedlane, NABIL (2009)	A Common Monetary Policy For The Maghreb : The Winners And The Losers?	3 دول	2006 -1990	منهجية SUR (seemingly unrelated regression)	إمكانية نجاح مشروع التكامل المغاربي مستقبلا

Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh (2009)	On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of the Macroeconomic Shocks	5 دول	2004-1970	نموذج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	توصلت الدراسة إلى انه من غير الممكن الوصول إلى تحقيق عملة موحدة.
Jean-Pierre Allegret and Alain Sand-Zantman (2009)	Does a Monetary Union protect against foreign shocks? An assessment of Latin American integration using a Bayesian VAR	5دول	2007-1991	نموذج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	نفت نتائج الدراسة إمكانية التكامل الإقليمي بين هذه الدول.
Adom, Sharma& and Morshed (2010)	Economic integration in Africa	8 دول	2005-1976	منهجية التكامل المشترك	هناك إمكانية تحقيق وحدة اقتصادية افريقية.
Giovanni Capanneli, Jong Wha Lee, Peter A Petri (2010)	Economic interdependence in Asia : Developing indicators for regional integration and cooperation	16دولة	2007-1950	مؤشر التكامل التجاري مؤشر التكامل المالي	ضعف عملية التكامل في آسيا وتراجع مؤسسات التكامل الإقليمي.
Yu-Feng L.Lee, Abdelaziz Gohar (2010)	Trade and intra-regional integration :Is Arab Region A Potential Condidate for Economic Union?	20 دولة	2007-1998	نموذج الجاذبية	توصلت الدراسة إلى أنه من غير الممكن الوصول إلى إنشاء وحدة اقتصادية عربية في الوقت الحالي.

تدعم النتائج التجريبية فكرة إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي مغاربي.	نموذج Frankel and Rose	2005 -1980	5 دول	Co-movements Of Business Cycles In The Maghreb: Does Trade Matter?	Aram Belhadj& Jude C. Eggoh (2010)
إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في آسيا على المدى الطويل.	منهجية generalized purchasing power parity (G-PPP)	2009-1999	17 دولة	Feasibility of Currency Unions in Asia — An Assessment Using Generalized Purchasing Power Parity —	Hiroyuki Taguchi (2010)
لا تزال دول المجلس بعيدة عن إقامة منطقة عملة مثلى.	منهجية VAR MTVAR	2007-1980	6 دول	Could GCC Countries achieve an Optimal Currency Area?	M. Benbouziane and A. Benamar (2010)
يمكن تشكيل اتحاد نقدي بين بعض دول المجموعة.	منهجية التكامل المشترك	2006-1978	11دولة	A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?	Sato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011)
توصلت الدراسة إلى أنه من غير الممكن في الوقت الحالي إنشاء اتحاد نقدي خليجي.	نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	2010 -1970	4 دول	Gulf Cooperation Council Monetary Union: Business Cycle Synchronization, Shocks Correlation	Nabil Ben Arfa Cemafi (2012)
إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتحاد نقدي.	منهجية التكامل المشترك	2007-1990	6 دول	GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity	Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012)

Atef Saad Alshehry and Sarra Ben Slimane (2012)	On the Optimality of GCC Monetary Union: Asymmetric Shocks Assessments	6 دول	2010-1970	نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	إن دول مجلس التعاون الخليجي غير جاهزة لإنشاء اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة.
Hem C .Basnet and Sharma (2013)	Economic integration in Latin America	7 دول	2008-1960	منهجية التكامل المشترك	يمكن لدول أمريكا اللاتينية تشكيل كتلة اقتصادية في المنطقة.
Kamaludin Ahmed Sheikh, Zarina Yusuf, and Mohamed Aslam (2013)	Feasibility of a Monetary Union in the East African Community: A Structural Vector Autoregression Model	5 دول	2010-1980	نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	يمكن لهذه الدول أن تعزز خطوات إنشاء اتحاد نقدي.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى ما سبق.

خاتمة الفصل

استعرضت الدراسات التجريبية السابقة موضوع التكامل بشقيه الاقتصادي والنقدي شملت تكتلات اقتصادية مختلفة عبر أنحاء العالم بهدف استكشاف إمكانات التكامل الاقتصادي والنقدي، وقد أثبتت بعض الدراسات إمكانية تشكيل كتل اقتصادية ونقدية استنادا إلى المصالح الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول كما خلصت الدراسات الأخرى أنه من غير الممكن إنشاء وحدة اقتصادية أو نقدية وتبني عملة مشتركة بل يتطلب ذلك تكثيف المزيد من جهود التعاون المشترك محاولة للحد من السلبيات التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي.

كما يلاحظ من خلال الدراسات السابقة:

- تباين في فترات الدراسة أثرت على النتائج القياسية؛
- أجريت هذه الدراسات على تجمعات اقتصادية مختلفة (اتحاد المغرب العربي، اتحاد مجلس التعاون الخليجي، تجمع أمريكا اللاتينية، آسيا الشرقية...)؛
- بناء نماذج قياسية متباينة من دراسة إلى أخرى؛
- تطبيق طرق قياسية مختلفة في تقدير نماذج الدراسات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

مقدمة الفصل

لم تعش منطقة المغرب العربي منعزلة عما تشهده الساحة الدولية من تزايد التوجه نحو الاندماج الاقتصادي خصوصا وأنها تتقاسم سمات مشتركة وتتمتع بإمكانات طبيعية هائلة، ففي 17 فبراير 1989 أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا بموجب معاهدة وقعت عليها الدول الخمس في مدينة مراكش المغربية بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء وتحرير التجارة البينية بصفة تدريجية وتعزيز الروابط الاقتصادية والمالية بين دول المنطقة في كافة القطاعات.

غير أن هذه المجموعة تواجه مجموعة من التحديات والعراقيل تحول دون قيامها الأمر الذي دفعنا إلى البحث في مدى واقعية التكامل الاقتصادي المغاربي وإمكانية تجسيده داخل منطقة المغرب العربي. سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية تهدف إلى تحديد إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي والبحث في أسباب تعطل هذا المشروع.

1- اتحاد المغرب العربي [1](AMU)

1.1- محاولات التكامل الاقتصادي لبلدان المغرب العربي قبل عام 1989

لقد استخدم المفكرون والمؤرخون العرب مصطلح المغرب للدلالة على مفهوم الغروب وهي كلمة تعكس المنطقة الواقعة في اتجاه شرق الشمس والتي تعني المشرق، كما أسندت عدة تسميات إلى منطقة المغرب العربي منها بلاد البربر والشمال الإفريقي والمغرب الإسلامي والمغرب العربي الكبير والمغرب العربي، ويشمل هذا المفهوم خمس دول هي الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا.

من هذا المنطلق، بدأ التفكير بوحدة المغرب العربي في فترة النضال المشترك حين كانت معظم الدول المغاربية آنذاك ترزخ للسيطرة الاستعمارية الأمر الذي دفع بشعوب المنطقة بالتفكير بضرورة التضامن والتعاون المشترك لمواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة المغاربية[2]، وتجلى ذلك من خلال عدة محاولات أولها تلك التي أرستها منظمة نجم شمال إفريقيا والتي أسسها القائد الوطني الجزائري مصالي الحاج عام 1927 في باريس ضمت كل من الجزائر وتونس والمغرب قصد الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا من الجوانب المادية والمعنوية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1928 بباريس بهدف بعث فكرة المغرب العربي الموحد في صفوف الطلاب المغاربة.[3]

وفي فبراير 1947 بالقاهرة عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي بحضور القادة المغاربة إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية كانت الغاية منه توحيد سبل الكفاح المغاربي كما خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات من بينها إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة الذي تأسس عام 1947، حيث ضم مختلف المناضلين والأحزاب المغاربية وكذلك تكوين لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948 بالقاهرة برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي ضمت الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة تهدف إلى توحيد الكفاح المسلح وتحرير المنطقة من الاستعمار.[4]

---

[1] AMU: the Arab Maghreb Union.

[2] أحمد محفوظ به، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، القاهرة، يومي 29، 30 ماي 2005، ص 257.

[3] الحبيب بن يحي، الجلسة الافتتاحية للندوة المغاربية حول البعد الوحدوي في النضال المغاربي، الدار البيضاء، 26، 27 نوفمبر 2012، ص2، على الموقع التالي: http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions.cfm

يوم الاطلاع: 10 مارس 2014

[4] توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص89.

وتواصل النضال الوحدوي بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وسعيهما إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والذي تجسد في عقد مؤتمر طنجة في 27 و30 أبريل 1958 بمدينة طنجة المغربية ضم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي، أسفر هذا المؤتمر عن نتائج قيمة أهمها إصدار قرار يتضمن التزام الدول المستقلة بمساندة ودعم الثورة الجزائرية والعزم الكامل على التعاون الجماعي في بناء المغرب العربي وتصفية البقايا الاستعمارية فيه وأوصى المؤتمر كذلك بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة.

وبعد أن أحرزت الجزائر على استقلالها في 5 جويلية عام 1962 ظهرت محاولات أخرى للاندماج المغاربي تبلورت في إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 يقع مقره في تونس، يتكون من ممثلين دبلوماسيين عن كل دولة من دول الاتحاد يرأسه رئيس يعينه مجلس وزراء الاقتصاد لمدة سنتين، أسند إليه القيام بالمهام التالية:[1]

- العمل على تحديد ومعرفة وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الأربعة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا؛
- دراسة إمكانية تحضير قائمة بأسماء السلع المعفاة من التعريفة الجمركية أثناء التبادلات التجارية المغاربية؛
- العمل على توثيق العلاقات المغاربية الأوروبية؛
- البحث في إمكانية إقامة قاعدة صناعية مغاربية أساسها تقسيم العمل الدولي وتوزيع الوظائف بين أقطار اتحاد المغرب العربي.

وأنشئ أيضا المركز المغاربي للدراسات الصناعية في نوفمبر 1967 حدد مقره في ليبيا ثم تحول إلى طنجة بعد انسحاب ليبيا من المؤسسات المغاربية، يشرف على إدارته ثلاث نواب عن كل بلد عضو، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق ب:[2]

---

[1] Abdessalem DAMMAK (1992), Les expériences Historiques d'intégration Maghrébine, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion (Tunis), Cité in centre d'études de Recherches et de Publication (CERP), les Relations entre la CEE et le Maghreb: Handicaps et Perspectives d'Avenir, Colloque Organisé avecla Collaboration de la fondation Friedrich EBERT, Tunis, mai, P 458.

[2] محمد الشكوي، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007، ص 4.

- تنمية المبادلات التجارية البينية؛
- التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير؛
- التنسيق بين دول المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي؛
- توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.

وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع الاندماج الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية عام 1975 بين الجزائر والمغرب أثرت على إمكانية التقارب والتعاون الاقتصادي ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا عام 1983.

وفي 10 جوان 1988 اجتمع قادة بلدان المغرب العربي الخمس لأول مرة في قمة زرالدة[1] بالجزائر العاصمة أين تم الاتفاق على تشكيل لجنة سياسية مغاربية تفرعت عنها خمس لجان متخصصة هي كالآتي:[2]

- لجنة المالية: اجتمعت بالرباط يومي 14 و 15 سبتمبر 1988؛
- لجنة الاقتصاد: عقدت اجتماعها في الجزائر ما بين 17 و 18 سبتمبر 1988؛
- لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية: اجتمعت بتونس في 24 سبتمبر 1988؛
- لجنة هياكل ومؤسسات اتحاد المغرب العربي: اجتمعت بالعاصمة الليبية طرابلس يوم 17 سبتمبر 1988؛
- لجنة التربية والثقافة والإعلام المغاربية: اجتمعت في نواكشوط يومي 21 و 22 سبتمبر 1988.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن قمة زرالدة الجزائرية هي اللقاء الأول الذي أعطى الانطلاقة المبدئية لمشروع اتحاد المغرب العربي.

---

[1] على اثر هذا اللقاء أصدر القادة المغاربة البلاغ التالي: « اجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي». « ويكون اول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988».

[2] د. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص 192.

1.1.1- تجارب التعاون المغاربي قبل عام 1989

بغية التوصل إلى توازن استراتيجي مغاربي دخلت بلدان المغرب العربي منذ عام 1983 مرحلة جديدة من مراحل الاتحاد تجسدت في عقد اتفاقيات كوسيلة للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا.

1.1.1.1- معاهدة الإخاء والوفاق

في 9 مارس 1983 وقعت الجزائر وتونس معاهدة الإخاء والوفاق[1] وتركت المجال مفتوحا لانضمام باقي البلدان المغاربية حيث انضمت إليها موريتانيا كعضو ثالث في نفس السنة.

تقضي هذه المعاهدة بالحفاظ على الأمن والسلام لشعوب منطقة المغرب العربي إلى جانب اعتماد قاعدتي الإخاء وحسن الجوار بغية تعزيز علاقات الجوار الايجابي والتعاون الأخوي بين أقطار المغرب العربي. ومن جهة أخرى تضمنت المعاهدة الابتعاد عن كل أشكال التهديد والقوة لفض النزاعات القائمة بينهما وتسويتها بطرق سلمية، بالإضافة إلى تعهد الطرفين المتعاقدين بعدم الانضمام إلى أي حلف سياسي أو عسكري وعدم السماح بتنظيم وممارسة أي نشاط فوق تراب البلدين يكون الغرض منه المساس بالأمن أو بالوحدة الترابية للطرف الآخر.

نظرا لطبيعة ومحتوى معاهدة الإخاء والوفاق فقد توصلت هذه الأخيرة إلى إحداث تعاون اقتصادي وثيق بين الجزائر وتونس مؤداه السماح بتمرير الغاز الطبيعي من الجزائر اتجاه ايطاليا عبر التراب التونسي إلى جانب إنشاء بنك تونسي جزائري لتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة من بينها مشروع بناء مصنع الاسمنت بين الجزائر وتونس ومصنع للمحركات الغازية وكذا التعاون الجزائري الليبي بغرض تطوير التبادل التجاري وإقامة شركة مختلطة للمحروقات[2].

وبالنظر إلى الواقع العملي لهذه المعاهدة ورغم كل الانجازات التي حققتها غير أنها تعتبر محاولات جزئية ومحدودة غير قابلة على تحمل العمل الوحدوي المغاربي.

---

[1] د. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص 146.

[2] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغربي العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 114.

2.1.1.1- معاهدة وجدة

جاءت معاهدة وجدة كرد فعل للتقارب والتعاون الذي أحدثته معاهدة الإخاء والوفاق عام 1983، عقدت في 13 أوت 1984 بين المغرب وليبيا بمدينة وجدة المغربية تم بموجبها تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي.[1] وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتحاد كان فرصة لخروج ليبيا من العزلة التي عانت منها عدة سنوات وكذا المغرب بسبب مشكلة الصحراء الغربية وتزايد عدد الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية.

تقضي المعاهدة المنشئة للاتحاد بحفاظ الطرفين المتعاقدين على سيادتهما الخارجية (المادة 12 من معاهدة وجدة) كما تنص على أن تحترم كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى احتراما مطلقا وتتقيد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية (المادة 12 من معاهدة وجدة)، ومن جانب آخر تشير المادة 11 من المعاهدة إلى أن كل اعتداء تستهدف له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء على الدولة الأخرى.

وفي المقابل جاء الاتحاد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي هي كالتالي:[2]

- في الميدان السياسي: تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين وإقامة تعاون وثيق بينهما؛
- في الميدان الأمني: الحفاظ على استقلال كلا الطرفين المتعاقدين؛
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية؛
- في الميدان الثقافي: تنمية وتطوير مستويات التعليم والمحافظة على القيم والأخلاق الدينية وصيانة الهوية الوطنية.

غير أن الاتحاد العربي الإفريقي لم يعمر طويلا انتهى في نهاية عام 1986 بسبب تعرض المغرب إلى ضغوطات اقتصادية أمريكية مؤداها سحب يد المعونة المقدمة له وتجميد القروض المالية.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 70.

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 72.

3.1.1.1- موجة الوفاق المغاربي

شهدت العلاقات التونسية الليبية تدهورا واضطرابات ما بين سنتي 1983 و1987 ولكن رغبة الطرفين في التصالح من جديد وفي تحسين علاقتهما أدى إلى بعث الحوار بينهما قصد إيجاد حلول للمشاكل والخلافات التي كانت قائمة بينهما.

وفي هذا الإطار توالت اللقاءات بين الرئيس التونسي آنذاك زين العابدين بن علي والعقيد الليبي معمر القذافي أسفرت بإلغاء الحواجز التي كانت تعرقل التعاون البيني، وكذلك اتخذ البلدين مجموعة من الإجراءات لدعم التصالح التونسي الليبي أهمها:

- حرية انتقال الأشخاص بين البلدين؛
- عقد اتفاقيات للتعاون والتكامل في مجالات مختلفة والتي تشمل انجاز مشاريع مشتركة بين الطرفين كربط الطريق السريع بين رأس جدير وليبيا وصفاقس وتونس؛
- الاتفاق على الاستغلال المشترك للجرف القاري نظرا للخيرات التي تتوفر عليها.

4.1.1.1- التصالح المغربي الجزائري

شهدت العلاقات المغربية الجزائرية هي الأخرى انقطاعا لمدة دامت اثني عشر سنة غير أن رغبة البلدين في التآخي والتصالح أدى إلى استئنافها من جديد وذلك اثر تدخل المملكة العربية السعودية في بداية عام 1987 أين تقرر:

- فتح الحدود الجزائرية المغاربية تدريجيا؛
- إلغاء التأشيرات على الجزائريين المتجهين نحو المغرب وهذا ابتداء من سبتمبر 1987.

واستمر العمل المشترك بين القطرين واللقاءات بين ملك المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد آنذاك قصد تحقيق الأهداف التالية:

- حل مشكلة الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء وحرية التعبير وبالأخص حسب إرادة الشعب الصحراوي؛
- إلغاء جميع القيود على حركة انتقال الأشخاص والممتلكات؛
- انجاز مشاريع مغاربية مشتركة.

وقد توالت اللقاءات بين القادة المغاربة حيث تم إنشاء لجنة مشتركة جزائرية مغربية تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل بالإضافة إلى توحيد الجهود والروابط مع باقي بلدان المغرب العربي لدعم المساعي الوحدوية المبذولة في الإطار المغاربي.

2.1- تأسيس اتحاد المغرب العربي

مر نشاط بناء مغرب عربي موحد بفترات ازدهار وفترات انكماش قبل سنة 1989 كما حدث فيما بعد عدة محاولات للتآخي والتعاون الثنائي، لكن في السابع عشر من شهر فبراير 1989 وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية التي تضمنت مولد اتحاد عربي جديد أطلق عليه «الاتحاد المغاربي» بهدف بعث فضاء مغاربي على قدر متقدم من الاندماج التدريجي. من خلال هذه المعاهدة أمضى القادة المغاربة على ثلاث وثائق تأسيسية للاتحاد المغاربي هي:[1]

- وثيقة الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي؛
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية؛
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

أشارت الوثيقة الأولى إلى وجود روابط كثيرة تجمع شعوب المنطقة من دين ولغة وتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير، وتوافر الإرادة المشتركة بينهم والتي عبروا عنها بلقاء زرالدة بالجزائر ونظرا لما تواجهه الأقطار المغاربية من تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عالمية التي تتطلب تكاثف المزيد من الجهود بغية تحقيق الهدف المرجو منه، كما أكد القادة المغاربة على توثيق وربط أسس ومبادئ العدل والكرامة للمغاربة وضمان حقوقهم الوطنية وكذا بناء إقليم مغاربي على أساس التعاون المشترك مع الشعوب الإفريقية الشقيقة والمنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دول المغرب العربي.[2]

وفيما يتعلق بقرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية فهي تمثل برنامج عمل اتحاد المغرب العربي. في حين تتكون معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي من تسعة عشر مادة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحياة نصت المادة الأولى منها على أن القادة

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 88.

[2] راجع نص إعلان قيام اتحاد المغرب العربي.

المغاربة اتفقوا على إنشاء اتحاد يسمى باتحاد المغرب العربي إيمانا بما يجمع شعوب المنطقة من أواصر دينية ولغوية وتاريخية واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق وثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة للسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج مغاربي شامل،[1] إلى جانب هذا اتفق رؤساء المغرب العربي على بناء هيكل تنظيمي للاتحاد يتألف من أجهزة مهمتها تفعيل المعاهدة.

ووفقا لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي تشير المادة الثانية والثالثة إلى أهداف اتحاد المغرب العربي كما يلي:[2]

- تمتين روابط الأخوة بين الدول الأعضاء من جهة وبين شعوبها من جهة أخرى؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار؛

في ميدان الدفاع: المحافظة على استقلال الدول الأعضاء؛

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية المغاربية، واتخاذ الوسائل اللازمة لهذه الغاية التي تتمثل في إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد؛

في الميدان الثقافي: التعاون في مجال التعليم، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية الإسلامية، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ الوسائل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وانطلاقا من هذه المعاهدة تم تحديد الملامح الكبرى لإستراتيجية مغاربية تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد تجسد ذلك في اجتماع في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية حضره قادة

---

[1] راجع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[2] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية والثالثة.

الدول الخمس يرتكز على أربع مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف لخدمة الأهداف الاتحادية. تتمثل هذه المراحل في:[1]

المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التبادل الحر قبل نهاية سنة 1992عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

المرحلة الثانية: إقامة اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995 يتم من خلاله وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

المرحلة الثالثة: إقامة السوق المشتركة المغاربية قبل نهاية سنة 2000 بإقرار حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل الاتحاد وإرساء نظام واحد للأسواق وإنشاء سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للحواجز الجمركية.

المرحلة الرابعة: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وذلك بتوحيد وتنسيق سياسات وخطط التنمية الاقتصادية بين أطراف اتحاد المغرب العربي.

ومن جانب آخر وقعت دول المغرب العربي عدد من الاتفاقيات تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية في 23 جويلية 1990 محتواها كالآتي:

- إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على كافة المنتجات ذات المنشأ المحلي؛
- الإسراع في إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة زراعية مغاربية؛
- تأسيس لجنة للأمن الغذائي تتولى مهمة تحديد المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.

وفي 10 مارس 1991 تم إبرام معاهدة ثانية تتعلق بالجوانب التجارية والتعريفية تضمنت مايلي:

- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المفروضة أثناء استيرادها؛
- توسيع قائمة المنتجات المتبادلة والمعفاة من الرسوم الجمركية لتشمل المنتجات الحيوانية.

وفي نفس الإطار تم إبرام اتفاقية للتبادل الحر بين تونس والمغرب في 16 مارس 1999 تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين على أن تتحقق في تاريخ لا يتجاوز 31 ديسمبر 2007، وعقد

[1] عوار عائشة، بن يوب لطيفة، جدوى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 69.

بروتوكول التعاون التقني بين وزارة الصناعة و التجارة المغربية ووزارة التجارة التونسية عام 1998، واتفاقية لترقية الصادرات بين المركز المغربي ونظيره التونسي عام 1981.

وفي 14 مارس 1989 وقعت الجزائر والمغرب اتفاقية للتجارة والتعريفة الجمركية دخلت حيز التنفيذ في 6 فبراير 1990 نصت على إعفاء المنتجات المتبادلة من الرسوم الجمركية.

1.2.1- الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

تمثلت أهم بوادر الانجازات في ميدان البناء المغاربي في إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المشتركة، هذا ما نصت عليه معاهدة مراكش من المادة الرابعة إلى المادة الثالثة عشرة حيث ميزت بين ثلاث أنواع من هذه المؤسسات منها ما هو ذو طابع تقريري وأخرى ذات استشاري وأخرى تقني تتمثل فيما يلي:

1.1.2.1- الأجهزة ذات الطابع التقريري

تشمل كل من مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ومجلس الوزراء الأول.

✓ **مجلس الرئاسة**

هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الذين يتناوبون على رئاسته كل سنة، يعقد المجلس دورة عادية مرة كل ستة أشهر ويجتمع في دورات استثنائية عند الضرورة (المادة الرابعة والخامسة من معاهدة الاتحاد)، يتولى القيام بالعديد من المهام أهمها:[1]

- رسم السياسة العامة والخطوط الأساسية للاتحاد؛
- السعي وراء تحقيق أهداف الاتحاد والنظر في قضايا الدول الأعضاء كالخلافات والنزاعات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء؛
- تكوين لجان متخصصة لاتحاد المغرب العربي وضبط مهامها؛
- الموافقة على تحديد مواعيد انعقاد مجلس الرئاسة؛
- المصادقة على التعديل الوارد على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي؛
- يتولى مسؤولية تعيين مقر مؤسسات الاتحاد وأيضا تعيين الأمين العام للاتحاد؛

[1] د. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 163.

- اعتماد ميزانية الأجهزة الاتحادية؛

- دراسة طلبات الانضمام إلى الاتحاد من طرف الدول الخارجية (المادة السابعة عشر من معاهدة الاتحاد) كما يهتم بالعلاقات الخارجية للاتحاد مثل علاقاته مع التجمعات الإقليمية الأخرى.

✓ مجلس وزراء الخارجية

حسب المادة الثامنة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي يتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية لدول الاتحاد وأمين اللجنة الشعبية الليبية المكلف بالشؤون الخارجية، يتولى المجلس صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة فضلا عن قيامه بالمهام التالية:[1]

- التحضير لجلسات مجلس الرئاسة مثل إعداد جداول الأعمال والوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات؛

- اتخاذ القرارات والتوصيات الهادفة إلى تنسيق وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء؛

- ينظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ويحرر تقريرا لتنفيذ توصيات وقرارات مجلس الرئاسة؛

- تعزيز الاهتمام بالقضايا التي تخص المنطقة المغاربية سواء داخل الاتحاد أو خارجه لاسيما التعاون والتكامل الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي؛

- التنسيق بين وزارة دفاع الأقطار المغاربية من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي إطار تحديد اختصاصات مجلس وزراء الخارجية يعتبر هذا الأخير أهم أجهزة الاتحاد بعد مجلس الرئاسة يعقد دورة عادية في كل ثلاثة أشهر ويجوز له أن يعقد دورات استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، أما فيما يخص نظام التصويت المتبع في مجلس وزراء الخارجية فلكل دولة عضو الحق في التصويت ولها صوت واحد في حين لا يحق لكل بلد عضو أن يمثل بلد آخر أو أن ينوب عنه.

[1] د. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 175، 176.

✓ **مجلس وزراء الأول**

هو الجهاز التنفيذي للاتحاد يتكون من أربعة وزراء أول لدول اتحاد المغرب العربي وممثل ليبي نظرا لغياب منصب وزير أول في ليبيا، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الجهاز يفتقر إلى القواعد التي تحدد أسلوب عمله وصلاحياته وكذا علاقاته مع أجهزة الاتحاد الأخرى كما أنه لم يجتمع لحد الآن نظرا لحداثة الاتحاد المغاربي وتدهور العلاقات البينية المغاربية لهذا يعتبر قيام مجلس وزراء الأول أمرا ضروريا لحل المشاكل السياسية الكبرى بين الأطراف الأعضاء والفصل في النزاعات الدستورية القائمة.[1]

2.1.2.1- الأجهزة ذات الطابع الاستشاري والإداري والقضائي

تضم كل من الأمانة العامة ومجلس الشورى والهيئة القضائية.

✓ **الأمانة العامة**

حسب المادة السادسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي تتألف الأمانة العامة من أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومجموعة من الموظفين يعينهم الأمين العام، تتولى الأمانة القيام بالمهام التالية:[2]

- تنفيذ قرارات المجلس الرئاسي بالتعاون مع باقي هيئات الاتحاد؛
- تجتمع مع لجنة المتابعة في إعداد برنامج عمل الاتحاد؛
- تحضير التقارير الدورية عن مدى تقدم الاتحاد المغاربي بالإضافة إلى إعداد مجموعة من البحوث والدراسات وتوفير الوثائق والمعلومات؛
- التنسيق بين أعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان المتخصصة؛
- حفظ المستندات الرسمية للاتحاد من بينها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية التي أبرمها الاتحاد؛
- توثيق العلاقة بالأمانات العامة للتكتلات الإقليمية العربية بهدف تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم الوحدة المغاربية.

---

[1] د. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 171.

[2] أنظر المادة الخامسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

✓ **مجلس الشورى**

نصت عليه معاهدة مراكش في المادة الثانية عشرة، يضم إلى عضويته ثلاثين عضوا من كل دولة، ووفقا لاتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 9 جوان 1994 تم تحديد مقره الجزائر. مهمته إبداء رأيه حول مشاريع القرارات التي تقدم له من طرف المجلس الرئاسي، كما يمكن أن يرفع توصيات لتقوية عمل الاتحاد ويقوم بدراسات ويعد تقارير تخص مدى تقدم الاتحاد ويعرضها على مجلس الرئاسة فضلا عن دراسة مشاريع القرارات التي أعدتها اللجان الوزارية المتخصصة قبل أن يرفع مجلس الرئاسة القرار بشأنها. أما عن نظام التصويت في مجلس الشورى يقوم على مبدأ المساواة فلكل دولة عضو الحق في التصويت ولها صوت واحد في المجلس و لا يحق لأي عضو من أعضاء الاتحاد أن يمثل عضو آخر أو أن ينوب عنه.

يضم مجلس الشورى خمس لجان هي:

لجنة الشؤون السياسية

لجنة الاقتصاد والتخطيط والمالية والأمن الغذائي

لجنة الشؤون القانونية

لجنة الموارد البشرية

لجنة البنية المؤسسة.

✓ **الهيئة القضائية**

تشير المادة الثالثة عشرة من معاهدة مراكش إلى مهام واختصاصات الهيئة القضائية وعدد أعضائها حيث تضم هذه الهيئة قاضيين اثنين من كل دولة من دول الاتحاد يتم تعيينهم لفترة ستة سنوات قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات ومن قاض تنتخبه الهيئة من بين أعضائها لمدة سنة، يقع مقرها في مدينة نواكشط بموريتانيا كما يجوز لها أن تجتمع في أي دولة من دول المغرب العربي إذا دعت الضرورة إلى ذلك، مهمتها الفصل في النزاعات ذات الصلة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد وكذا الخلافات الناشئة بين هيئات الاتحاد وأعضائه كما تقوم الهيئة بإصدار آراء استشارية في القضايا القانونية بناء على طلب من المجلس الرئاسي.

3.1.2.1- الأجهزة المختصة بالتنسيق والمتابعة

هي كالتالي:

✓ **لجنة المتابعة**

نصت المادة التاسعة من معاهدة الاتحاد على إنشاء لجنة المتابعة التي تتألف من الأعضاء الحكوميين تعينهم البلدان الأعضاء حيث يمثل كل دولة عضو واحد يتابع قضايا الاتحاد، من صلاحياتها متابعة القرارات المتخذة من طرف المجلس الرئاسي لدعم التعاون المغاربي،كما تتولى مهمة إعداد تقارير اللجان الوزارية واقتراح توصيات وكذا إعداد مشاريع القوانين والقرارات وإحالتها إلى المجلس الوزاري الذي يطرحها هو الآخر إلى مجلس الرئاسة لمعاينتها والحكم فيها.[1]

كما تهتم لجنة المتابعة بتطوير العلاقات مع التجمعات الإقليمية والمؤسسات الدولية لدعم مسيرة التكامل المغاربي في شتى المجالات.

✓ **اللجان الوزارية المتخصصة**

تنص المادة العاشرة من معاهدة مراكش على إنشاء لجان وزارية متخصصة تتكون من لجنة الأمن الغذائي ولجنة المالية والاقتصاد ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية، تضم هذه اللجان إلى عضويتها الوزراء والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في صلاحياتها ومجالس وزارية قطاعية وفرق عمل، وفيما يلي سنشير إلى أهم مهام واختصاصات هذه اللجان:[2]

أ- لجنة الأمن الغذائي

تهتم هذه اللجنة بالنشاطات الفلاحية والحيوانية والمائية والغابات واستصلاح الأراضي فضلا عن دعم سياسات التوريد للمحاصيل الزراعية والاستغلال الأمثل لها ومكافحة الآفات.

---

[1] د. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 217، 219.

[2] د. جمال عبد الناصر مانع، نفس المرجع، ص 222، 225.

ب- لجنة المالية والاقتصاد

اختصاصات هذه اللجنة في المجالات التالية:

- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- التعاون الاقتصادي والمالي والنقدي (إقامة تعريفة مغاربية موحدة، إنشاء بنك مركزي موحد وعملة مغاربية مشتركة) ؛
- الصناعة؛
- الطاقة والمعادن؛
- السياحة والتجارة؛
- الخدمات.

ت- لجنة البنية الأساسية

تهتم هذه الجنة بالمجالات التالية:

- السكن والعمران؛
- النقل والمواصلات (إقامة الشركة المغاربية للخطوط الجوية) ؛
- البريد والمواصلات؛
- التجهيز والأشغال العمومية؛

ث- لجنة الموارد البشرية

تقتصر مجالات عمل لجنة الموارد البشرية على التنسيق بين قطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والتعاون في مجال الطب، كما تتكلف بتوحيد التشريعات في ميدان التشغيل والشؤون الاجتماعية والقانونية وضمان حرية تنقل الأشخاص والعمل داخل المنطقة المغاربية، كما تعمل على تنسيق سياسة بلدان الاتحاد لرعاية جاليتها من المغتربين.

وبالنظر إلى صلاحيات هذه اللجنة تتكون هذه الأخيرة من المجالس الوزارية التالية:

- مجلس وزراء التربية والتعليم؛
- مجلس وزراء الإعلام والشبيبة والرياضة؛

- مجلس وزراء التكوين و التشغيل والشؤون الاجتماعية والجالية المغاربية؛
- مجلس وزراء الصحة؛
- مجلس وزراء المكلف بالقضايا القانونية و القضائية و انتقال الأشخاص.

تقوم هذه اللجنة بتقديم حصيلة أعمالها إلى مجلس الوزراء الذي يوزعها على لجان العمل، هذه الأخيرة تحيل التقرير إلى مجلس الوزراء أين يعرضه على اللجان المتخصصة التي تقوم بتقديمه إلى مجلس وزراء الخارجية من أجل إدراجه في جدول أعمال مجلس رئاسة الاتحاد للبث فيه.

4.1.2.1- الأجهزة ذات الطابع التخصصي

تضم الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

✓ **جامعة المغرب العربي**

إحدى الهيئات العلمية لاتحاد المغرب العربي تأسست خلال الفترة الممتدة ما بين 21-23 جويلية 1991 بمقتضى القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد، وهي مؤسسة ذات شخصية قانونية يقع مقرها في مدينة طرابلس ولها وحدات فرعية على مستوى الاتحاد.[1]

تحدد المادة الرابعة من النظام الداخلي صلاحيات الجامعة المغاربية بكونها تساهم في تحسين مستوى التعليم العالي و البحث العلمي المغاربي من خلال إقامة لقاءات علمية في مختلف مجالات العلم المعرفة، وتنظيم برامج علمية وتكوينية قصد رفع الكفاءات المغاربية، وتوطيد الصلة بين المؤسسات العلمية والجامعية على مستوى الاتحاد أو خارجه بغرض الوصول إلى تكامل ميدان التعليم العالي والبحث العلمي لشعوب اتحاد المغرب العربي.

✓ **الأكاديمية المغاربية للعلوم**

هي مؤسسة ذات شخصية قانونية مقرها طرابلس أنشئت عقب القرار الصادر عن المجلس الرئاسي للاتحاد في دورته الثانية بالجزائر، تهدف إلى دعم وتشجيع البحث العلمي في المغرب العربي من خلال تشجيع وتحفيز الباحثين المغاربة بالتعاون مع بعضهم البعض ومع غيرهم من الباحثين الأجانب وتبادل المعلومات.

[1] د. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، مرجع سابق، ص 267.

✓ **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية**

هذه المؤسسة المالية تم إنشاؤها عام 1991 بمقتضى قرارات القمة المغاربية الثالثة بليبيا واتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول المغرب العربي، مقره تونس ويمكن له أن يكون فروعا على مستوى الاتحاد أو خارجه. يستهدف تقوية الاندماج المغاربي عن طريق إعداد وتحضير المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ومنحها التمويل اللازم واستغلال رؤوس الأموال في المشاريع المربحة وتقوية المبادلات التجارية البينية والخارجية قصد تحقيق اقتصاد مغاربي متوازن.

يتفرع عن المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الهيئات التالية:

- الجمعية العمومية للمصرف؛
- مجلس إدارة المصرف؛
- مكتب المراقبة المالية.

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

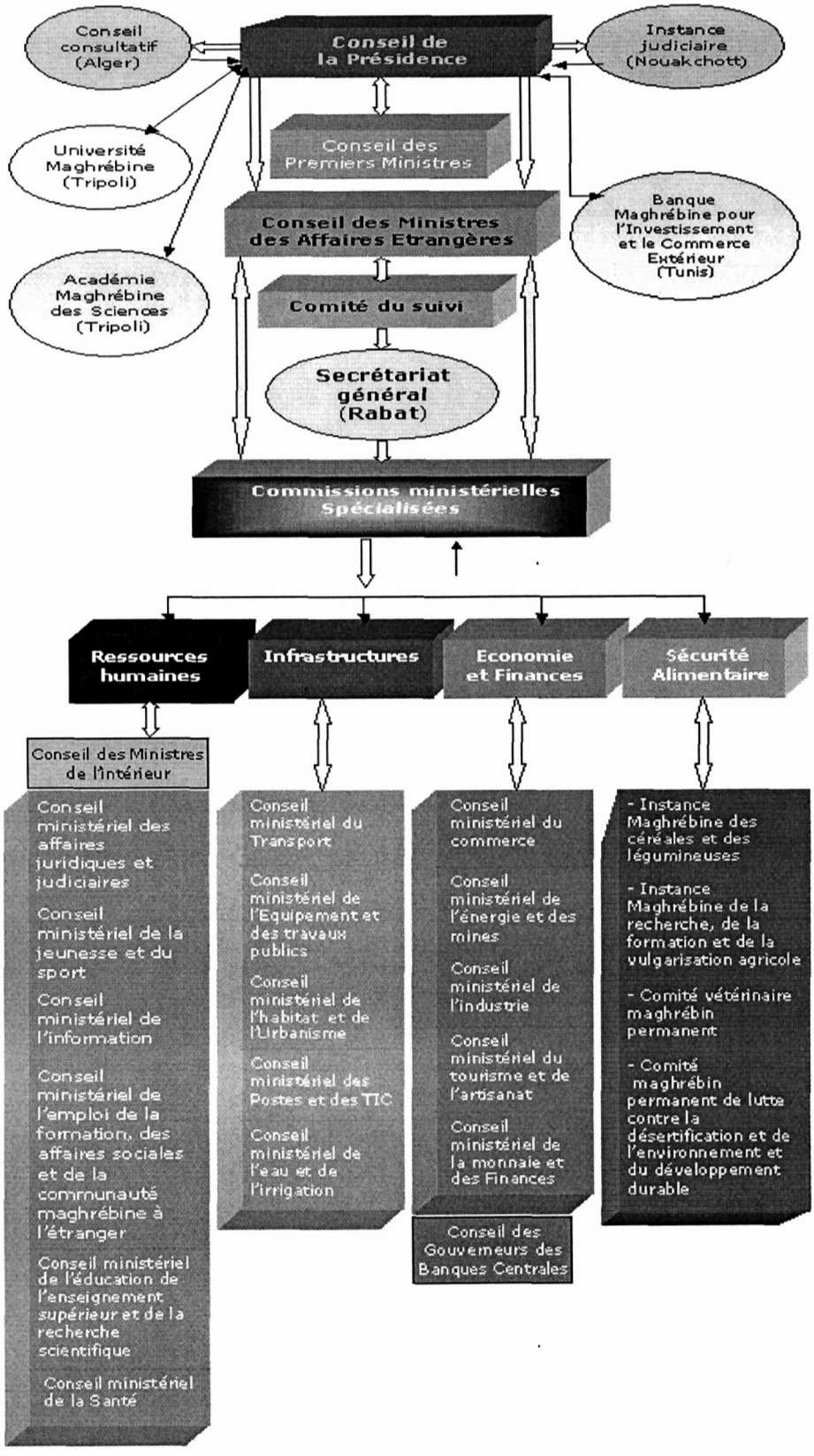

المصدر: هيكلة مؤسسات الاتحاد على الموقع: http://www.maghrebarabe.org/ar/org.cfm

تاريخ الاطلاع: 2014/05/10

3.1- مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

يعد التكامل الاقتصادي سمة مميزة من سمات العصر الحالي حيث تزايدت أعداد المجموعات المنظمة إلى بعضها البعض بشكل يتدرج من اندماج بسيط إلى اندماج كامل ينعكس في توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وفي هذا السياق، بلاد المغرب العربي لا يمكن أن تعيش خارج هذا النطاق خاصة وأنها تمتلك مقومات التكامل الإقليمي من لغة ووحدة وتاريخ فضلا عن مقومات اقتصادية وثقافية أخرى.

1.3.1- المقومات التاريخية والثقافية

وتشمل:

1.1.3.1- وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك

تعد وحدة الدين واللغة والتاريخ مقوما أساسيا لقيام التكامل الاقتصادي، فالدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية للوحدة المغاربية وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية المشتركة بين جميع أقطار المنطقة ووسيلة للتعامل والتفاهم بين شعوبها وكأداة للترابط بينها.

يضاف إلى هذا وحدة التاريخ بين أقطار المغرب العربي التي ترجع إلى العصر القديم وذلك قبل اعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي الذي ساهم في تمتين وربط أواصر الأخوة بينها قبل ظهور الاستعمار الغربي وما حمل معه من مخططات التجزئة والتفكك.

2.1.3.1- وحدة الثقافة بين شعوب المنطقة

تمتلك بلدان المغرب العربي روابط دينية ولغوية وتاريخية متقاربة جدا بين شعوبها فوحدة اللغة والفكر أدى إلى وحدة الثقافة وبالتالي خلق مفاهيم مشتركة بين شعوب المنطقة مما يحافظ على هوية المنطقة ويحقق اندماج شامل بين شعوبها.

2.3.1- العامل السياسي

يؤدي العامل السياسي دورا مهما في بعث مسيرة التكامل بين مجموعة من الدول، وتمثلت مظاهر الإرادة السياسية المغاربية في إبرام العديد من اتفاقيات التعاون من بينها اتفاقية إنشاء المغرب العربي عام 1989 إلى جانب عقد مؤتمرات القمة المغاربية خلال السنوات الأولى من نشأة الاتحاد.

3.3.1- المعطيات الجغرافية والبشرية

يمتلك المغرب العربي بدوله الخمسة (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) موقعا استراتيجيا هاما حيث يطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من جهة الغرب، ويتربع على مساحة قدرها 5.782.140 كلم^2 ، مشكلة ما يناهز 42% من مساحة الوطن العربي، تشكل الجزائر نحو 41.19% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي بينما تمثل تونس نحو 2.82% والمغرب حوالي 7.72% في حين تمثل ليبيا 30.43% وموريتانيا 17.85% من المساحة الكلية للمغرب العربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغاربي حوالي 6505 كلم أي ما نسبته 28% من سواحل الوطن العربي.

الجدول رقم 7: مساحة دول المغرب العربي (كلم^2)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
المساحة	**2.381.741**	**163.610**	**446.550**	**1.759.540**	**1.032.455**

المصدر: د. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص 76.

يقدر إجمالي عدد سكان أقطار المغرب العربي في سنة 2011 حوالي 91 مليون نسمة. حيث ارتفع هذا العدد بحوالي 6 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2007، كما يلاحظ أن عدد سكان المغرب العربي يتفاوت من بلد إلى آخر فهو يتجاوز 36 مليون نسمة في الجزائر سنة 2011 وبلغ 32 مليون نسمة في المغرب أما في بقية الدول المغاربية فقد بلغ عدد السكان حوالي 22 مليون نسمة تتراوح ما بين 10.6 مليون نسمة في تونس و8 مليون نسمة في ليبيا و3 مليون نسمة في موريتانيا.

وقد سجلت ليبيا أعلى معدل نمو سكاني خلال الفترة 2010، 2011 قدر ب 3.24%، تلتها موريتانيا بحوالي 2.43% ثم الجزائر بنسبة 1.99% ثم تونس بنسبة 1.12% في حين سجلت المغرب أدنى معدل بحوالي 1.11%.

الجدول رقم 8: تطور عدد سكان بلدان المغرب العربي (مليون نسمة)

	2007	2008	2009	2010	2011	معدل النمو (%) 2011-2010
الجزائر	34.096	34.591	35.268	35.978	36.692	1.99
تونس	10.225	10.329	10.434	10.551	10.669	1.12
المغرب	30.850	31.195	31.543	31.894	32.249	1.11
ليبيا	7.065	7.294	7.530	7.774	8.026	3.24
موريتانيا	3.128	3.204	3.282	3.362	3.443	2.43
المغرب العربي	85.364	86.613	88.057	89.559	91.079	-
العالم العربي	27.307	38.861	345.828	53.756	362.139	2.37

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

والجدول التالي يوضح التوزيع السكاني لدول المغرب العربي بين المدينة والريف وحسب الأعمار.

الجدول رقم9: التوزيع السكاني لدول المغرب العربي حسب المدينة والريف وحسب فئات العمر

	عدد السكان في المدينة والريف (% من إجمالي السكان)				توزيع السكان حسب الأعمار (% من إجمالي السكان)					
	2000		2010		2000			2010		
	المدينة	الريف	المدينة	الريف	أقل من 15 سنة	ما بين 15 و 65 سنة	أكثر من 65 سنة	أقل من 15 سنة	ما بين 15 و 65 سنة	أكثر من 65 سنة
الجزائر	59.8	40.2	66.5	33.5	34.1	61.7	4.2	27.7	66.9	5.4
تونس	63.4	36.6	67,3	32.7	30.1	63.7	6.2	23.5	69.6	6.9
المغرب	54.2	45.8	57.7	42.2	33.6	61.7	4.7	28.0	66.5	5.5
ليبيا	76.4	23.6	77.9	22.1	32.2	64.5	3.3	30.4	65.3	4.3
موريتانيا	40.0	60.0	41.4	58.6	42.2	55.1	2.7	39.9	57.4	2.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

تشير البيانات المتاحة إلى تزايد نسب الحواضر في هذا التوزيع على حساب الريف في دول المغرب العربي ما عدا موريتانيا، حيث تجاوزت نسبة السكان الحضر 77% من إجمالي السكان في ليبيا و67% في تونس عام 2010 بينما انحطت نسبته في الريف إلى 22.1% في ليبيا والى 32.7% و33.5% في كل من تونس والجزائر وبقيت في مستوى 58.6% في موريتانيا. مرد هذا إلى الحياة الصعبة في الريف التي شجعت النزوح الريفي خلال السنوات الأخيرة ومحدودية فرص العمل في الأرياف وتدني الخدمات الاجتماعية والإدارية. وتجدر الإشارة أيضا أن أكثر من 30% من سكان الاتحاد يعيشون في الأرياف هذا يعني تشجيع القطاع الزراعي عن طريق توجيه استثمارات زراعية نحو الريف وتحفيز اليد العاملة الزراعية.

أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، نلاحظ أن المجتمع المغاربي هو مجتمع فتي حيث تتركز نسبة عالية نسبيا من السكان في الفئة العمرية (15 و 65 سنة) والتي تتجاوز 50% من إجمالي سكان اتحاد المغرب العربي الأمر الذي يوحي بارتفاع حجم العمالة والاستفادة منها مستقبلا في تحقيق المشاريع المغاربية الكبرى.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية العامل الجغرافي والبشري في مساندة ودعم التكامل بين بلدان المغرب العربي للنهوض بالمصالح المشتركة وتفعيل الاتحاد المغاربي.

4.3.1- المقومات الاقتصادية

فضلا عن الموقع الاستراتيجي لأقطار المغرب العربي والاعتبارات التاريخية والثقافية والديمغرافية للمنطقة، تزخر دول المغرب العربي بإمكانات اقتصادية هائلة تجعلها كتلة واحدة، تبرز أساسا فيما يلي:

- إقليم المغرب العربي هو منطقة غنية بالموارد والثروات الطبيعية والمعدنية والتي تتجلى أساسا في البترول والغاز الطبيعي و النحاس والحديد والفوسفات وغيرها من المعادن، تتصدر الجزائر وليبيا القطاع الطاقوي (البترول والغاز الطبيعي) في المرتبة الأولى كما تعتبر موريتانيا من أكبر دول العالم في احتياطات الحديد إضافة إلى هذا تمتلك معادن أخرى كالفوسفات والذهب والنحاس، ومن جهة أخرى أضحت موريتانيا بلدا مصدرا للنفط خاصة بعد الاكتشافات الأخيرة للشركة السويسرية "وودسايت" المكلفة بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية.

- وفي الوقت نفسه تمتلك دول المغرب العربي إمكانات وموارد طبيعية زراعية تشمل الأراضي والغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية،[1] فهي تتوافر على مساحات مستغلة للإنتاج الزراعي تزيد عن 4% من مساحة الاتحاد المغاربي يقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، وتقدر اليد العاملة في هذا القطاع ما يقارب 5.7 ألف نسمة حسب إحصائيات عام 2011 .

ومن هذا المنطلق يلاحظ أن دول المغرب العربي تملك إمكانات اقتصادية كبيرة تعبر عن التنوع المغاربي في الموارد الاقتصادية الأمر الذي يتيح إمكانية التعاون بين أقطار المغرب العربي حيث يجد كل بلد ما يحتاجه في باقي بلدان المنطقة وهو ما يدعم عملية التكامل المغاربي.

4.1- مشاكل التكامل المغاربي

عرقلت مسيرة التكامل المغاربي مجموعة من المشاكل والصعوبات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو المؤسساتي:

1.4.1- المشاكل ذات الطابع السياسي

يمكن إجمالها في المعوقات التالية:

1.1.4.1 - اختلاف وتباين الأنظمة السياسية بين الدول الأعضاء

إن اختلاف الأنظمة السياسية المغاربية شكل عائقا أمام سير عملية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي كون هذه الأنظمة تطغى عليها المصلحة الفردية على المصلحة القومية.

2.1.4.1- ضعف أو غياب الإرادة السياسية

تعتبر من بين أهم العوامل المعرقلة لقيام التكامل المغاربي فلا تتحقق العملية التكاملية المغاربية في ظل غياب الإرادة السياسية حيث تعمل هذه الأخيرة على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في اتجاه التكامل، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا سياسية حساسة.[2]

---

[1] د. صالحي صالح، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية الأولى حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8 و9 ماي 2004، ص 2.

[2] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2014، ص 198.

3.1.4.1- الوضع الأمني في بلدان المغرب العربي

مرت الجزائر خلال فترة التسعينيات بأزمة أمنية سياسية كان لها انعكاسات سلبية على مشروع الوحدة المغاربية وكذا تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة في كل من ليبيا وتونس عطل مسار التكامل.

4.1.4.1- الخلافات الثنائية

تدهورت العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بظهور مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب من جهة وقضية لوكيربي من جهة أخرى وكذا ظهور مشكلة الحدود بين دول الاتحاد.

- ✓ مشكلة الصحراء الغربية:

يشكل النزاع المفتعل حول قضية الصحراء الغربية عائقا أمام تعزيز التعاون المغاربي، والنهوض به إلى المستويات المنشودة، ففي عام 1976 تميزت العلاقات الجزائرية المغاربية بالتوتر بسبب مساندة الجزائر ودعمها لحركة البوليساريو الانفصالية هذا التوتر الذي لا يزال مستمرا يضع العلاقات الديبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج لم يتم تسويته حتى الآن مما أثر سلبيا على مشروع التكامل المغاربي.

- ✓ قضية لوكيربي:.

تمثل قضية لوكيربي أحد العوائق الأساسية التي أدت إلى تعطيل مشروع التكامل المغاربي، وقد أدت هذه الأزمة إلى المساس بأمن الجماهيرية الليبية وذلك بفرض حظر جوي عليها وفقا لقرار صادر من طرف مجلس الأمن في 31 مارس 1992 بعد اتهامها بتفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكيربي بمدينة باسكوتلندا حينها دعت ليبيا البلدان المغاربية إلى مساندتها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن وفقا لبنود معاهدة مراكش من خلال المادة الرابعة عشر (كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى) غير أن الموقف السلبي للدول المغاربية اتجاه ليبيا وصل إلى حد رفض ليبيا استلام رئاسة الاتحاد من الجزائر عام 1995.

✓ الخلافات الحدودية:

تعتبر النزاعات الحدودية في المنطقة أهم مشاكل العمل المغاربي المشترك خصوصا الخلاف الحدودي بين المغرب و الجزائر الذي أعتبر أقوى الخلافات التي لا تزال عالقة لحد الآن حيث عرفت جمودا منذ سنة 1994 بسبب اتهام المغرب الجزائر بهجوم إرهابي استهدف فندق في مدينة مراكش حينها أعلنت الجزائر غلق حدودها مع المغرب ومازال الإغلاق مستمرا لحد الآن وهي تحاول محاربة تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع إلى الجزائر عن طريق المغرب وتهريب البترول من الجزائر إلى المغرب الأمر الذي زاد القضية أكثر تعقيدا.

2.4.1 - المشاكل ذات الطابع الاقتصادي

إلى جانب المشاكل السياسية السابقة الذكر يعاني الاتحاد المغاربي من مشاكل اقتصادية أهمها:

1.2.4.1- ضعف المبادلات التجارية المغاربية وخطر التبعية للخارج

على الرغم من إنشاء اتحاد المغرب العربي منذ أكثر من عقدين إلا أن مستوى التجارة البينية المغاربية أقل بكثير مقارنة بالتكتلات التجارية في العالم حيث أن الجزء الأكبر من التجارة المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي (ما بين 60% و 80%) وهو ما يؤكد أن حجم التبعية كبير للدول المغاربية مع المجموعة الأوروبية[1].

2.2.4.1- تشابه اقتصاديات بلدان المغرب العربي

الاقتصاديات المغاربية هي اقتصاديات تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية من صادرات المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساسا) بالنسبة للمغرب والحديد بالنسبة لموريتانيا كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج الأمر الذي يجعلها عرضة للضغوطات الأجنبية ولتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

[1] The World Bank Report (2010), Economic Integration in The Maghreb, WORLD BANK Middle East and North Africa Region, October, P18.

3.2.4.1- تباين الأنظمة الاقتصادية

كذلك من أسباب تعطل المشروع المغاربي الاختلاف في السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي فكل من تونس والمغرب تبنت اقتصاد السوق منذ زمن طويل ولكن انتهجت الجزائر وليبيا الاقتصاد الموجه وحتى بعد تغيير الاتجاه نحو اقتصاد السوق لم يعزز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء.

3.4.1- المشاكل ذات الطابع المؤسساتي

تشكل الصعوبات المؤسساتية أحد أهم العقبات التي تقف في تحقيق تكامل اقتصادي بين بلدان المغرب العربي، يتمثل جوهرها في قصور المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي عام 1989 وعمومية أهدافها وكذلك تبني مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات الأمر الذي عطل المشروع المغاربي، حيث نجد أنه من أصل 37 اتفاقية لم تصادق الدول المغاربية الخمس إلا على خمس اتفاقيات دخلت حيز النفاذ وفقا لمبدأ الإجماع في حين ظلت الاتفاقيات الباقية مجرد حبر على ورق.[1]

[1] Abdennour Bananter (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb, Séminaire international sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, Barcelone, P 109.

2- منهجية الدراسة

1.2- ماهية السلاسل الزمنية

1.1.2- تعريف السلسلة الزمنية والعناصر المكونة لها

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. أو بعبارة أخرى هي مجموعة من المعطيات مرتبة عبر الزمن ترتيبا تصاعديا.[1]

والجدير بالذكر أنه عند بناء السلسلة الزمنية وقبل التنبؤ بقيمها ينبغي التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها كما يشترط في ذلك ما يلي:

- أن تكون جميع مستويات السلسلة تخص مكان معين سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة؛
- توحيد وحدة قياس كل مستويات السلسلة الزمنية؛
- إدخال بعض التعديلات على السلاسل الزمنية بالشكل الذي يجعلها قابلة للتحليل والمقارنة.

يتحدد مقدار السلسلة الزمنية وطبيعتها وكذا سلوكها واتجاهاتها بمجموعة من المركبات تمثل عناصر مكونة للسلسلة الزمنية ومؤثرة فيها هي كالتالي:

الاتجاه العام: يعبر عن التطور الطبيعي للظاهرة عبر الزمن قد يكون هذا التطور بميل موجب أو سالب يلاحظ في الفترات الطويلة في حين لا يكون واضحا في الفترات القصيرة، يرمز له بالرمز T.

التغيرات الموسمية: تحدث هذه المركبة خلال فترات زمنية متتالية نتيجة تأثير عوامل خارجية أو تقلبات قصيرة المدى تكرر نفسها كل سنة، من أمثلة هذه التغيرات العطل والإجازات، والإقبال على نوع معين من الألبسة خلال فصل معين أو مناسبة معينة، يرمز لها بالرمز S_T .

التغيرات الدورية: يقصد بها تلك التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية والتي تختلف عن التغيرات الموسمية في كونها غير منتظمة وتحدث خلال فترات زمنية طويلة المدى تتراوح ما بين 3 سنوات إلى 10 سنوات، يرمز لها بالرمز C_T.

التغيرات العشوائية: هي تغيرات طارئة تنشأ نتيجة عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو تحديدها وإنما بسبب حوادث فجائية لم تكن في الحسبان مثل الزلازل والبراكين والإضرابات العمالية الخ، يرمز لها بالرمز ε_T.

[1] د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 195.

وفي هذا المجال هناك نموذجين شائعين للاستخدام لدراسة العلاقة بين مكونات السلسلة الزمنية والتي من خلالها يمكن القيام بتحليل السلاسل الزمنية إلى مركباتها:

النموذج الأول: يدعى بنموذج الجمع يأخذ الصيغة التالية: $Y_T=T_T+S_T+C_T+\varepsilon_T$

النموذج الثاني: يطلق عليه نموذج الجداء هو بالشكل التالي: $Y_T=T_T \times S_T \times C_T \times \varepsilon_T$

ويمكن معرفة طبيعة النموذج انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري فإذا كان هذين الأخيرين ثابتين عبر الزمن فان السلسلة تشكل نموذجا تجميعيا، أما في حالة العكس نقول عن السلسلة أنها تشكل نموذجا جدائيا.

ويمكن الكشف عن العناصر المكونة للسلسلة الزمنية بيانيا:

الشكل رقم 6: منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود مركبة اتجاه عام

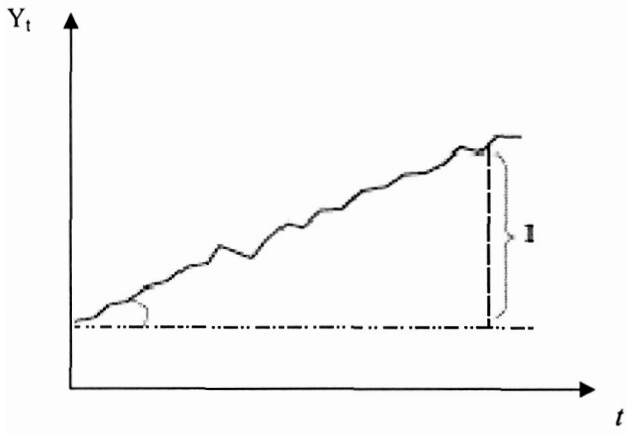

الشكل رقم 7: منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود مركبة موسمية

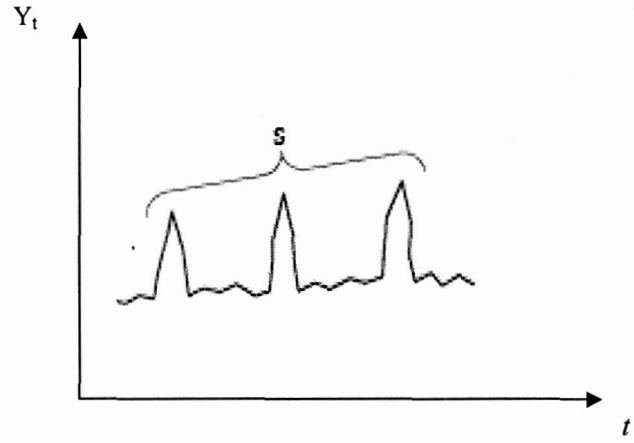

الشكل رقم 8 : منحنى معياري لسلسلة زمنية حالة وجود مركبة دورية

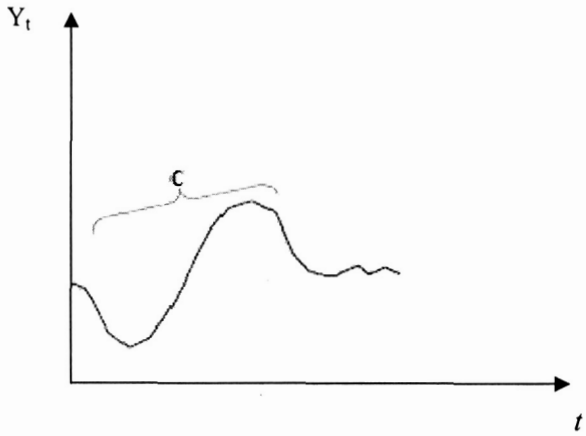

الشكل رقم 9: منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية

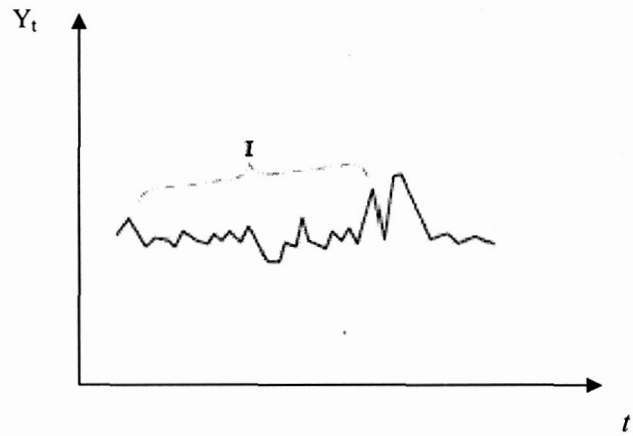

المصدر: د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 196، 198.

يظهر من خلال الأشكال ما يلي:

- يتمثل الاتجاه العام في تلك المركبة التي تدفع بمنحنى تطور السلسلة عبر الزمن نحو الأعلى أي بميل موجب ونحو الأسفل أي بميل سالب.

- تتضح المركبة الدورية في صورة قمم أو انخفاضات بشكل منتظم يسمح لها بتحديد فترة حدوث هذه الظاهرة.

- تأخذ المتغيرات الموسمية شكلا منتظما في تسجيل قيمة على الفصل الأخير لكل سنة أو انخفاض في بداية كل سنة جديدة.

- تتمثل المركبة العشوائية في انحرافات وتذبذبات غير منتظمة على مستوى السلسلة.

2.1.2- أنواع السلاسل الزمنية

يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية:

1.2.1.2- السلاسل الزمنية المستقرة

يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها بمعنى أنها لا تحتوي على اتجاه نحو الزيادة أو النقصان.

ومن ناحية أخرى تعد سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت أوساطها وتبايناتها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن هذا يعني:[1]

- ثبات متوسط القيم خلال الزمن (مستقل عبر الزمن) $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$؛

- ثبات تباينها خلال الزمن (مستقل عبر الزمن) ؛

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2 < \infty$$؛

- اعتماد التباين المشترك أو التغاير لنفس المتغير على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير بمعنى الفرق بين الفترتين t_1 و t_2 وليس على t_1 أو t_2.

$$Cov[(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+g}) = Y(k)$$

فإذا كانت إحدى الخصائص أو أكثر لا تفي بالغرض فان المتغير Y_t يكون غير ساكن.

[1] د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 200، 201.

2.2.1.2- السلاسل الزمنية غير المستقرة

يقال عن سلسلة زمنية أنها غير مستقرة إذا كان هناك اختلاف في مستوى المتوسط عبر الزمن باتجاه الزيادة أو النقصان. وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة: [1]

أ- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع TS (Trend Stationary)

تأخذ الصيغة التالية: $Y_t = f_t + \varepsilon_t$ حيث أن f_t تمثل دالة كثيرة الحدود عبر الزمن تبرز الاتجاه التحديدي، و ε_t هو التشويش الأبيض يتميز بالاستقرارية. وينبغي التذكير أن نموذج TS هو من أبسط وأكثر النماذج انتشارا يشكل معادلة متعددة الحدود من الدرجة الأولى تكتب وفق الشكل الخطي:

$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ ، هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن لكن يمكن أن يصبح مستقر عن طريق تقدير المعالم $\hat{\alpha}_0$ و $\hat{\alpha}_1$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى وطرح المقدار

$\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من القيمة Y_t.

ب- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع DS (Difference Stationary):

يعتبر هذا النوع من السلاسل غير المستقرة أكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول، وتستعمل عادة طريقة الفروق من أجل إرجاعها مستقرة $(1-D)^d y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث β هو ثابت حقيقي و D تمثل درجة الفروقات وكثيرا ما تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى وفي هذا الصدد نقول عن السلسلة بأنها متكاملة من الدرجة الأولى (d=1)، تكتب وفق الشكل التالي:

$$(1-D)\, Y_t = \beta + \varepsilon_t \leftrightarrow Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

نميز بين شكلين لنماذج DS:

في حالة $\beta = 0$ يدعى النموذج DS بدون مشتقة ويكتب كما يلي : $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ كما يطلق عليه تسمية نموذج السير العشوائي (Random Walk Model) يستعمل كثيرا في دراسة فعالية الأسواق المالية.

[1] Régis Bourbonnais (2009), Économétrie manuel et exercice corrigés, 7éme édition, Dunod, Paris, P 231, 232.

في حالة $\beta \neq 0$ يطلق على نموذج DS اسم المشتقة، صيغته على الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

2.2- الأساليب القياسية المستخدمة

1.2.2- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

هناك عدة طرق تستخدم للتعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ولفحص استقرارية أو عدم استقرارية هذه السلاسل، ففي حالة غياب صفة السكون في السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى ظهور ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression)[1] والذي يعني أن العلاقة المقدرة بين متغيرين أو أكثر تعبر عن علاقة غير حقيقية بل علاقة زائفة في اتجاهين فقط حتى وان كانت قيمة معامل التحديد ذات دلالة إحصائية ومعلمات النموذج تختلف عن الصفر. مرد هذا إلى أن البيانات الزمنية تتميز في أغلب الأحيان بخاصية عدم ثبات التباين أو لها صفة دورية أو عامل الاتجاه والذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على كل المتغيرات إما بنفس الاتجاه أو بعكسه.

ويعتبر اختبار ديكي فولر الموسع ADF (1981) من أشهر الاختبارات المستخدمة في اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، كما يوجد اختبارات أخرى كاختبار فيليبس بيرون PP (1988) ومن أهم الطرق المستخدمة في معالجة السلاسل التي تعاني من جذر الوحدة هي:

1.1.2.2- اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller (DF) test

عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979[2] للبحث في استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام التحديدية أو العشوائية، وفي هذا الإطار تم بناء ثلاث نماذج لاختبار ديكي فولر للاستقرارية هي:

$$Y_t = \phi_t Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \phi_t Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \phi_t Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

[1] R.I.D Harris, Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling (1995), Edition Prentice Hall, England, P 19.

[2] David A. Dickey, Wayne A. Fuller (1981), Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Econometrica, Vol 49, N°4, P 1057, 1072.

مع الإشارة إلى أن النموذج الأول لا يوجد به حد ثابت ولا اتجاه زمني في حين تم إدخال الحد الثابت في النموذج الثاني أما النموذج الثالث به حد ثابت واتجاه زمني.

يقوم اختبار ديكي فولر على الفرضيتين التاليتين:[1]

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 \\ H_1: \phi \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت قيمة ϕ مساوية للصفر فان المتغير يكون له جذر وحدوي مما يعني أن السلسلة غير ساكنة بينما إذا كانت قيمة ϕ تختلف عن الصفر نقبل الفرض البديل وبالتالي نقول عن السلسلة أنها ساكنة.

في النموذج الثالث إذا قبلنا الفرضية $H_1 : \phi \neq 0$ وكانت قيمة المعامل b معنوية وتختلف عن الصفر يقال عن السلسلة أنها من نوع TS .

من أجل الفرضية العديمة H_0 فان القواعد الإحصائية الاعتيادية لا يمكن تطبيقها لاختبار هذه الفرضية وبالأخص قيمة إحصائية توزيع ستيودنت، لهذا الغرض قام ديكي وفولر بدراسة التوزيع التقاربي لمقدرة المعلمة ϕ باستعمال محاكاة مونتي كارلو (Monte-Carlo) حيث جدولوا القيم الحرجة لعينات بأحجام مختلفة في جداول تشبه جداول ستيودنت. وفي هذا الشأن اختار الباحثان اختبار القيمة $(\widehat{\phi}_1 - 1)$ عوض القيمة $\widehat{\phi}_1$ نظرا لأسباب بحتة، و بالرغم من إدخال هذه التغيرات إلا أنها لا تشكل أية مشكلة للاختبار.

ووفقا لذلك يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_t - Y_{t-1} = \phi_1 Y_{t-1} - Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] Régis Bourbonnais, op-cit, P 233.

وبالتالي يمكن القول أنه يعادل الفرضية العديمة $\phi = 0$ أي:

يمكن اختبار الفرضية $(H_0: \phi = 0)$ أو الفرضية البديلة $(\phi_1 - 1 = 0)$

2.1.2.2- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

(1981)Augmented Dickey-Fuller

اقترح الباحثان ديكي وفولر اختبار آخر أطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع، جاء هذا الأخير على اثر القصور الذي عرفه اختبار ديكي فولر البسيط والذي يفترض أن الأخطاء غير مرتبطة الشيء الذي أكده اختبار دربن واتسون وهو رفض هذا الفرض وقبول الفرض البديل بوجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ترتكز اختبارات ADF على الفرضية $(H_1: |\phi_1| < 1)$ وتستعمل طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النماذج التالية:[1]

$$\Delta Y_t = py_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = py_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = py_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

تحدد قيمة p وفقا لمعيار *Akaike* أو معيار *schwarz*

يتم اختبار ديكي فولر الموسع على نحو مماثل لاختبار ديكي فولر البسيط فقط يوجد اختلاف في الجداول من حيث الإحصاءات من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم هذا النموذج الفروقات ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

[1] Régis Bourbonnais, op-cit, P234.

3.1.2.2- اختبار فيليبس وبيرون (1988) Phillips and Perron test (PP) [1]

وضع فيليبس و بيرون اختبار جذر الوحدة غير المعلمي من أجل تصحيح وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية معتمدا في ذلك على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF.

يمر اختبار فيليبس بيرون بالمراحل التالية:[2]

– تقدير النماذج الثلاثة لاختباري ديكي فولر البسيط والموسع باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع حساب الإحصائيات المرافقة.

– تقدير التباين قصير الأجل:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{t} \hat{\varepsilon}_1^2$$

حيث: $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

– تقدير المعامل الصحيح s_1^2 ، يطلق عليه اسم التباين طويل الأجل المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة المقدرة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_1^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_1 \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

– لتقدير هذا التباين طويل الأجل يجب تحديد عدد التأخرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات

$$l = 4\left[\frac{T}{100}\right]^{2/9}$$

[1] Phillips P. C.B, Perron, B. P, (1988), Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol 75, N°2, P 335–346.

[2] د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 213.

– حساب إحصائية فيليبس وبيرون

$$t^*_{\widehat{\emptyset}} = \sqrt{k} * \frac{(\widehat{\emptyset} - 1)}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{t(k-1)\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$$

2.2.2- اختبار التكامل المشترك

بدأ الاهتمام بفكرة التكامل المشترك لأول مرة من طرف جرانجر **Granger** (1983) وأنجل **Engle** كما اعتمدها مجموعة من الاقتصاديين فيما بعد كمفهوم جديد يكتسي أهمية ودلالة في مجال الاقتصاد القياسي بصفة عامة وتحليل السلاسل الزمنية بصفة خاصة.

1.2.2.2- تعريف التكامل المشترك

يقصد بالتكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى ولكن يمكن أن يكون لدينا سلسلتين زمنيتين غير ساكنتين في حالة دراسة كل سلسلة على حدة،[1] بينما إذا أخذت كمجموعة أي تم إيجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين في هذه الحالة تكون ساكنة الأمر الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة المتغيرات وبالتالي يمكن التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموعة من المتغيرات المستقلة.

يرتبط وجود علاقة تكامل مشترك بين مجموعة من السلاسل باختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقراريتها علما أن معظم السلاسل الزمنية قد تكون ساكنة أو قد تسكن بعد أخد الفروق الأولى أو الفروق الثانية.

[1] د. عبد القادر عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية، الجزائر، 2005، ص 670، 671.

2.2.2.2- خصائص وشروط التكامل المشترك

✓ **خصائص التكامل المشترك**

يسمح اختبار التكامل المشترك بتحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر بصورة واضحة عن طريق البحث عن وجود شعاع التكامل المشترك، ومن بين مجموعة الخصائص التي تميز تكامل السلاسل الزمنية ما يلي:

– الحالة الأولى: توافر سلسلتان زمنيتان، السلسلة الأولى X_{1t} مستقرة أما السلسلة الثانية X_{2t} مستقرة عند الفرق الأول هنا نعتبر السلسلة Y_t التي تشير إلى مجموعهما غير مستقرة.

$$\left.\begin{array}{l} X_{1t} \longrightarrow I(0) \\ X_{2t} \longrightarrow I(1) \end{array}\right\} X_{1t} + X_{2t} \longrightarrow I(1)$$

– الحالة الثانية: وجود سلسلتان زمنيتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من نفس الرتبة (d)، تتوقف النتيجة على إشارة المعاملات α و β.

$$\left.\begin{array}{l} X_{1t} \longrightarrow I(d) \\ X_{2t} \longrightarrow I(d) \end{array}\right\} \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \longrightarrow I(?)$$

– الحالة الثالثة: تأخذ الصيغة التالية:

$$\left.\begin{array}{l} X_{1t} \longrightarrow I(d) \\ X_{2t} \longrightarrow I(\acute{d}) \end{array}\right\} X_{1t} + X_{2t} \longrightarrow I(?)$$

من غير الممكن تحديد درجة تكامل السلسلة $X_{1t} + X_{2t}$ نظرا لاختلاف درجة التكامل.

نقول بأن المتغيرين X و Y تربط بينهما علاقة تكامل متزامن إذا تحقق شرطيين أساسين هما:

الشرط الأول: يجب أن تكون السلسلتان الزمنيتان متكاملتان من نفس الدرجة d.

الشرط الثاني: وجود تشكيلة خطية بين هذه السلاسل الزمنية تسمح بإرجاعها إلى سلسلة متكاملة بدرجة أقل، بمعنى:

$$\left.\begin{array}{l} X_t \longrightarrow I(d) \\ Y_t \longrightarrow I(b) \end{array}\right\} I(d-b)$$

3.2.2.2- اختبار التكامل المشترك Johanson (1988)

في عام 1988[1] قام جوهانسن باختبار يسمح بدراسة علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدد من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة بحساب عدد علاقات التكامل المشترك أي حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة المصفوفة r. ويرتكز هذا اختبار على تقدير النموذج التالي:[2]

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots + A_P \Delta Y_{t-p-1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

p: عدد التأخرات في النموذج

π: تمثل مصفوفة تأخذ الصيغة:

$$\pi = \sum_{i}^{p} A_{i-t}$$

رتبة المصفوفة π تساوي r هذه الأخيرة تمثل عدد متجهات التكامل المشترك.

[1] Johansen S. (1988), Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol 12, P 231–254.

[2] Allain Pirotte (2004), L'économétrie des origines aux développements récents, Edition CNRS, Paris, P 98.

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر **(r=0)**، هذه المصفوفة تعتبر مصفوفة صفرية وتكون جميع المتغيرات لها جذور وحدة، وأنها غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها.

- إذا كانت رتبة المصفوفة **(r=k)**، في هذه الحالة كل المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة، أي أنها مستقرة وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك.

- إذا كانت **(1< r < k-1)** فانه يوجد عدة متجهات للتكامل المشترك ويمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ومن أجل تحديد عدد علاقات التكامل المشترك يتم استخدام اختبارين هما:

اختبار الأثر(Trace Test) ويرمز له ب λ_{trace} واختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test) ويرمز له ب λ_{max}.

✓ **اختبار الأثر (Trace Test):**

يمكن حساب الإحصائية λ_{trace} وفق الصيغة التالية:

$$\lambda_{\text{trace}} = -\text{n} \sum_{\text{i=r+1}}^{k} ln\,(1-\lambda_{\text{i}})$$

حيث:

n: عدد المشاهدات؛

r: رتبة المصفوفة؛

k: عدد المتغيرات؛

λ_i: القيمة الذاتية للمصفوفة π.

يتم اختبار جوهانسن كما ما يلي:

الحالة الأولى: عندما تكون رتبة المصفوفة مساوية للصفر، أي **(H_0:r=0)** مقابل الفرضية **(H_1: r>0)**، إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية λ_{trace} أكبر من القيمة المجدولة نرفض الفرضية العدمية H_0 ونمر إلى الاختبار الذي يليه.

الحالة الثانية: رتبة المصفوفة تساوي الواحد **(H_0:r=1)** مقابل الفرضية **(H_1: r>1)**، في حالة رفض الفرضية العديمة **H_0** نمر إلى الاختبار الذي يليه، أما في حالة قبول الفرضية هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات.

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي 2 أي **(H_0:r=2)** مقابل الفرضية **(H_1: r>2)**، إذا رفضنا الفرضية العديمة **H_0** نمر إلى الاختبار الموالي أما في حالة قبول الفرضية **(H_0:r=2)** يعني وجود علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات.

الحالة الرابعة: عندما تكون رتبة المصفوفة مساوية ل (k-1)، أي **(H_0:r=0)** مقابل الفرضية **(H_1: r=k)**، إذا رفضنا الفرضية **H_0** فان رتبة المصفوفة هي r=k مما يعني عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين جميع المتغيرات لأنها مستقرة، أما في حالة قبول الفرضية العديمة يعني وجود (k-1) علاقة تكامل مشترك.

- ✓ **اختبار القيم الذاتية العظمى:Maximum Eigenvalue Test**

اقترح جوهانسن اختبار القيم الذاتية العظمى وفق الصيغة التالية:

$$\lambda_{tmax} = -n \log(1 - \lambda_{r+1})$$

والجدير بالذكر أن اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن يجرى كما سبق ذكره في اختبار الأثر.

ومن أجل فهم اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وضع هذا الأخير خمس أشكال للتكامل كما يلي:[1]

- غياب الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- عدم وجود اتجاه خطي في السلاسل وكذا ثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- عدم وجود اتجاه خطي في السلاسل ووجود الثابت في علاقات التكامل المشترك.

- وجود الاتجاه الخطي في المعطيات:

[1] Régis Bourbonnais, op-cit, P294.

- وجود اتجاه خطي في السلاسل إلى جانب وجود الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- وجود اتجاه خطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك.

- وجود اتجاه من الدرجة الثانية في المعطيات:

- وجود اتجاه من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

3.2- الدراسة القياسية

استنادا إلى الدراسات التجريبية السابقة الذكر وبالخصوص دراسة كل من Darrat and Pennathur (2002) ودراسة Darrat and Al (2005) ودراسة Adom and Al (2010) ودراسة Basnet and Sharma (2013)، سنحاول قياس وتقييم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) بغية معرفة مدى قدرتها على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك حسب ما توافر لدينا من معطيات اقتصادية خاصة باقتصاديات دول المغرب العربي.

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية يتم تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتمثل في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX) وأسواقها المالية (ممثلة ب متغير التكامل المالي FI والكتلة النقدية M_2 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرFDI) وكذا سياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم INF وسعر الصرف الحقيقي RER).

سنقوم بهذه الاختبارات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الممتدة ما بين 1969 و 1988 تمثل فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي.

المرحلة الثانية: الممتدة ما بين 1989 (تاريخ تأسيس اتحاد المغرب العربي) و 2012.

1.3.2- تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

1.1.3.2- متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات المدروسة فيما يلي:

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي، هو أهم مقياس اقتصادي للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد حيث يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

GVEX: يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقصد به مجموع الإنفاق والتحويلات الذي تصرفه الحكومة لخدمة الشعب.

TRADE: يمثل التجارة البينية يتم الحصول عليها عن طريق جمع إجمالي الصادرات البينية والواردات البينية، يقيس حجم التبادل التجاري بين البلدان المغاربية (بالمليون دولار).

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يقيس هذا المتغير حركة تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة.

FI (Financial Integration): مؤشر تكامل الأسواق المالية، يقيس درجة تكامل القطاعات المالية، اقترح من طرف Lane و Milesi-Ferretti (2007)، يتم حسابه عن طريق حاصل جمع إجمالي الأصول الخارجية و الخصوم الخارجية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي ويمكن كتابته وفق الصيغة التالية:[1]

$$FIGDPit = \frac{FAit + FLit}{GDPit}$$

M_2: يمثل عرض النقود بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، استعمل الباحثون هذا المتغير لقياس درجة الترابط بين القطاعات المصرفية.

INF: معدل التضخم السنوي ويقصد به الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وقد تم قياس التضخم بمعيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI).

RER: سعر الصرف الحقيقي، يعبر عن كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع

[1] Philip R. Lane and Gian Maria Milesi-Ferretti (2006), The External Wealth of Nations Mark II : Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970-2004, Journal of International Economics, Vol 73, N°2, P 688, 726.

المحلية وهو ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار النسبية.

2.1.3.2- مصادر البيانات

لقد تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترتين الزمنيتين 1969 و 1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي والفترة 1989-2012 والتي تمثل فترة قيام الاتحاد لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب في حين تم استبعاد ليبيا وموريتانيا نظرا لعدم توفر بيانات كافية عنها، هذه البيانات تم جمعها من مصادر مختلفة تشمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (World Economic Outlook Database) وتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNCTAD وقاعدة بيانات CHELEM و وكذا قاعدة بيانات Milesi- Ferretti .

2.3.2- ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي

1.2.3.2- اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

بما أن معظم السلاسل الزمنية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وذلك لاحتوائها على جذر الوحدة سنقوم في البداية باختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة في مستوياتها اللوغاريتمية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع و اختبار فيليبس بيرون.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية في مستوياتها وعند الفروق الأولى، حيث يتم اختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة فإذا تم قبول هذه الفرضية يعني أن المتغير غير ساكن في مستواه ومن تم يتم اختبار سكونه عند الفرق الأول:

الجدول رقم10: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

المتغيرات	البلد	ADF		PP	
		المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference
GDP	الجزائر	-1.068	-2.812*	-0.854	-1.652*
	تونس	-0.747	-2.819*	-0.747	-2.760*
	المغرب	-0.205	-2.970*	-0.425	-2.946*
TRADE	الجزائر	-0.976	-4.623***	0.7527	-4.623***
	تونس	3.775	-5.358***	-0.543	-5.358***
	المغرب	-1.787	-3.674**	-1.973	-3.612**
GVEX	الجزائر	-1.074	-4.573***	-1.074	-4.573***
	تونس	-2.004	-3.132**	-2.085	-3.888***
	المغرب	-1.880	-3.081**	-1.609	-3.054**
FDI	الجزائر	-3.072	-6.085***	-3.076	-15.248***
	تونس	-2.149	-4.099***	-2.149	-4.190***
	المغرب	-2.573	-3.351**	-2.386	-4.755***
M2	الجزائر	-0.186	-4.260***	0.421	-4.576***
	تونس	-2.033	-6.906***	-1.852	-6.984***
	المغرب	0.360	-6.015	1.025	-6.179***
FI	الجزائر	-2.122	-6.131***	-2.589	-5.825***
	تونس	0.293	-3.472**	0.372	-2.904*
	المغرب	-0.353	-3.688**	-0.490	-3.688**

INF	الجزائر	-2.258	-4.934***	-2.181	-5.372***
	تونس	-2.578	-7.684***	-2.575	-7.684***
	المغرب	-2.726	-4.526	-2.624	-7.084***
RER	الجزائر	-1.682	-2.037**	-1.682	-2.048**
	تونس	0.167	3.005*	-0.264	-3.005*
	المغرب	-0.410	-2.995*	-0.602	-2.995*

***مستقرة عند مستوى 10%.**

**** مستقرة عند مستوى 5 %و 10%.**

***** مستقرة عند مستوى 1% و 5% و 10%.**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يظهر اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5%، 10% حيث أن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

2.2.3.2- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن (Johanson Cointegration Test Results)

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن لدراسة العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

توضح البيانات الواردة في الجدولين رقم 11 ورقم 12 نتائج اختبار الأثر **trace Test** واختبار القيم الذاتية العظمى **Maximum Eigenvalue Test** من أجل اختبار وجود اتجاه للتكامل مشترك.

✓ نتائج اختبار الأثر (trace Test)

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	28.40662	29.79707	0.0717
	r≤1	0.398538	11.20386	15.49471	0.1993
	r≤2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	26.99277	29.79707	0.1018
	r≤1	0.333399	7.589056	15.49471	0.5103
	r≤2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	50.30862*	29.79707	0.0001
	r≤1	0.646889	21.38098*	15.49471	0.0058
	r≤2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040
FDI	r=0	0.607191	27.89282	29.79707	0.0816
	r≤1	0.296155	11.07304	15.49471	0.2071
	r≤2	0.232004	4.751482	3.841466	0.0293
M2	r=0	0.554619	22.49345	29.79707	0.2718
	r≤1	0.331605	7.934617	15.49471	0.4724
	r≤2	0.037225	0.682846	3.841466	0.4086
FI	r=0	0.628280	24.02731	29.79707	0.1993
	r≤1	0.255223	6.214258	15.49471	0.6702
	r≤2	0.049308	0.910182	3.841466	0.3401
INF	r=0	0.567180	27.59634	29.79707	0.0879
	r≤1	0.385465	14.19742	15.49471	0.0777
	r≤2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114
RER	r=0	0.475508	25.74557	29.79707	0.1365
	r≤1	0.442629	14.12971	15.49471	0.0794
	r≤2	0.181646	3.608279	3.841466	0.0575

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومنه يمكن قبول الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة مما يعني أنها غير متكاملة تكاملا مشتركا مع بعضها البعض أو بعبارة أخرى أنها تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل ولا تظهر سلوكا متشابها.

ومنه ترفض نتائج اختبار الأثر وجود علاقة تكامل مشترك بين بلدان المغرب العربي الثلاثة سواء في مجال العلاقات الاقتصادية أو المالية أو النقدية المتبادلة في فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

✓ **نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى:Maximum Eigenvalue Test**

الجدول رقم 12: نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	17.20276	21.13162	0.1626
	r≤1	0.398538	9.151067	14.26460	0.2738
	r≤2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	19.40371	21.13162	0.0857
	r≤1	0.333399	7.300141	14.26460	0.4543
	r≤2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	28.92764*	21.13162	0.1131
	r≤1	0.270976	5.372821*	17.14769	0.0032
	r≤2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040
FDI	r=0	0.607191	16.81978	21.13162	0.1807
	r≤1	0.296155	6.321558	14.26460	0.5723
	r≤2	0.232004	4.751482	3.841466	0.0293
M2	r=0	0.554619	14.55883	21.13162	0.3210
	r≤1	0.331605	7.251771	14.26460	0.4598
	r≤2	0.037225	0.682846	3.841466	0.4086

FI	r=0	0.628280	17.81305	21.13162	0.1370
	r≤1	0.255223	5.304077	14.26460	0.7031
	r≤2	0.049308	0.910182	3.841466	0.3401
INF	r=0	0.567180	13.39892	21.13162	0.4162
	r≤1	0.385465	7.790238	14.26460	0.4004
	r≤2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114
RER	r=0	0.475508	11.61586	21.13162	0.5859
	r≤1	0.442629	10.52143	14.26460	0.1799
	r≤2	0.181646	3.608279	3.841466	0.0575

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

إلى جانب نتائج اختبار الأثر يرفض اختبار القيم الذاتية العظمى وجود علاقة تكامل مشترك بين بلدان المغرب العربي الثلاثة سواء في مجال العلاقات الاقتصادية أو المالية أو النقدية في فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

3.3.2- أثر تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989

بناء على النتائج السابقة قد اتضح غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستثناء متغير الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1969-1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي، وربما تكون الخطوات الأساسية التي اتخذتها الحكومات المغاربية لتحفيز العملية التكاملية هو إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 لذلك سيكون من المهم تقييم إذا ما كان إنشاء هذا الاتحاد قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين بلدان المغرب العربي الثلاث، حيث سنقوم بنفس الدراسة خلال مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي (1989-2012).

1.3.3.2- اختبارات جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم13: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

		ADF		PP	
المتغيرات	البلد	المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference
GDP	الجزائر	1.512	-4.520***	2.318	-4.520***
	تونس	0.177	-3.846***	0.162	-3.793***
	المغرب	1.299	-3.623**	1.231	-3.627**
TRADE	الجزائر	1.627	-4.283***	3.207	-4.283***
	تونس	0.886	-5.196***	1.872	-5.196***
	المغرب	3.459	1.816*	6.803	-3.411*
GVEX	الجزائر	-2.019	-3.538**	-1.575	-3.541**
	تونس	-2.019	-6.595***	-1.091	-6.628***
	المغرب	-2.137	-5.946***	-2.020	-5.952***
FDI	الجزائر	-2.141	-4.865***	-2.007	-7.176***
	تونس	-0.560	-7.939***	-1.062	-8.710***
	المغرب	-2.162	-14.164***	-2.400	-7.822***
M2	الجزائر	-2.548	-4.078***	-2.628	-4.918***
	تونس	0.524	-3.504**	0.524	-3.466**
	المغرب	-2.434	-5.839***	-2.390	-5.839***

FI	الجزائر	-1.415	-5.764***	-1.007	-6.614***
	تونس	-1.445	-6.284***	-1.227	-10.108***
	المغرب	-2.761	-4.591***	-2.727	-6.699***
INF	الجزائر	-2.186	-4.650***	-2.628	-8.209***
	تونس	-0.943	-3.165**	-3.962	-10.981***
	المغرب	-2.041	-6.792***	-1.935	-7.800***
RER	الجزائر	-0.725	-4.096***	-0.725	-4.467***
	تونس	-1.292	-3.430*	-1.131	-4.106***
	المغرب	-1.694	-4.908***	-1.581	-6.713***

***مستقرة عند مستوى 10%.**

**** مستقرة عند مستوى 5 %و 10%.**

***** مستقرة عند مستوى 1% و 5% و 10%.**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

تشير نتائج اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون الواردة في الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level) حيث أن قيم t المحسوبة هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات **1%** و **5%** و **10%** وبالتالي قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة.

وبإعادة نفس الاختبارين عند الفروق الأولى (First difference) أصبحت السلاسل مستقرة حيث وجد أن قيم t المحسوبة كانت أكبر من قيم t الحرجة عند المستويات **1%** و **5%** و **10%** ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2.3.3.2- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن

(Johanson Cointegration Test Results)

✓ نتائج اختبار الأثر (trace Test)

الجدول رقم 14: نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.770257	48.16856*	29.79707	0.0002
	r≤1	0.488937	15.81105*	15.49471	0.0448
	r≤2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	35.84926*	29.79707	0.0089
	r≤1	0.474186	14.62305	15.49471	0.0674
	r≤2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	31.51594*	29.79707	0.0314
	r≤1	0.263021	10.32319	15.49471	0.2567
	r≤2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
FDI	r=0	0.404412	20.23608	29.79707	0.4070
	r≤1	0.213474	8.835558	15.49471	0.3808
	r≤2	0.149122	3.552697	3.841466	0.0594
M2	r=0	0.649793	30.60622*	29.79707	0.0403
	r≤1	0.255599	7.523173	15.49471	0.5177
	r≤2	0.045709	1.029312	3.841466	0.3103
FI	r=0	0.568066	30.21741*	29.79707	0.0447
	r≤1	0.398581	12.58826	15.49471	0.1308
	r≤2	0.086961	1.910522	3.841466	0.1669
INF	r=0	0.672308	30.42608*	29.79707	0.0423
	r≤1	0.220868	5.881068	15.49471	0.7095
	r≤2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

RER	r=0	0.617647	34.21801*	29.79707	0.0145
	r≤1	0.432523	13.06695	15.49471	0.1124
	r≤2	0.027025	0.602742	3.841466	0.4375

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

تشير نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجدول أعلاه إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول المغرب العربي وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أعطى اختبار الأثر قيمتين معنويتين (48.16856) و (15.81105) أكبر من القيم الحرجة (29.79707) و (15.49471) على التوالي عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على وجود علاقتين توازنيتين في الأجل الطويل وبالتالي هناك اتجاه مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب) أو بعبارة أخرى إن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول الثلاث يتحرك معا ويظهر سلوكا متشابها في الأجل الطويل.

علاوة على هذا تكشف نتائجنا عن وجود اتجاه واحد للتكامل المشترك لتدفقات التجارة البينية حيث أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة (35.84926) أكبر من القيمة الحرجة (29.79707) عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على أن التجارة البينية المغاربية متكاملة تكامل مشتركا حيث أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.

كما أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة أخرى أكبر من القيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5% بالنسبة للإنفاق الحكومي وبالتالي رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك.

ويتضح من خلال الجدول أن رتبة المصفوفة يساوي الصفر ولا يوجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة على المدى الطويل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر وتونس والمغرب.

أما متغير التكامل المالي وعرض النقود تؤكد نتائج الدراسة رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك.

وبالمثل تؤكد النتيجة وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل في سعر الصرف الحقيقي بين الجزائر وتونس والمغرب وكذا معدلات التضخم.

✓ نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى:Maximum Eigenvalue Test :

الجدول رقم 15: نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.770257	32.35751*	21.13162	0.0009
	r≤1	0.488937	14.76778*	14.26460	0.0416
	r≤2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	21.22621*	21.13162	0.0485
	r≤1	0.474186	14.14177	14.26460	0.0523
	r≤2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	21.19276*	21.13162	0.0490
	r≤1	0.263021	6.714304	14.26460	0.5235
	r≤2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
FDI	r=0	0.404412	11.40052	21.13162	0.6073
	r≤1	0.213474	5.282861	14.26460	0.7058
	r≤2	0.149122	3.552697	3.841466	0.0594
M2	r=0	0.649793	23.08305*	21.13162	0.0262
	r≤1	0.255599	6.493861	14.26460	0.5507
	r≤2	0.045709	1.029312	3.841466	0.3103
FI	r=0	0.568066	17.62915	21.13162	0.1443
	r≤1	0.398581	10.67773	14.26460	0.1711
	r≤2	0.086961	1.910522	3.841466	0.1669
INF	r=0	0.672308	24.54502*	21.13162	0.0159
	r≤1	0.220868	5.490635	14.26460	0.6790
	r≤2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321
RER	r=0	0.617647	34.21801*	29.79707	0.0145
	r≤1	0.432523	13.06695	15.49471	0.1124
	r≤2	0.027025	0.602742	3.841466	0.4375

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يوضح الجدول أعلاه نتائج التكامل المشترك المبني على اختبار القيم الذاتية العظمى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (أي غياب التكامل المشترك) عند مستوى معنوية 5% وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بذلك يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر متكاملا تكاملا مشتركا مع الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب وتونس وكذا هناك علاقة تكامل مشترك بين التجارة البينية لدول المغرب العربي الثلاث كما أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث الأخرى باستثناء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومؤشر التكامل المالي.

4.2- نتائج الدراسة

بناء على النتائج المتحصل عليها في الدراسة القياسية باستخدام اختبارات الاستقرارية للمتغيرات (اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Test تبين لنا ما يلي:

أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ولكن بعد أخذ الفروق الأولى اتضح أنها استقرت عند الدرجة الأولى I(1).

ليس هناك ما يكفي من الأدلة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية لبلدان المغرب العربي الثلاث والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال المرحلة السابقة لتأسيس اتحاد المغرب العربي، يتعلق الأمر بمحدودية نتائجها وفشل التجربة في المجال الاقتصادي والمالي فمثلا التعاون المشترك في مجال قطاع النفط عرف جمودا خلال هذه الفترة ويبرز ذلك في تعثر الاتفاقيات الثنائية المبرمة آنذاك بين دول المغرب العربي إلى جانب القطاع الزراعي الذي لم يحقق إلا بعض النتائج المتواضعة أما التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية فكانت ضئيلة جدا ففي دراسة لصبيحة بخوش عام 2011 كانت تقدر بحوالي 1.67% من إجمالي الواردات و 1.25% من إجمالي الصادرات المغاربية خلال الفترة 1964- 1970، وكذلك ما حدث في بداية الستينيات من نزاعات ديبلوماسية وعسكرية مثل النزاع المغربي الجزائري عام 1963 بخصوص مجموعة من الأراضي وكذا الصراع

المغربي الجزائري بسبب قضية الصحراء الغربية عام 1974 حين قامت اسبانيا بمنح إقليم الصحراء إلى المغرب وموريتانيا وعارضت الجزائر الخطة بمساندتها للبوليزاريو.

بدأت المنطقة المغاربية تعرف تحسنا كبيرا في أواخر الثمانينات وتواصل هذا التحسن حتى بداية التسعينات، تجسد ذلك في تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 لذلك سيكون من المهم تقييم ما إذا كان الاتحاد قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية.

لا يرفض اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة اقتصادية ومالية ونقدية على المدى الطويل تربط بين دول المغرب العربي الثلاث الكبرى (الجزائر وتونس والمغرب) حيث تؤكد الأدلة أنها تتقاسم اتجاه مشترك طويل الأجل يربط اقتصادياتها (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي) وقطاعاتها المالية (مقاسة بمؤشر التكامل المالي والكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر) وسياساتها النقدية (تعكسها حركة معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي).

هناك اتجاهين للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يتحرك معا في المدى الطويل ويظهر سلوكا متشابها، أو بصيغة أخرى هناك علاقة ايجابية بين النواتج المحلية الإجمالية لتونس والمغرب والجزائر مما يسمح بالحكم بإمكانية التكامل بين هذه الاقتصاديات.

علاوة على هذا فان تحليل تدفقات التجارة البينية يؤكد حقيقة النتائج، حيث تكشف أن هناك اتجاهين للتكامل التجاري بين الأقطار الثلاث، ففي دراسات حول التبادل التجاري المغاربي كدراسة عقبة بلخضر (2012) أشارت إلى تطور التجارة البينية المغاربية خلال العقدين الماضيين الأمر الذي يمكن دول المغرب العربي من الوصول إلى تحقيق منافع اقتصادية على مستوى المنطقة نظرا للإمكانات المتاحة لديها.

وفي حقيقة الأمر أن هذه الزيادة لم تسجل نتيجة ايجابية للمنطقة المغاربية فمتوسط التجارة البينية لم يرتقي للمستوى المطلوب ودون الإمكانات التي تزخر بها المنطقة حيث أن المجموعة الأوروبية تستحوذ وحدها على أكثر من 60% من المبادلات التجارية المغاربية بينما لا تزيد التجارة البينية المغاربية عن 3% من إجمالي التجارة الخارجية مقارنة بتكتلات إقليمية أخرى كالتجربة الخليجية (14%).

ولغرض تدعيم التبادل البيني وقعت دول المغرب العربي حوالي 40 اتفاقية مثل اتفاقية التعريفة الجمركية واتفاقية التبادل الحر غير أن معظمها بقيت مجرد حبر على ورق، وتتواصل حاليا الجهود لإكمال البروتوكولات الملحقة باتفاقية التبادل الحر المغاربية التي وقع عليها وزراء الخارجية بطرابلس في يونيو 2010، وفي يناير 2013 وضعت الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق بها.

ووفقا للدورة الثامنة للمجلس الوزاري المغاربي المكلف بالتجارة حول أهمية الارتقاء بالتبادل التجاري البيني لتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي المغاربي بحثت في مسألة المبادلات التجارية ووضع تعريفة جمركية موحدة استعدادا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية الذي سعى إلى تحقيقها الاتحاد منذ نشأته عام 1989.

وبالمثل بالنسبة للإنفاق الحكومي، هناك حركة مشتركة في المدى الطويل بين الجزائر وتونس والمغرب هذه النتائج تؤكد أن دول المغرب العربي يمكن أن تتكامل في الأجل الطويل وأن تجلب المزيد من الدعم للاندماج المغاربي.

في حين تم العثور على وجود متجه للتكامل المشترك بين الكتلة النقدية M_2 للأقطار الثلاث ومؤشر التكامل المالي وبالتالي هذه المتغيرات تقدم أدلة قوية على قدرة تكامل القطاعات المالية لهذه الدول على المدى الطويل.

وبالمثل بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك و سعر الصرف الحقيقي توفر منهجية جوهانسن دليلا قويا يمكن الاعتماد عليه في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط السياسات النقدية لبلدان المغرب العربي الثلاث. وبطبيعة الحال فان وجود هذا التماسك أو الترابط الهام يعني في الأساس أن هذه الدول ذات صلة مع بعضها البعض وأنها في الواقع قادرة بناء تكامل اقتصادي إقليمي.

ومن هنا وجود اتجاه مشترك بين هذه المتغيرات يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي أو بعبارة أخرى أن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصاديا، حيث أشار اختبار التكامل المشترك أن الروابط القائمة بين دول المغرب العربي الثلاث أصبحت أكثر وضوحا وقوة منذ تأسيس الاتحاد سنة 1989 أي أن هذه الاقتصاديات يمكن أن تأسس

مجموعة اقتصادية في المنطقة. وبالتالي يمكن لواضعي السياسات وصناع القرار في هذه البلدان الشروع في اتحاد اقتصادي في ظل توافر ظروف الاقتصاد الكلي ملائمة تسمح لهم بالقيام بذلك.

لذلك يمكن أن نستنتج أن فشل دول المغرب العربي حتى الآن لتحقيق تكامل في المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية ونقدية حيث توحي نتائجنا أن العامل السياسي هو جوهر المشكلة التكاملية المغاربية، لذلك يجب اتخاذ خطوات وتدابير إضافية وتوحيد الجهود نحو حل الخلافات الاجتماعية والسياسية بين بلدان المغرب العربي والتي تعيق إحراز تقدم نحو نشوء كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي مستقبلا.

فبالرغم من توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد غير أنها لم تستطع حل المشكلة الصحراوية حيث استمر الصراع الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية والذي لا يزال قائما و يشكل عائقا أمام تعزيز التعاون بين البلدان المغاربية.

وقد صرح وزير خارجية تونس بشأن ملف الصحراء الغربية قائلا[1] :إن هذا الملف عطل مشروع التكامل الاقتصادي والسياسي المغاربي، وهناك اتفاق مبدئي على ترك هذا الملف جانبا، وعدم ربط علاقاتنا الاقتصادية ومصالحنا الإستراتيجية بهذا الموضوع، ولمسنا الرؤية نفسها مع كل الأطراف، سواء تعلق الأمر بالمغرب، أو الإخوة في الجزائر، وحتى ليبيا وموريتانيا يشاركوننا هذا التوجه، حيث وجدت الفكرة صدى واسعا وقبولا عاما، لم يعد من المسموح أن تستمر حالة الجمود التي لا تخدم مصالحنا الظرفية والإستراتيجية، في الوقت الذي يتجه العالم نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، ليس من المقبول أن يستمر مسلسل تعطيل التعاون والعلاقات بين دول المنطقة، لقد مر أزيد من 23 سنة على توقيع المعاهدة المؤسسة للإتحاد المغاربي، لكن هذا الإطار ظل معطلا، وهو أمر لم يعد مقبولا، وهناك شعور عام لدى قيادات البلدان المغاربية، بضرورة أخذ الأمور محمل الجد، و القيام بمبادرات تروم تفعيل الاتحاد المغاربي.

[1] حوار جمال بورفيسي مع الدكتور رفيق عبد السلام وزير خاجية تونس، المغرب ساير موجة التغيير بأقل كلفة، على الموقع: http://www.maghress.com/assabah/22388، تاريخ الاطلاع: 2014/05/22.

إلى جانب هذا تهدد سير العمل الوحدوي وفرص التعاون المغاربي مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب التي أثرت على العلاقات بين الدولتين كذا تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة في منطقة المغرب العربي.

بناء على النتائج التطبيقية المتحصل عليها يمكن القول أن إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي بين أقطار المغرب العربي تتم وفق السلم الزمني التالي:

الشكل رقم 12: مراحل تحقيق التكامل المغاربي

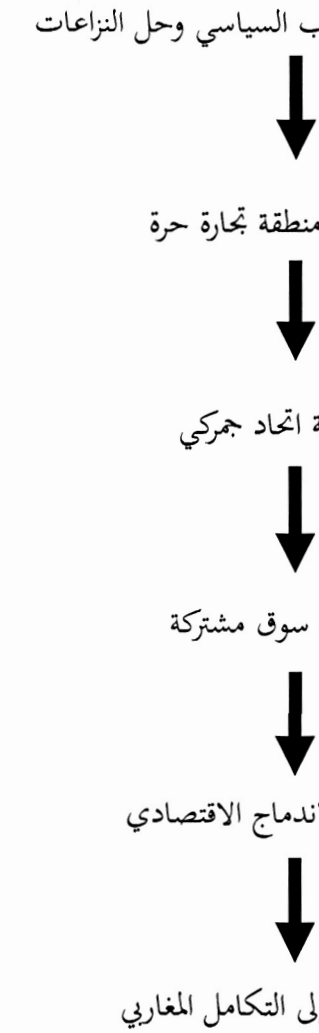

المصدر: د. مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، ورقة قدمت إلى أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 202.

خاتمة الفصل

يمثل اتحاد المغرب العربي منظمة فاعلة يضم في عضويته خمسة دول تتقاسم تاريخا مشتركا ولغة مشتركة ومصلحة مشتركة كما تشترك في صفات أخرى مثل الدين والثقافة غير أنه يعاني جمودا ملحوظا يجعلنا نتساءل عن مدى إمكانية استمرار هذا التنظيم.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مشروع اتحاد المغرب العربي قابل للتحقيق حيث بينت النتائج السابقة إمكانية التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس) خلال الفترة 1989-2012 وأن بلدان المغرب العربي متكاملة من الجانب الاقتصادي والمالي والنقدي وأنها تتطلب بدل وتضافر المزيد من الجهود نحو التكامل الإقليمي، و وتؤكد الأدلة التجريبية أن تعطل مسيرة التكامل المغاربي غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية بل يجب توحيد الجهود نحو حل الخلافات الاجتماعية والسياسية من أجل تسريع العملية التكاملية.

كما تم استنتاج أن الروابط القائمة بين دول المغرب العربي الثلاث أصبحت أكثر وضوحا وقوة منذ تأسيس الاتحاد سنة 1989.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

يعتبر التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة وخيارا استراتيجيا فرضته الظروف الدولية في الوقت الراهن لتحقيق النمو والتنمية للأطراف المتكاملة نظرا لما تولده هذه الظاهرة من أهمية ومزايا للدول المنظمة إلى التكتل الاقتصادي كتحقيق وفورات الحجم الكبير وزيادة فرص الإنتاج واتساع حجم السوق فضلا عن زيادة المنافسة والنشاط الاستثماري ورفع معدلات التبادل التجاري وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية.

وقد تطورت نماذج تكاملية ناجحة تجسدت بصورة واقعية عبر مناطق عديدة من العالم غير أنها لم تكن بنفس مستوى النضج حيث حققت أوروبا الحلم الكبير من حيث الخطوات والمراحل التي وصلت إليها وتسير نحو توثيق العلاقات بين أقطارها بشأن موضوع التكامل.

وفي هذا السياق وفي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم تحاول دول المغرب العربي أن تكيف نفسها مع المستجدات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية وذلك بإنشاء اتحاد المغرب العربي لتنسيق وتوحيد جهود التعاون والتكامل الإقليمي.

يتضح من خلال العرض السابق لتجربة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي أن فكرة إنشاء اتحاد المغرب العربي بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا ظهرت في المرحلة الاستعمارية مع نجم شمال إفريقيا عام 1927 ثم تبلورت في مؤتمر انعقد في القاهرة في فبراير 1947 قبل استقلال الجزائر وتونس والمغرب تلاه مؤتمر طنجة الذي عقد عام 1958 ضم الأحزاب المغاربية الثلاثة لكن حلم الاتحاد لم يتحقق إلا بعد حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962 حيث ظهرت عدة محاولات للاندماج المغاربي تمثلت في إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي كما أنشئ أيضا المركز المغاربي للدراسات الصناعية لكن سرعان ما أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة حرب الرمال بين الجزائر والمغرب عام 1963 إلى جانب ظهور الصراع الجزائري المغاربي حول مشكلة الصحراء الغربية عام 1975 مما أثر على إمكانية التقارب والتكامل المغاربي وبقي المشروع المغاربي معطلا إلى غاية اجتماع زرالدة عام 1988 الذي أعطى الانطلاقة المبدئية لاتحاد المغرب العربي.

وفي السابع عشر من شهر فيفري عام 1989 تم التوقيع على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية من قبل رؤساء الدول المغاربية الخمس تهدف إلى تمتين روابط الأخوة بين الدول الأعضاء وبين شعوبها وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل

والإنصاف وكذا العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها إلى جانب إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين (الدولي والدفاعي والاقتصادي والثقافي).

ومن جهة أخرى تم تحديد ملامح إستراتيجية مغاربية لتحقيق اندماج مغاربي وفق مراحل زمنية محددة حيث تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة قبل عام 1992 واتحاد جمركي قبل نهاية عام 1995 وإقامة سوق مشتركة قبل نهاية عام 2000 وأخيرا الوصول إلى إنشاء اتحاد اقتصادي مغاربي، غير أن هذه المحاولات المغاربية لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل كانت النتائج في مجملها سلبية ومتواضعة.

وقد نال موضوع التكامل قدرا كاف من الدراسات التجريبية من قبل العديد من الباحثين للبحث في إمكانية التكامل الاقتصادي والنقدي من خلال صياغة نماذج قياسية واستعمال طرق قياسية مختلفة في تقديرها، وخلصت هذه الدراسات بنتائج متباينة بعضها ما تؤكد إمكانات التكامل في حين تشير الأخرى إلى عكس ذلك، وقدتم الاطلاع على ما تناولته بعض الدراسات التجريبية في هذا الموضوع وعلى النتائج المتوصل إليها واستخدامها كأساس نظري وكمراجع تطبيقية لكيفية تقدير نموذج الدراسة واستخلاص النتائج وتفسيرها.

وقد قامت هذه الدراسة بإتباع الخطوات والطريقة التي اعتمدها الباحثون Darrat and Pennathur عام 2002 و Darrat and Al عام 2005 و Adom and Al عام 2010 و Basnet and Sharma عام 2013 بهدف البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي لعينة تتكون من ثلاث دول (الجزائر تونس والمغرب) وباستخدام بيانات سنوية تباينت مصادرها بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNCTAD وقاعدة بيانات CHELEM و قاعدة بيانات Milesi- Ferretti لاختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية والتي تم قياسها بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي وأسواقها المالية ممثلة بمتغير التكامل المالي FI والكتلة النقدية M_2 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساتها النقدية والتي تعكسها حركة معدلات التضخم وسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1969-1989 وهي فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي والفترة 1989-2012 وهي مرحلة نشأة اتحاد المغرب العربي، حيث تم استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون وكذا منهجية التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعاني من خاصية الجذر الوحدوي، وأنها غير ساكنة في مستوياتها في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى، كما بينت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه ليس هناك ما يكفي من الأدلة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية لبلدان

المغرب العربي الثلاث والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي وهذه النتيجة لا تؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تقول أن الاقتصاديات المغاربية تظهر سلوكا متشابها في الأجل الطويل والتي تساعد بالجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، في حين تم العثور على اتجاه للتكامل المشترك في الأجل الطويل بين هذه المتغيرات خلال فترة تأسيس الاتحاد وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى.

ومن جانب آخر أشارت نتائج الدراسة إلى أن قيام اتحاد المغرب العربي عام 1989 قد ساهم بالفعل في دعم الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية مما يعني إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي خلال فترة تأسيس الاتحاد. وبالتالي يتضح أن هذه النتائج القياسية تؤكد من جهة أخرى صحة الفرضية الثانية القائلة بأن تأسيس اتحاد المغرب العربي قد ساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء.

وقد واجه اتحاد المغرب العربي منذ نشأته إخفاقا اقتصاديا غير أن تعطل مشروع البناء المغاربي حتى الآن ليس بالضرورة إرجاعه كلها إلى عوامل اقتصادية ومالية ونقدية وإنما الظروف السياسية هي التي لم توفر بيئة مواتية لإنشاء اتحاد مغرب عربي متكامل حيث تعطلت بسببها جميع قرارات التنفيذ بما فيها الاتفاقيات المصادق عليها بعد معاهدة مراكش، كما تأثر العمل المغاربي بالظروف الأمنية والتوتر البيني فلقد واجهت الجزائر أزمة أمنية حادة في فترة التسعينيات وعاشت تونس وليبيا نفس الأوضاع خلال السنوات السابقة كما ساهم الصراع الجزائري المغاربي حول قضية الصحراء الغربية وقضية لوكاربي والحصار الذي تعرضت إليه ليبيا في تأخر تفعيل الاتحاد المغاربي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ورغم توافر إمكانات وشروط التكامل في منطقة المغرب العربي خاصة من الناحية الاقتصادية إلا أن المشاكل السياسية حالت دون ذلك وتبقى النتائج المحققة غير كافية ودون المستوى المطلوب الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على التشاور والتعاون لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة مستقبلا وتفعيل اتحاد المغرب العربي حتى يصبح مجديا في المستقبل.

وما تجدر الإشارة إليه أن الشعوب المغاربية تتكبد خسارات فادحة بسبب غياب التكامل الاقتصادي تكلف كل بلد من بلدان الاتحاد خسارة تقدر ب 2% من معدل نموها السنوي. وترى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن إنشاء اتحاد المغرب العربي سيمكن دول المغرب الخمس من ربح ما يعادل 5% من ناتجها الداخلي الخام، وفي دراسة قام بها البنك الدولي أن عدم الاندماج المغاربي يكلف ما بين 3 و9 مليار دولار سنويا.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نقترح فيما يلي بعض التوصيات ذات أهمية لتفعيل مسيرة اتحاد المغرب العربي:

- ✓ ضرورة توافر الإرادة السياسية والقناعة التامة لدى دول المغرب العربي بأهمية التكامل الاقتصادي والتعاون البيني؛
- ✓ العمل على إنهاء الخلافات والنزاعات الثنائية بين أقطار المغرب العربي بالتشاور والطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية من خلال حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بالنزاعات الحدودية المغاربية والتوصل إلى حل سريع ونهائي لقضية الصحراء الغربية بطريقة عادلة ومواجهة الأزمات السياسية بين الدول المغاربية عن طريق الحوار المباشر المبني على أساس المساواة واحترام الرأي الآخر من دون تدخل قوى أجنبية وتغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية ؛
- ✓ ضرورة عقد اتفاقيات جماعية للتشاور الاقتصادي والسياسي تهدف إلى رفع مستوى التعاون المغاربي إلى جانب عقد مؤتمرات وندوات تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي بين دول المغرب العربي ؛
- ✓ الاستفادة من خبرات وتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في ميدان مواجهة المشاكل والعقبات التي يعترضها اتحاد المغرب العربي؛
- ✓ العمل بشكل تدريجي على إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المغرب العربي تلغى من خلالها كافة الرسوم الجمركية على حركة السلع والخدمات داخل منطق المغرب العربي؛
- ✓ العمل وبشكل تدريجي على تحقيق أهداف الاتحاد؛
- ✓ ضرورة النظر في الطبيعة المؤسساتية لاتحاد المغرب العربي وذلك بتأهيل الهيئات القائمة وترتيب صلاحياتها ومهامها وكذا استكمال الهيئات المتبقية؛
- ✓ العمل على تنويع اقتصاديات بلدان المغرب العربي وتحقيق تكامل بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية ؛

- ✓ العمل على تطوير العلاقات التجارية بين دول الاتحاد و تفعيل حركة رؤوس الأموال وإزالة العوائق الجمركية وكذا التنسيق بين دول الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية و السياسية و النقدية والمالية لإنهاء مراحل التكامل الاقتصادي؛
- ✓ ضرورة تشجيع القطاع الخاص نظرا لما يخلفه من آثار ايجابية في خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمارات سواء الاستثمارات بين دول المغرب العربي أو الاستثمارات الأجنبية؛

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ✓ أحمد الكواز، التجارة الخارجية التكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009.
- ✓ أحمد محفوظ به، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، القاهرة، يومي 29، 30 ماي 2005.
- ✓ أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- ✓ إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- ✓ إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- ✓ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة .. والتكتلات الإقليمية البديلة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- ✓ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- ✓ بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 17.
- ✓ بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
- ✓ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
- ✓ توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004.
- ✓ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- ✓ جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية-التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل والوسائل-، بيروت، 1983.

- ✓ حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000.
- ✓ حسن عمر، الجات والخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية: مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
- ✓ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- ✓ خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.
- ✓ خليل خلف الدليمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في التعاون الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد العاشر، 2005.
- ✓ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي –العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية– الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005.
- ✓ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- ✓ سعدوني محمد، محمد بن بوزيان، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، دفاتر MECAS، العدد 5، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009.
- ✓ سيد نميري، سعد فتح الله، جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، الدليل الالكتروني للقانون العربي **ArabLawInfo**، الأردن، 2001.
- ✓ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- ✓ صالحي صالح، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية الأولى حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 8 و9 ماي 2004.
- ✓ صبحي تادرس قريصه، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

- ✓ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011.
- ✓ صديقي أحمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- ✓ عبد القادر عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية، الجزائر، 2005.
- ✓ عبد الله تركستاني، عبد القادر شاشي، محمد باطويح، جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2008.
- ✓ عبد المطلب عبد الحمبد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- ✓ عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- ✓ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- ✓ علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- ✓ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

- ✓ عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي (دراسة مقارنة) بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الإقليمية الأخرى، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2011.
- ✓ عوار عائشة، بن يوب لطيفة، جدوى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- ✓ فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد.
- ✓ فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2014.
- ✓ قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- ✓ كامل بكرى، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- ✓ كامل بكرى، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.
- ✓ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
- ✓ محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- ✓ محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغربي العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
- ✓ محمد الشكوي، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 2007.
- ✓ محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- ✓ محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- ✓ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، 2004.

- ✓ محمد هشام خواجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1978.
- ✓ محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972.
- ✓ مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23، بغداد، 2009.
- ✓ مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، ورقة قدمت إلى أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.
- ✓ منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، جامعة بغداد، 1991.
- ✓ مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، بيروت، 2009.
- ✓ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- ✓ هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- ✓ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- ✓ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010.
- ✓ ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

المراجع باللغات الأجنبية:

- ✓ Aamer Abu- Qarn and SuleimanAbu-Bader (2006), On the optimality of a GCC monetary union: Structural VAR, common trends and common cycles evidence, Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper, N°22278, April.
- ✓ Abdennour Bananter (2008), comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb, Séminaire international sur la Sécurité et de défense dans le Méditerranée - Les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, Barcelone.
- ✓ Abdessalem DAMMAK (1992), Les expériences Historiques d'intégration Maghrébine, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion (Tunis), Cité in centre d'études de Recherches et de Publication (CERP), les Relations entre la CEE et le Maghreb: Handicaps et Perspectives d'Avenir, Colloque Organisé avecla Collaboration de la fondation Friedrich EBERT, Tunis, Mai.
- ✓ Adom, Sharma& Morshed(2010), Economic integration in Africa, The Quarterly Review of Economics and Finance, N°.50, P245- 253.
- ✓ Al- Mannae, Nabeel Ahmed (1987), A reassessment of the theory of monetary integration, with applications of the case of the Cooperation Council of the Arab States of the Gulf (GCC), Ph.D, University of Miami.
- ✓ Ali F Darrat and Al Shami(2005), On the path of integration in the Gulf region, Applied Economics, N°.37, P1055-1062.
- ✓ Allain Pirotte (2004), L'économétrie des origines aux développements récents, Edition CNRS, Paris.
- ✓ Al-Mofarrej, Mofarrej S (1991), The static and dynamic effects of economic integration on the Gulf Cooperation Council countries, PH.D, Golorado State University.
- ✓ Amr Sadek Hosny (2013), Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, P 133-155.
- ✓ André Dumas (2003), L'économie mondial commerce. Monnaie. Finance, 2éme édition, De bœck, Bruscelles.
- ✓ Angelar Meyer (2011), Central African Economic and Monetary Union, Centre for studies on federalism, First international democracy Report.
- ✓ Aram Belhadj& Jude C. Eggoh (2010), Co-movements Of Business Cycles In The Maghreb: Does Trade Matter?, Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper, No. 35778, January.

- ✓ Atef Saad Alshehry and Sarra Ben Slimane (2012), On the Optimality of GCC Monetary Union: Asymmetric Shocks Assessments, Review of Economics & Finance, ISSNs: 1923-7529, July.
- ✓ Belhadj, ARAM; Bouguezzi, WAJDI and Jedlane, NABIL (2009), A Common Monetary Policy For The Maghreb : The Winners And The Losers?, MPRA Paper, N°. 29701, April.
- ✓ Belkacem Laabas , Imed Limam (2002), Are GCC Countries Ready for Currency Union?, the Arab Planning Institute, Kuwait.
- ✓ Cristina Puiu (2011), Optimum currency area: an epistemological view, Munich Personal RePEc Archive MPRA Paper , No. 35055.
- ✓ Darrat and Pennathur (2002), Are the Arab Maghreb countries really integratable ? Some evidence from the theory of cointegrated systems, Review of Financial Economics, N°.11, P79-90.
- ✓ David A. Dickey, Wayne A. Fuller (1981), Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Econometrica, Vol 49, N°4.
- ✓ Etat de l'intégration en Afrique (2011), troisième publication, commission de l'union africain.
- ✓ Francesco Paolo Mongelli (2002), New Views on the Optimum Currency Area Theory: What is EMU Telling US?, Working paper series n^0 138, European Central Bank.
- ✓ Francesco Paolo Mongelli (2008), European economic and monetary integration and the optimum currency area theory, Economic Papers 302, European Communities.
- ✓ Gilbert M. Khadiagala (2011), Institution Building for African Regionalism, ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration , N° 85.
- ✓ Giovanni Capanneli, Jong Wha Lee, Peter A Petri (2010), Economic interdependence in Asia : Developing indicators for regional integration and cooperation, The Singapore Economic Review, Vol. 55, No. 1, 125-161.
- ✓ Hassan Al-Atrash and Tarik Yousef (2000), Intra- Arab Trade: Is It Too Little?, IMF Working Paper 00/10 , January.
- ✓ Hem C .Basnet and Sharma (2013), Economic integration in Latin America, Journal of Economic Integration, No.4, Vol.28, P 551-579.
- ✓ Hiroyuki Taguchi (2010), Feasibility of Currency Unions in Asia — An Assessment Using Generalized Purchasing Power Parity —, Policy Research Institute, Public Policy Review, Vol.6, No.5, June.
- ✓ Jean-Pierre Allegret and Alain Sand-Zantman (2009), Does a Monetary Union protect against foreign shocks? An assessment of Latin American

integration using a Bayesian VAR, Applied Econometrics and International Development, Vol 8, N°. 2.

- ✓ Johansen S. (1988), Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol 12, P 231–254.
- ✓ Július Horváth, Richard Grabowski (1997), Prospects of African Integration in Light of the Theory of Optimum Currency Areas, Journal of Economic Integration, p1-25.
- ✓ Kamaludin Ahmed Sheikh, Zarina Yusuf, and Mohamed Aslam(2013), Feasibility of a Monetary Union in the East African Community: A Structural Vector Autoregression Model, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 1, No. 1, February.
- ✓ M. Benbouziane & A. Benamar (2010), Could GCC Countries achieve an Optimal Currency Area?, Middle East Development Journal, Vol 2.
- ✓ Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012), GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity, European Journal of Economics, Issue 55 December, P 1450-2275.
- ✓ M[ed] Hadi Bachir & Al (2007), The Cost of Non-Maghreb Achieving the gain from economic integration, Journal of Economic Integration, N°.22, Septembre, P684-722.
- ✓ Mohamed Ben Abdallah and Zouheir Bouchaddakh (2009), On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of the Macroeconomic Shocks, The Journal of Business Inquiry, N°.8, P49-64.
- ✓ Mohamed ELAFIF (2007), Intra-Arab Trade And Their Economic Integration, International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), 3 - 5 December.
- ✓ Nabil Ben Arfa Cemafi (2012), Gulf Cooperation Council Monetary Union: Business Cycle Synchronization, Shocks Correlation, International Business & Economics Research Journal, N°2, Vol 11, February, P137-146.
- ✓ Ngowattana Somsak (2005), Defis de l'intégration économique de l'Asean, thèse de doctorat, université de Paris dauphines.
- ✓ Philip R. Lane and Gian Maria Milesi-Ferretti (2006), The External Wealth of Nations Mark II : Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970-2004, Journal of International Economics, Vol 73, N°2, P 688, 726.
- ✓ Phillips P. C.B, Perron, B. P, (1988), Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol 75, N°2, P 335–346.

- ✓ Rapport de la Banque Africaine de Développement (2010), Intégration du système financier dans trois régions d'Afrique, La Banque Africaine de Développement, Tunisie.
- ✓ R.I.D Harris, Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling (1995), Edition Prentice Hall, England.
- ✓ Ramon A. Castillo Ponce (2008), Economic Integration in North America, Applied Econometrics and International Development, Vol- 8-2, P111-122.
- ✓ Redjo Husin Tjhiong Sie (2002), Forging an economic integration The case of asean, PhD Thesis, Argosy University.
- ✓ Régis Bourbonnais (2009), Économétrie manuel et exercice corrigés, 7éme édition, Dunod, Paris.
- ✓ Rosmy Jean Louis, Faruk Balli and Mohamed Osman (2008) , Monetary Union Amongst Arab Gulf Cooperation Council (AGCC) Countries: Does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector?, Equity and Economic Development, ERF Annual Conference, Egypt, November.
- ✓ Ruzita Moh Amin, Zarinah Hamid, Norma Md Saad (2005), Economic integration among the members of Leage of Arab State, Journal of Economic Cooperation , N°.26, P77-102.
- ✓ Saifuzzaman Ibrahim (2008), A Study of Optimum Currency Area in East Asia: a Cluster Analysis, Journal of Economic Integration, 23(4),p 765-790.
- ✓ Sato k & Zhang .Z Y(2005) , Real out put co-movement in East Asia : Any evidence for a monetary union?, Center for International Trade Stadies (CITS), Working Paper, N°.8, October.
- ✓ Sato, K, D. Allen and Z.Y. Zhang (2011), A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?, Edith Cowan University (ECU) Publication, P 1007-1013.
- ✓ Swapan K. Bhattacharya and Biswa N. Bhattacharyay (2007), An empirical analysis on prospects and challenges of BIMSTEC-Japan trade integration, Journal of Asian Economics, N°.18, P 509-536.
- ✓ Sweta Chaman Saxena, Mirza Allim Baig (2004), Monetary Cooperation in South Asia:Potential and Prospects, Discussion Papers N°71, Research and Information System for the Non-Aligned and Other Developing Countries RIS, India.
- ✓ The World Bank Report (2010), Economic Integration in The Maghreb, WORLD BANK Middle East and North Africa Region, October.
- ✓ Tsidiso Disenyana (2009), Toward an EAC, COMESSA and SADC free trade area issues and challenges, South Institute of International Affairs.

✓ Yu-Feng L.Lee, Abdelaziz Gohar (2010), Trade and intra- regional integration : Is Arab Region A Potential Condidate for Economic Union?, Journal of Economic Cooperation and development, N°31, P67-82.

Sites internet

http://unctad.org.fr
http://epp.eurostat.ec.europa.eu
http://www.imf.org
http://www.worldbank.org
http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions.cfm
http://www.maghress.com/assabah/22388
http://www.maghrebarabe.org/ar/org.cfm
http://sites.gcc-sg.org

الملاحق

الملحق رقم 1 : معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

. تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

- يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت اشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة (جديدة):

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- فقرة جديدة: يكون للاتحاد مجلس شوري يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ(1398 و.ر) الموافق لـ17 فبراير 1989 م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي.

عن الجمهورية المغربية: الحسن الثاني.

عن الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: معمر القدافي.

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطابع.

الملحق رقم 2: النظام الأساسي للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

المادة الأولى:

تتولى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي المهام المحددة لها في هذا النظام والمهام التي يسندها اليها مجلس الرئاسة وكذلك ما يسند اليها من مهام في اطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

المادة الثانية:

تتمتع الأمانة العامة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي.

المادة الثالثة:

يكون للأمانة العامة مقر دائم بمدينة.....

ب.....

المادة الرابعة:

يتم بين دولة المقر والأمانة العامة اتفاق مقر وفقا للاتفاقيات الدولية المعمول بها في الغرض.

الباب الأول

المهام

المادة الخامسة:

تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

1- المساهمة في اعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

2- اعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وابداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

3- اعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

4- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الاعمال.

5- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في اطار الاتحاد.

6- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الاعلامية والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الاحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي وجعلها متاحة للممارسين.

7- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الافريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

الباب الثاني

هيكلة الأمانة العامة

المادة السادسة:

تتكون الأمانة العامة من:

– أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. — عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء للأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.

الباب الثالث

أحكام عامة

المادة السابعة:

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الخامسة يتولى الأمين العام تسير الأمانة العامة وتمثيلها ويكون مسؤولا أمام مجلس الرئاسة عن ممارسة الأمانة العامة لمهامها.

يعمل الأمين تحت إشراف مجلس وزراء الخارجية.

تمارس الأمانة العامة مهامها بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد الأخرى.

المادة الثامنة:

يصدر وزراء الخارجية اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لممارسة الأمانة العامة لمهامها بناءا على اقتراح من الأمين العام.

المادة التاسعة:

يمارس الأمين العام وسائر العاملين بالأمانة العامة مهام وظائفهم بحياد تام وللصالح المشترك للاتحاد مع التحلي بسلوك يتفق مع أحكام اتفاق المقر واللوائح الداخلية للأمانة العامة.

المادة العاشرة:

تمنح للامين العام وللعاملين بالأمانة الحصانات والامتيازات اللازمة لأداء مهامهم وفقا لاتفاقية المقر. كما يتمتع العاملون بالأمانة العامة أثناء تنقلهم بين دول الاتحاد في مهمات وظيفية بالتسهيلات والامتيازات اللازمة للأداء مهامهم وفقا للتشريعات القطرية والاتفاقيات الدولية المعمول بها في كل دولة عضو في الاتحاد.

الباب الرابع

مقتضيات مالية

المادة الحادية عشر:

1- يعد الأمين العام مشروع ميزانية الأمانة العامة يوافق عليه مجلس وزراء الخارجية طبقا للنظام المالي للأمانة العامة.

2- يعتمد مجلس وزراء الخارجية الحساب الختامي السنوي للأمانة العامة بعد الموافقة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي للأمانة العامة.

المادة الثانية عشر:

تساهم الدول الأعضاء في ميزانية الأمانة العامة وفقا لأحكام النظام المالي للأمانة ويكون الأمين العام الآمر بالصرف.

الملحق رقم 3: نتائج الدراسة القياسية

Date: 10/11/14 Time: 21:09
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPALG GDPMAR GDPTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.615461	28.40662	29.79707	0.0717
At most 1	0.398538	11.20386	15.49471	0.1993
At most 2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.615461	17.20276	21.13162	0.1626
At most 1	0.398538	9.151067	14.26460	0.2738
At most 2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TRADEALG TRADEMAR
TRADETUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.659719	26.99277	29.79707	0.1018
At most 1	0.333399	7.589056	15.49471	0.5103
At most 2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.659719	19.40371	21.13162	0.0857
At most 1	0.333399	7.300141	14.26460	0.4543
At most 2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GOVALG GOVMAR GOVTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.799530	50.30862	29.79707	0.0001
At most 1 *	0.646889	21.38098	15.49471	0.0058
At most 2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.799530	28.92764	21.13162	0.0033
At most 1 *	0.646889	18.73753	14.26460	0.0092
At most 2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FDIALG FDIMAR FDITUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.607191	27.89282	29.79707	0.0816
At most 1	0.296155	11.07304	15.49471	0.2071
At most 2 *	0.232004	4.751482	3.841466	0.0293

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.607191	16.81978	21.13162	0.1807
At most 1	0.296155	6.321558	14.26460	0.5723
At most 2 *	0.232004	4.751482	3.841466	0.0293

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: M2ALG M2MAR M2TUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.554619	22.49345	29.79707	0.2718
At most 1	0.331605	7.934617	15.49471	0.4724
At most 2	0.037225	0.682846	3.841466	0.4086

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.554619	14.55883	21.13162	0.3210
At most 1	0.331605	7.251771	14.26460	0.4598
At most 2	0.037225	0.682846	3.841466	0.4086

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:28
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FIALG FIMAR FITUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.628280	24.02731	29.79707	0.1993
At most 1	0.255223	6.214258	15.49471	0.6702
At most 2	0.049308	0.910182	3.841466	0.3401

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.628280	17.81305	21.13162	0.1370
At most 1	0.255223	5.304077	14.26460	0.7031
At most 2	0.049308	0.910182	3.841466	0.3401

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:29
Sample (adjusted): 1973 1988
Included observations: 16 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INFALG INFMAR INFTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.567180	27.59634	29.79707	0.0879
At most 1	0.385465	14.19742	15.49471	0.0777
At most 2 *	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.567180	13.39892	21.13162	0.4162
At most 1	0.385465	7.790238	14.26460	0.4004
At most 2 *	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1971 1988
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TALG2 TTUN2 TMAR2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.475508	25.74557	29.79707	0.1365
At most 1	0.442629	14.12971	15.49471	0.0794
At most 2	0.181646	3.608279	3.841466	0.0575

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.475508	11.61586	21.13162	0.5859
At most 1	0.442629	10.52143	14.26460	0.1799
At most 2	0.181646	3.608279	3.841466	0.0575

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:34
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPALG GDPMAR GDPTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.770257	48.16856	29.79707	0.0002
At most 1 *	0.488937	15.81105	15.49471	0.0448
At most 2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.770257	32.35751	21.13162	0.0009
At most 1 *	0.488937	14.76778	14.26460	0.0416
At most 2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:37
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TRADEALG TRADEMAR
TRADETUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.618951	35.84926	29.79707	0.0089
At most 1	0.474186	14.62305	15.49471	0.0674
At most 2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.618951	21.22621	21.13162	0.0485
At most 1	0.474186	14.14177	14.26460	0.0523
At most 2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GOVALG GOVMAR GOVTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.618371	31.51594	29.79707	0.0314
At most 1	0.263021	10.32319	15.49471	0.2567
At most 2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.618371	21.19276	21.13162	0.0490
At most 1	0.263021	6.714304	14.26460	0.5235
At most 2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:39
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IDEALG IDEMAR IDETUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.404412	20.23608	29.79707	0.4070
At most 1	0.213474	8.835558	15.49471	0.3808
At most 2	0.149122	3.552697	3.841466	0.0594

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.404412	11.40052	21.13162	0.6073
At most 1	0.213474	5.282861	14.26460	0.7058
At most 2	0.149122	3.552697	3.841466	0.0594

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:40
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: M2ALG M2MAR M2TUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.649793	30.60622	29.79707	0.0403
At most 1	0.255599	7.523173	15.49471	0.5177
At most 2	0.045709	1.029312	3.841466	0.3103

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.649793	23.08305	21.13162	0.0262
At most 1	0.255599	6.493861	14.26460	0.5507
At most 2	0.045709	1.029312	3.841466	0.3103

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1991 2011
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FIALG FIMAR FITUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.568066	30.21741	29.79707	0.0447
At most 1	0.398581	12.58826	15.49471	0.1308
At most 2	0.086961	1.910522	3.841466	0.1669

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.568066	17.62915	21.13162	0.1443
At most 1	0.398581	10.67773	14.26460	0.1711
At most 2	0.086961	1.910522	3.841466	0.1669

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:42
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INFALG INFMAR INFTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.672308	30.42608	29.79707	0.0423
At most 1	0.220868	5.881068	15.49471	0.7095
At most 2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.672308	24.54502	21.13162	0.0159
At most 1	0.220868	5.490635	14.26460	0.6790
At most 2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Date: 10/11/14 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TMAR2 TALG2 TTUN2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.617647	34.21801	29.79707	0.0145
At most 1	0.432523	13.06695	15.49471	0.1124
At most 2	0.027025	0.602742	3.841466	0.4375

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.617647	21.15106	21.13162	0.0497
At most 1	0.432523	12.46421	14.26460	0.0944
At most 2	0.027025	0.602742	3.841466	0.4375

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملخص:

تهدف من خلال هذه الأطروحة إلى البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) بدراسة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX) وعلاقاتها المالية (مقاسة بمتغير التكامل المالي FI والكتلة النقدية M2 وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرFDI) وكذا سياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم INF وسعر الصرف الحقيقي RER) باستخدام طريقة التكامل المشترك وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترتين 1969-1988 ما قبل تأسيس الاتحاد و 1989-2012 نشأة اتحاد المغرب العربي. أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الأولى 1969-1988 في حين أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية والمالية النقدية في المدى الطويل للدول الثلاث خلال الفترة 1989- 2012 والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي الأمر الذي يعد عاملا حاسما لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول. ويبدو أن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية غير مرتبط بعوامل كلها اقتصادية ومالية وإنما لأسباب سياسية.

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي، ، اتحاد المغرب العربي، التكامل المشترك.

Résumé:

Le but de cette thèse est d'étudier la possibilité d'intégration économique entre les pays du Maghreb Arabe (Algérie, Maroc, Tunisie). Pour ce faire une relation de long terme entre les variables macroéconomiques (GDP, TRADE, GVEX, FI, M_2, FDI, INF, RER) est étudiée pendant deux périodes à savoir: (1969-1988) et (1989-2012).

Les résultats de cette étude montrent l'inexistence d'une relation de long terme durant la première période, alors que la seconde période montre une relation d'équilibre entre les variables qui suggère la réussite de l'Union du Maghreb Arabe. L'échec de cette intégration est du à des facteurs politiques.

Mots-clés : Intégration économique, l'Union du Maghreb Arabe, Cointégration.

Abstract :

The aim of this thesis is to investigate the possibility of economic integration between Arab Maghreb countries (Algeria, Morrocco and Tunisia). To do so, the long-run relationship between economic variables namely (GDP, TRADE, GVEX, FI, M_2, FDI, INF, RER) is examined for two sub periods (1969-1988) and (1989-2012).

Our findings show that there is no relationship in the first period whereas the second period suggests the existence of equilibrium relationship between economic sectors of the three countries, which makes feasible the Maghreb union. The failure of such union is due to political factors.

Keywords: Economic integration, Arab Maghreb Union, Cointegration.